كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية.

محاضرات مقياس البعد الاستراتيجي للسياسة الخارجية .

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر.

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.

✓ من إعداد :

الدكتورة / إيمان دني.

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمان الرحيم

برنامج المقياس:	أهداف التعليم:
• **المحور الأول: مفهوم الإستراتيجية.**	• يقوم الطالب في هذه المادة بدراسة مفهوم

1-تعريف الإستراتيجية. 2-موقع الدراسات الإستراتيجية في العلاقات الدولية. 3-الإستراتيجية والنظرية في العلاقات الدولية. • **المحور الثاني : السياسة الخارجية (المفهوم ، الخصائص ، الأهداف ، الأبعاد والنظريات المفسرة).** • **المحور الثالث : مستويات ونماذج استخدام الإستراتيجية في السياسة الخارجية للدول.** **1-وضع الإستراتيجية.** **2- تنفيذ الإستراتيجية.** **أ- الإستراتيجية الشاملة.** **ب- الإستراتيجية الكبرى .** **3-النماذج الإستراتيجية.** **4-وسائل الإستراتيجية.**	الدراسات الإستراتيجية وعلاقتها بالسياسة الخارجية،من خلال التطرق إلى المفهومين وتوضيح خصائصهما وأبعادهما وأهدافهما ،والنظريات المفسرة للإستراتيجية وللسياسة الخارجية، وتوضيح العلاقات من خلال الكشف عن التداخل والاختلاف بينهما، ومجال كل واحدة منهما ، ثم دراسة كيفية تطور الإستراتيجية ونماذج عنها.

مقدمـــــــــــــــــة

يحتاج طالب العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى التعرف على المفاهيم وأهم التفسيرات النظرية للظواهر السياسية وتطورها ، وتجسيداتها الواقيعة حتى تمكنه من اكتساب القدرة على التحكم في أدوات التحليل ، و توظيفها لدراسة وتحليل الظواهر السياسية والعلاقات الدولية.

ويعتبر مقياس البعد الاستراتيجي للسياسية الخارجية ، من أهم المقاييس التي يتلقاها طالب تخصص الدراسات الأمنية والاستراتيجية ، وذلك لما يحتويه المقياس من مصطلحات ومفاهيم ، ونظريات مفسرة تعنى بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية والإستراتيجية ، وكيفية إدارة الدول للصراعات والتنافس ، كما يتطرق إلى نماذج واقعية لهذه الاستراتيجيات مما يفتح له أفقا لرؤية تحليلية للإستراتيجية في العلاقات الدولية.

المحور الأول: مفهوم الإستراتيجية.

1-تعريف الإستراتيجية:

يعد مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات الحديثة نسبيا ولكن جذوره التاريخية تعود إلى حقبة زمنية بعيدة، إذ يعود استخدامه إلى الإغريق الذين أعطوا لهذا المصطلح المضمون العسكري، وقد أصبح معروفا لمدة طويلة من الزمن أن الإستراتيجية تعرف على أنها: فن كبار القادة العسكريون أو فن الأشياء العامة.

لكن استعمال المصطلح لم يقتصر على الإغريق فحسب بل تعداهم إلى الشعوب التي عرفت القتال والحروب بصيغة أو بأخرى أو على المستوى معين، وقد تطور هذا المفهوم ليعبر عن تطور قوانين الحرب وأشكالها، وقد عبرت الدراسات التي أجراها العسكريون والسياسيون في عصر النهضة في أوروبا عن الإستراتيجية حتى خرجت عن إطارها العسكري الضيق لتشمل الحياة السياسية وكافة مجالات الدولة.[1]

فالتحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح إستراتيجية يقود إلى وجوده في مختلف اللغات الأوروبية أو الإغريقية أو اللاتينية، ففي الألمانية نجد "**Stratégie** " وفي الروسية نجد " **Strategija**"، ومصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين:

- **Stratos**: ونعني به الجيش أو الجيوش في حالة حرب أي الجيوش التي تعسكر في منطقة ما.
- **Agein**: ونعني بها الدفع إلى الأمام.

وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الذي تدفع به إلى الأمام.

[1]_ سعد شاكر شلبي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوس**،(عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 13.

"**Stategia**" أيضا اشتقت منها كلمة " **Strategema**" والتي تعني في اللاتينية حيث تعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب.[1]

أما من الناحية اللغوية يمكن تعريف الإستراتيجية بأنها خطة أو سبيل للعمل، ويرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الميدان العسكري، حيث ظهرت أول مرة في المؤلفات العسكرية التي تعالج قضايا الإستراتيجية. وظهرت لفظة إستراتيجية النابعة من تعبير "**ستراتيجوس**" " **Strat yajus**" الإغريقي الذي يعني " **فن الجنرال**" أو "**أساليب القائد العسكري**". وقد تطور هذا المصطلح حتى في الميدان العسكري نفسه، وتعرض لتفسيرات مختلفة نورد منها الآتي:

فقد عرفها "**كلاوزفيتس**" في كتابه **من الحرب** بأنها " استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب". واستخدام هذا المصطلح لوصف الطريقة المثلى لخوض الحروب بواسطة الربط بين نتائج العمليات العسكرية في الزمان والمكان بحيث تتمكن القوة المتحاربة من تحقيق حالة متفوقة لا تتيح للقوة المعادية اللجوء إلى وسائل تمكنها من تغيير سير القتال وعند ذاك يصبح من الممكن إرغام القوة المعادية على التكيف مع الأهداف المتوخاة من الحرب.[2]

كما قام "**ليدل هارت**" بتعريف الإستراتيجية بكونها " فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة، أو بعبارة أخرى طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية." ، وقد عرفها "**مولتكه**" بأنها " عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف". وعرفها "**ريمون أرون**" بأنها "قيادة مجمل العمليات العسكرية".[3]

---

[1] _ نسيمة طويل، **"الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الحاج لخضر _باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010)، ص. 20.

[2] _ لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية (**لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009**)**، ص.ص.42، 41.

[3] _ نسيمة طويل، ، **مرجع سابق**، ص. 19.

أما عن "**جوميني**" فلم يخرج عن تعريف " **كلاوزفيتس**" عموما، ولكنه ركز على الإستراتيجية في المجال العسكري _ إستراتيجية العمليات والمناورة الإستراتيجية، وهذه لم تعد مطابقة لكل الحالات كما حددها، فمثلا أصبح الاشتباك في الحرب العالمية الثانية مقدمة للعمليات الإستراتيجية.

وقد جاء تعريف "**كراسة التدريب المشترك**" " **TRAINING COMBINNED**" البريطاني **1902**: باعتبار " التكتيك هو فن قيادة القوات في المعركة، أما الإستراتيجية فهي فن التخطيط والإشراف على الحملة، فالإستراتيجية هي الأسلوب الذي يحاول القائد عن طريقه جلب عدوه إلى المعركة، بينما التكتيك هو الوسائل التي يسعى من خلالها إلى إنزال الهزيمة بالعدو في المعركة.

بالنسبة لـ "**هاملي**" فقد عرفها بـ :" إن مسرح الحرب هو مجال الإستراتيجية، أما ساحة المعركة فمجال التكتيك". يقوم هذا التعريف على تحديد نطاق عمل الإستراتيجية ونطاق عمل التكتيك ولكنه لا يحدد ما هي الإستراتيجية وما هو عملها ، أما " **فوندر غولتز**" فاعتبر الإستراتيجية : " تشغل الإستراتيجية نفسها عموما، بالإجراءات ذات النطاق العام التي تخدم القوات إلى العمل في الجبهة الحاسمة تحت أفضل الظروف الملائمة الممكنة، بينما يتناول التكتيك ما يجري في الاشتباك بالذات، ولهذا يمكن أن تسمى الإستراتيجية **علم الجنرالية** بينما يمكن أن يسمى التكتيك علم القيادات". يتناول هذا التعريف الإستراتيجية من شقين:

- الإستراتيجية تعنى باتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة إلى مسرح الحرب ككل.
- واجب الإجراءات الإستراتيجية وضع القوات في الجبهة الحاسمة في أفضل الظروف الملائمة الممكنة.[1]

[1] _ منير شفيق، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق (** لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)،ص ص، 51،52.

أما "**أندريه بوفر**"فقد عرف الإستراتيجية على أنها " فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة" ، ويرى "**إيوريه**" أن كلمة إستراتيجي هي صفة لبعض المستويات في إدارة الحرب أو الحركات العسكرية وأن إدارة الحرب التي تقع مسؤوليتها على عاتق حكومة الوطن هي عملية إستراتيجية" ، أما فيما يخص "**بيير غالوا**" يرى أنها " فن المزج بين الفكرة السياسية والوسائل المتاحة لإرغام الخصم – أو الخصوم – على القبول بالغاية أو الغايات المتوخاة". أما المفهوم الأمريكي فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام **1959**م الإستراتيجية بأنها "فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها".

ويعرفها " **ليون تروتسكي**" " الإستراتيجية والتكتيك غير مشتقين من مفهوم للبروليتارية حول العالم، وإنما من شروط التكنولوجيا العسكرية المحددة ومن وسائل التزويد والتموين والمواصلات والوضع الجغرافي".

حيث ينزع " **تروتسكي**" هنا من الإستراتيجية والتكتيك عنصر المفاهيم ويربطهما كليا بالجانب المادي واللوجستيكا والوضع الجغرافي، وهذه محاولة لرؤية الإستراتيجية بصورة أحادية الجاني فقط.

كما عرف "**ماوتسي تونغ**" الإستراتيجية بأنها " دراسة قوانين الحرب ككل" بمعنى أن مهمة الإستراتيجية هي دراسة تلك القوانين التي تحكم الحرب في وضع حرب ككل. إن مهمة علم العمليات وعلم التكتيك هي دراسة القوانين الخاصة بقيادة الحرب في وضع جزئي".

أما " **سان تزو**" فيرى أن " المهمة الأسمى في الحرب هي مهاجمة إستراتيجية العدو، ويأتي بعدها من حيث الأهمية مهمة تمزيق تحالفاته ثم تأتي ثالثا مهاجمة جيشه".[1]

[1]_ شفيق، **مرجع سابق** ، ص ص . 54، 55.

والواقع أن مجمل هذه التعاريف يغلب عليها الطابع العسكري. بمعنى أنها تعرف الإستراتيجية بدلالة النشاط العسكري في الميدان، أو استخدام الوسيلة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي تشن الحرب من أجلها ، إن "**كلاوزفيتس**" عندما عرف الإستراتيجية بأنها استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب، فإنه بهذا يكون قد ربط الإستراتيجية بالجانب العسكري، في حين إن إستراتيجية الدولة بمعناها العريض والشامل لا يمكن أن تتقيد أو تتحقق بالحرب فقط، وإن كانت الوسيلة العسكرية هي واحدة من جملة وسائل تعين على تحقيق إستراتيجية الدولة أو تعمل على ضمانها.

كما يعرفها "**قاموس الأعمال**" بأنها" طريقة أو خطة اختيرت لتحقيق المستقبل المنشود، مثل تحقيق هدف أو حل لمشكلة ما" " فن وعلم التخطيط والتنظيم الموارد لاستخدامها الأكثر كفاءة وفعالية".[1]

أما قاموس "**أكسفورد**" فعرف الإستراتيجية كما يلي: " **A plan of action designed to achieve a long-term or overall aim**"[2] بمعنى أن الإستراتيجية " خطة عمل تهدف إلى تحقيق طويل الأجل أو الهدف العام".

2-الإستراتيجية والمصطلحات المتداخلة:

2-1-الفرق بين الإستراتيجية والتكتيك:

يستخدم الأفراد والمؤسســات كلمات مثل "**الإستراتيجيات**" و"**التكتيكات**" بعدة طرق ، ومن الهام جداً فهم ما المقصود بهذين المصطلحين وكيفية ارتباطهم ببعضهم البعض لإنجاح عملك.

---

[1] _ **"قاموس الأعمال"**، نقلا عن :
http://www.businessdictionary.com/definition/strategy.html ، تم التصفح يوم : (2022/02/05)

[2] _ **" قاموس أكسفورد"**، نقلا عن :
http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/strategy ، تم التصفح يوم : (2022/02/05)

لتحقيق هدف مـــا، فـأنت بحـاجة إلـــى إستراتيجيـــة ، ولـــتنفيذ هذه الإستراتيجيـــة ، أنت بحـــاجة إلى التكتيكات.

فالتكتيكات هي الإجراءات المحددة التي تساعدك على القيام باستراتيجيتك ، وبالتالي تحقيق أهدافك.

أي شخص بإمكانه استخدام الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق أهدافه الشخصية أو على صعيد العمل.

والإستراتيجية هي مجموعة من القرارات مثل تحديد الهدف والجمهور الذي تستهدفه للتأثير عليه ، فهي طريق أو خطة متكاملة لحل المشكلة.

وتشير الإستراتيجية إلى الأهداف طويلة المدى للمؤسسة وكيف تخطط للوصول إليها بمعنى آخر يوضح الطريق لتحقيق الرؤية المحددة بينما يشير التكتيك إلى الإجراءات المحددة المتخذة للوصول إلى الأهداف المحددة بما يتماشى مع الإستراتيجية[1].

_الإستراتيجية:

- تحدد الأمور التي يجب أن تقوم بها لتحقيق هدفك.
- توجيه خطة عملك بما في ذلك اختيار أهم الغايات.
- تحدد التكتيكات المختارة وطريقة القيام بها.
- تساعدك في متابعة التقدم نحو تحقيق الهدف وتقييم فعالية التكتيك الذي تستخدمه.
- _التكتيكات:

[1] أحمد الشاروت "الفرق بين الإستراتيجية والتكتيك والعلاقة بينهما" ، نقلا عن : https://ae.linkedin.com/pulse/ ، تم التصفح يوم :(2022/01/22)

هي إجراءات محددة لتطبيق إستراتيجيتك ، والتكتيك إجراء أو نشاط بدءاً من مسرح الشارع وصولاً لجهود المصالحة وتقصي الحقائق.

- التكتيك جزء من خطة استرتيجية أكبر.
- يمكن استخدام تكتيك واحد فقط أو مجموعة من التكتيكات الأخرى لتحقيق نتيجة أو هدف معين.
- يحتاج لأن يتم تغييره مع مرور الوقت بالاعتماد على إستراتيجيتك وموظفي المؤسسة والمتطوعين والتمويل.

2-2-الفرق بين الإستراتيجية والتخطيط :[1]

- التخطيط هو ترقب وإعداد مسبق للأحداث المستقبلية غير المؤكدة. الإستراتيجية هي أفضل خطة تم اختيارها من بين البدائل المختلفة لتحقيق الأهداف.
- التخطيط يشبه خريطة للإرشاد بينما الإستراتيجية هي المسار الذي يأخذك إلى وجهتك.
- الإستراتيجية تؤدي إلى التخطيط والتخطيط يؤدي إلى البرامج.
- التخطيط موجه نحو المستقبل ، في حين أن الإستراتيجية موجهة نحو العمل.
- يأخذ التخطيط افتراضات ، لكن الإستراتيجية تعتمد على الخبرات العملية.
- يمكن أن يكون التخطيط لفترة قصيرة أو طويلة حسب الظروف. على عكس الإستراتيجية ، والتي هي على المدى الطويل.
- التخطيط هو جزء من العملية الإدارية. بالمقابل ، الإستراتيجية جزء من عملية صنع القرار.

[1] أسامة الخراط ، " الفرق بين التخطيط الاستراتيجي والتفكير الاستراتيجي" ، نقلا عن :
https://ar.weblogographic.com/difference-between-planning#t ، تم التصفح يوم :(2022/01/02).

3-التطور التاريخي للإستراتيجية:

_التحول في الدراسات الإستراتجية لفترة ما بعد الحرب الباردة:

أ)_الفترة 1991-1999:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغير في المعطى العسكري على مستوى الإستراتجيات الأمنية للدول، خاصة بعد ظهور ميكانزمات وأدوات أخرى قد تهدد الدول من غير الأداة العسكرية مثل العامل الاقتصادي ، والعمل البيئي ، والعوامل الاجتماعية ، والعوامل الصحية ، بمعنى أن عامل التهديد قد تغير وتعددت وسائله. فزوال الاتحاد السوفيتي وظهور التكتلات الاقتصادية داخل الاقتصاد الرأسمالي نفسه كأطرف أساسية في السياسة الدولية ، تمارس نفوذا متزايدا ، مثل الاتحاد الأوروبي ، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية **"نافتا"** ومنظمة جنوب شرق آسيا **"آسيان"** شكلت مبررات إمبريقية وموضوعية للمنظور القائل بتقدم العامل الاقتصادي على العامل العسكري ، ففي هذه الفترة التي تتميز بأقطار جديدة وإمكانيات جديدة ، أصبح الهدف هو تعزيز دور المجموعة الدولية القائمة على حرية السوق ، وتوسيع دائرة الشعوب التي تعيش تحت سقف مؤسسات أخرى، والعمل على نشر الديمقراطية[1].

ب)_الدراسات الإستراتجية في القرن الحادي و العشرين:

شكلت أحداث **11 سبتمبر 2001** نقطة تحول جديدة في حقل الدراسات الإستراتجية ، فعودت المحافظين الجدد إلى البيت البيض في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبنيهم للإستراتجية مغايرة عما كانت عليه في عهد **كلينتون** ، شكلت عوامل نفخت الروح في حقل الدراسات الإستراتجية ودفعت بالعامل

[1] الوليد أبو حنيفة ، "تطور حقل الدراسات الإستراتيجية والنظريات المفسرة له " ،**المركز الديمقراطي العربي** ، (16 ديسمبر 2016) ، نقلا عن : https://democraticac.de/?p=41167 ، تم التصفح يوم : (2021/11/10).

العسكري إلى مقدمة أجندة السياسة الدولية فهناك منظورات تقليدية لا تزال مهيمنة بسبب استمرار بعض أوجه سلوك الحرب الباردة في تطوير أدوات الردع التقليدية والمنافسة حول سوق وتجارة الأسلحة وهناك منظورات جديدة انبثقت كنتيجة للمراجعات النظرية عقب نهاية الحرب الباردة من خلال إدراج عناصر غير عسكرية في المفهوم، وهناك منظورات قد ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجي للأسلحة الجديدة ، وسيطرة مفهوم المعلومات على الأمن والإستراتجية ،[1] وهناك اتجاه هو الأخر أخذ في التطور وهو مرتبط بتطور شكل العلاقات الدولية من المستوى المركز على البيئة المحلية للدول على المستوى المركز على البيئة التكوينية كنتيجة للانفتاح المتزايد للمجتمعات على بعضها البعض وتأثيرات العولمة ، وأخيرا هناك اتجاه مطروح هو يعد نتيجة لتنامي ما أصبح يصطلح عليه بالإسلام السياسي عبر العالم خاصة بعد أحداث الربيع العربي عام **2011**، وكنتيجة أيضا للاهتمام المتزايد لمركز البحوث في الغرب بظاهرة الحركات السياسية الإسلامية.

هذا على المستوى النظري أما على الجانب الواقعي لبنية النظام الدولي ففي الجانب الاقتصادي هو عالم متعدد الأقطاب اقتصاديا، لكنه أحادي القطب من الناحية العسكرية ،وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ضماناتها الرئيسية تكمن في تفردها بالقوة العسكرية، فبواسطتها تستطيع أن تفرض سياستها بالردع أو استخدام القوة، ولذلك فإنها تتبنى سياسة تضمن لها استمرار هذا التفوق العسكري ، فلا بأس أن يكون لألمانيا و اليابان وريد اقتصادي، لكن يجب أن لا تكون لها قوة عسكرية تحصي هذه القوة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عسكرية تحمي هذه القوى ، وتحتل بها المرتبة الأولى عالميا، لذا تعمل على إتباع إستراتجية نزع السلاح والحد من انتشاره ، وهي سياسة لا تستهدف كل بلدان العالم وحسب بل أنها موجهة ضد القوى الكبرى أيضا إلا أن هذه السياسة مشكوك في نجاحها ، فهي لا تقام على تعزيز

[1] "تطور حقل الدراسات الاستراتيجية والنظريات المفسرة له" ، **المركز الديمقراطي العربي** ، نقلا عن : https://democraticac.de/?p=41167 ، تم التصفح يوم : 2022/02/12.

السلام العالمي، بل إنها سياسة أنانية تهدف إلى سمات التفوق والسيطرة ، والمتوقع خلال السنوات القادمة هو مزيد من القوة العسكرية وسباق التسلح وذلك بسبب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية واحتكارها أهم الميادين، وليس من المستبعد أن تدفع دول جديدة في سباق تجاري محموم لبيع الأسلحة أو مكوناتها انطلاقا من مصالح اقتصادية بحته ،إن لم يكن انطلاقا من اعتبارات توازن القوى نفسها أما مسألة الضبط والمراقبة فهي مسألة وهمية إذ ما اختارت الدول سياساتها بصورة مستقلة[1].

انعكس سباق التسلح على الاتفاق العسكري وتزايد الميل الدولي للإنفاق ، حيث تؤكد إحصائيات المعهد الدولي لأبحاث السلام بستوكهولم أن مستويات الإنفاق العسكري تزايد بمتوسط **6%** كل سنة في الفترة الممتدة من **2002 –2004** ، كما تؤكد نفس الإحصائيات أنه خلال سنة **2004** وصل الإنفاق العسكري العالمي لما قيمته **1035** دولار حسب التصريحات الرسمية لـ**159** دولة أي ما يعادل **2.6%** من الدخل الفردي لدولة**22** ، فيما ارتفع الإنفاق العسكري في العالم لعام **2015 ليبلغ 1.6** تريليون دولار ، لأن السبب في ذلك يرجع لتزايد إنفاق دول الشرق الأوسط و أوروبا الشرقية ودول أسيوية مثل الفلبين واندونيسيا واليابان وفيتنام ، نتيجة للتوترات العلنية والخفية مع الصين وكوريا الشمالية ، وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولى في الإنفاق العسكري حيث بلغت **596** مليار دولار ، تليها الصين بميزانية عسكرية بلغت **2.5** مليار دولار ، فيما جاءت السعودية ثالثا بإنفاق قدر **87.2** مليار دولار متقدمة على روسيا التي بلغت ميزانيتها العسكرية **66.4** مليار دولار.

يكن القول إن ميزانية القوى العسكرية على مستوى الأسلحة الإستراتجية خاصة النووية و الصاروخية استعاد ما يشبه موقعة السباق نحو التسلح أثناء الحرب الباردة.

[1] الوليد أبو حنيفة ، **مرجع سابق.**

يمكن بالاستناد إلى الملامح التي أخذت تطبع الإستراتجية النووية الصاروخية بين الإستراتجيتين الأمريكية والروسية باعتبارها دولة نووية صاروخية كبرى كما كان الإتحاد السوفيتي ، وإذا افترضنا أن أمريكا ستعود إلى إعطاء الأولوية للسباق الإستراتيجي النووي مع الدول الكبرى الأخرى **(إستراتجية الاحتواء)** وليس لأولوية الحرب على الإرهاب .من جهة ثانية منذ **2007** بدا التركيز الأمريكي على تطوير الصواريخ المضادة للصواريخ ، أو ما يشبه العودة إلى إستراتجية حرب النجوم ، ومنذ قرار وضع الرادار وقاعدة الصواريخ المضادة للصواريخ في **بولندا و تشيك** ، أي إستراتجية هجوم صاروخي نووي، في المقابل أعلنت الإستراتجية النووية الصاروخية الروسية بأنها ستقوم بتطوير أو بالتوسع في امتلاك الصواريخ متعددة الرؤوس النووية ، بحيث تبقى متفوقة عدديا على أعداد الصواريخ المضادة للصواريخ و هذا معناه أن توازن الرعب النووي وتوازن الردع النووي قائمين في المدى المنظور، أما السمة الثانية للسباق الإستراتيجي الصاروخي في المرحلة القادمة فقد نشأت بعدما أطلقت الصين وأمريكا صاروخ نووي أسقط كل منها قمرا صناعيا في الفضاء، مما جعل المرحلة القادمة تدخل سباق تدمير الأقمار الصناعية والدفاع عنها ، وعدم السماح بتدميرها كلها من خلال إيجاد بدائل لها، وهذا بتدميرها كلها من خلال إيجاد بدائل لها، ضمن إطار الأسلحة ما فوق التقليدية.[1]

[1] الوليد أبو حنيفة ، **مرجع سابق.**

4-موقع الدراسات الإستراتيجية في العلاقات الدولية:

4-1-العلاقة بين الإستراتيجية والعلاقات الدولية:

الإستراتيجية قد ظهرت قبل العلاقات الدولية بأشواط طويلة، ودخلت المجالات التطبيقية في الحياة السياسية والعسكرية قبل العلاقات الدولية، على الرغم من أن مفهوم الإستراتيجية قد ظهر ملازماً للمعارك والحروب وإدارة وقيادة الجيوش في المعارك، وعلى هذا الأساس إذا ما أردنا أن نضع مقاربة في مجالات العمل والتطبيق والشمول فنجد أن الإستراتيجية تعمل في المجالات كافة منها الداخلية والخارجية والتي تشتمل على الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ ، بحيث أصبح هناك إستراتيجية عسكرية وإستراتيجية سياسية وإستراتيجية اقتصادية وإستراتيجية اجتماعية وثقافية إضافة إلى الإستراتيجية العليا الشاملة للدول، بينما تعمل العلاقات الدولية في الخارج فقط، على الرغم من إن العلاقات الدولية هي نتاج للشؤون الداخلية ونابعة من الداخل ولكن هي تختص في العلاقات الخارجية ما بين الدول فقط، على عكس الإستراتيجية التي تعمل في الداخل والخارج وتشمل كل شيء[1].

وهناك نقطة جدا مهمة يجب ذكرها أن العلاقات الدولية لم تنشأ إلا بعد نشوء الدول القومية، بمعنى أن ظهور الدول القومية في منتصف القرن السابع عشر، صاحب معه ظهور العلاقات بين الدول وهذه العلاقات تطورت مع تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول مما أدى إلى ظهور مصطلح العلاقات الدولية على أسس قانونية نظمتها الشرائع التي ولدت بعد معاهدة **وست فاليا**،

[1] علي بشار بكر أغوان ، "جدلية العلاقة بين الاستراتيجية والعلاقات الدولية "(مقاربة تاريخية) ، **الحوار المتمدن** ، العدد 3446 (2011/08/03) ، نقلا عن : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269862 تاريخ التصفح يوم : (2021/11/09),

وهذا الكلام يثبت أن العلاقات الدولية تعد حقلاً حديثاً بالمقارنة مع مصطلح الإستراتيجية الذي يعد تاريخ نشأته تتجاوز العشرين قرن من الآن.

وبالنسبة مجال العمل والتطبيق : تعمل الإستراتيجية في المجالات كافة منها الداخلية والخارجية والتي تشتمل على الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ ، بحيث أصبح هناك إستراتيجية عسكرية وإستراتيجية سياسية وإستراتيجية اقتصادية وإستراتيجية اجتماعية وثقافية إضافة إلى الإستراتيجية العليا الشاملة للدول ، بينما تعمل العلاقات الدولية في الخارج فقط ، على الرغم من أن العلاقات الدولية هي نتاج للشؤون الداخلية ونابعة من الداخل ولكن هي تختص في الخارج فقط ، عكس الإستراتيجية التي تعمل في الداخل والخارج وتشمل كل شي ، فهل من الممكن أن يكون الأشمل جزء من الأصغر.[1]

ويمكن القول أن الإستراتيجية في أبسط معانيها تعني الوسيلة أو الطريقة التي تؤدي بنا إلى تحقيق أهدافنا المتعلقة بالدرجة الأولى بالدولة ولذلك نجد أنها تحتل مكانة كبيرة في حقل العلاقات الدولية في أحد فروعه، كما تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الإستراتيجية غير مرتبط بالحرب فقط، فنجد إستراتيجية اقتصادية، سياسية، اجتماعية[2]...

5_الإستراتيجية والنظرية في العلاقات الدولية:

يمكن أن تكون الإستراتيجية "فن" كما هي علم، وذلك أثناء تطبيقها وممارستها عمليا ،وبشكل دقيق هناك تمييز مثلا في المجال العسكري بين النظرية العسكرية و العمل العسكري:"كل قطاع،وكل مستوى في الحقل العسكري له هذين الجانبين،النظري والعملي".إن كل نشاط أو فعل يكون مقادا من خلال

[1] علي بشار بكر أغوان ، **مرجع سابق**.
[2] الموسوعة السياسية ، نقلا عن : https://political-encyclopedia.org/dictionary/ ، تاريخ التصفح يوم : (2021/11/09).

القوانين، و المبادئ و الطرائق، وهذا الفعل أو النشاط يقام أولا من خلال النظرية. ثم يأتي الفعل والممارسة ليزيد من غنى النظري.

وفي هذا الإطار سنحاول التطرق إلى مختلف النظريات التي أطرت ميدان الفكر الاستراتيجي قبل أن نتطرق إلى تطور الإستراتيجية خلال القرن العشرين.

1-5-نظرية المباريات Game Theory:

تعتبر نظرية المباريات من الناحية التحليلية شكلا من أشكال نظرية اتخاذ القرار لأنها تقوم بدراسة وتحليل تصرفات صناع القرار من حالات الصراع المختلفة، أو بعبارة أخرى تصف الكيفية التي يتصرف بها الناس العقلانيون **rational people** لانتهاج الخيارات الرشيدة عن المواقف الصراعية[1]، والتي تحقق لهم اكبر قدر ممكن من القيم أو المكاسب وتجنبهم الخسائر بقدر الإمكان أو على الأقل تقليصها إلى اقل حد ممكن ، بمعنى آخر فهي تركز على التعامل مع صراعات المصالح كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية وكانت هذه النظرية قد عرفت في **1944** م من طرف **اوسكار مور وجوننورمان** في كيتابيهما نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي إلا أنها بعد ذلك أثبتت صلاحيتها في المجال السياسي خاصة فيما يتعلق بالإستراتيجية والتخطيط للدفاع واتخاذ القرارات السياسية الخارجية . وقد جاء بعد ذلك عدد من المفكرين أمثال **هنري كاهن** ، **برنارد برودي** ، **هنري كسنجر** ، **رونالد بريان** حيث طوعوا هذه النظرية للاستخدام في الصراعات السياسية بصفة عامة وفي مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة ونظرية المباريات في ابسط معانيها هي دراسة الاستراتيجيات التي يتبناها الأطراف في مواقف النزاع.

[1] "نظرية المباريات في العلاقات الدولية" ، **الباحثون السوريون** ، ص 1، نقلا عن :
file:///C:/Users/pc/Downloads/syr_res_6886.pdf تم التصفح يوم :(2022/02/12)

تعد نظرية اللعبة واحدة من المناهج المستخدمة لدراسة العلاقات الدولية، وتسمى أيضاً نظرية المباريات، بالرغم من إن نظرية اللعبة تقوم على وجود تشابه بينها وبين العاب التسلية، إلا أنها تخوض في معضلات أكثر جدية تتعلق بـ بالعلاقات الدولية ، وطورت هذه النظرية أساسا في الرياضيات والاقتصاد ثم انتقلت إلى العلاقات الدولية ، ويعد عالم الرياضيات الأمريكي **جون فون نيومان** (1903-1957)، هو من وضع هذه النظرية وعرفها على إنها " مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف الى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حدا أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم أن أفعاله وأسلوبه لا تستطيع تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وإنما مجرد التأثير فيه" بينما العالم **مارتن شوبيك** الذي كان من المساهمين في تطوير نظرية اللعبة في العلاقات الدولية يعرفها على أنها " طريقة لدراسة صناع القرار في حالات الصراع". وتنقسم نظرية اللعبة إلى نوعين:

أ)_ اللعبة الصفرية:

التي يمثل أي مكسب يحققه طرف خسارة متساوية القدر بالنسبة للطرف الأخر، وهذا الوضع هو عادةً ما يتكون خلال الحروب بين الدول، مثل الوضع الذي ساد أثناء الحرب العالمية الثانية وأسفر عن هزيمة دول المحور أمام دول الحلفاء. أي أن المباراة تكون منسجمة ، إذا كان اختيار الاستراتيجيات المثلى لكلا الطرفين أو اللاعبين تنتج عائدا يساوي صفر لكلا اللاعبين (لا يوجد لاعب يربح من الآخر ، أي أن قيمة المباراة تساوي صفر.[1]

ب)_اللعبة الغير صفرية:

[1] حامد أحمد مرسي ، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية** (القاهرة : مكتبة مدبولي ، د.س.ن) ، ص ص ، 8-9.

حيث يفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع إذ أنهما قد يخسران معا أو يكسبان معا. وهذا الوضع عادةً ما يكون في أوقات الاعتيادية (ليس وقت الحروب) وان كان هنالك تنافس وصراع بين الدول، وفي معظم الأحيان فأن التنافس بين الدول والنظم هو من قبيل الألعاب غير الصفرية .

2-5-نظرية الردع /توازن الرعب النووي Restraint Theory:

الردع بمفهومه العام هو توافر القدرة التي تتيح إرغام الخصم من دون القيام بأعمال عدوانية و يعني إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه تحت التهديد بإلحاق أضرار جسيمة به تفوق المزايا المتوقعة من وراء الأقدام على مثل هذه التصرفات ، والردع في نظر الكثير من الباحثين يعتبر بمثابة المحصلة النهائية للتفاعل في العديد من العوامل والمتغيرات العسكرية والسياسية والدعائية التي تضع الخصم في حالة نفسية يحجم معها عن تقبل المخاطرة ومن ثمة فإن الردع الفعال هو المتعدد العناصر والأشكال.

وتستند نظرية الردع على جملة من الثوابت ، أنها تفترض أولا ، توفر القدرة على التهديد بالانتقام وإلحاق الأذى الفادح بالخصم إن هو أقدم على عمل يخرج عن مايريده الطرف الرادع ، وثانيا: أنها تفترض التصميم على استخدام المقدرة التأرية دون أن يترك ذلك إحساس لدى الطرف المرتدع باستعداد الطرف الرادع على التراجع ، أما العنصر الثالث : فيتمثل بالقدرة على الاضرار بالخصم بدرجة تفوق ما قد يتوقعه من مكاسب نتيجة مباشرته بعمل لا يرضي الطرف الرادع.[1]

إن الردع لا يصل إلى مستوى استخدام القوة وإنما يركز على أساس حشد عناصر القوة والتلويح أو التهديد بها لذلك هناك من يرى أن الردع هو تهديد جدير بالتصديق في تنفيذه . وقد اخذ الردع أهميته في

[1] عبد القادر محمد فهي ، **المدخل في دراسة الإستراتيجية** (العراق : جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، مذكرة ماجستير منشورة ، 2009) ، ص ، 167.

إطار وجود السلاح النووي وهو ما يعرف الردع النووي أو توازن الرعب النووي **balance of nuclear teror**في.

3-5-نظرية الاحتواء (1945 – 1953 theory of containment)

وهي أولى الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الاتحاد السوفيتي ، وقد أسسها وبلورها **جورج كنان** الدبلوماسي الأمريكي المتخصص في الشؤون السوفيتية ونفذتها حكومة الرئيس **هاري ترومان** وتعني في نظر صاحبها التعهد الشامل لمقاومة الشيوعية أينما وجدت ، ويراها العالم الاشتراكي مخططا لسيطرة عالمية أعدته الامبريالية الأمريكية وتقويضا من النظام الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية الذي يقوم على التوازن في العالمين الرأسمالي والاشتراكي ونبذهما للحرب وتأكيدهما على مبادئ التعايش السلمي وجاء تعبير الاحتواء لأول مرة في مقالة كتبها **جورج كينان** في مقالة نشرت في مجلة الشؤون الخارجية **foriegn afairs** لسنة **1947** وجاءت في وقت حل التوتر بالعلاقات الأمريكية – السوفيتية محل التحالف فكانت الحاجة لإعادة تقويم السياسة التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إتباعها إزاء الاتحاد السوفيتي سابقا.

وتمثل التطبيق العملي لإستراتيجية العزل والاحتواء بإقامة حلف شمال الأطلسي عام 1949 في أوروبا، وفي آسيا معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عام **1951** ، ومعاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية عام **1953** ، وحلف جنوب شرق آسيا **(السيتو) 1954**.[1]

كما ارتبطت سياسة الاحتواء بالتطورات الجذرية التي حدثت في موازين القوى الدولية نتيجة الهزيمة التي ألحقت بالنازيين وهو ما سمح للتنظيمات النوعية بالتواجد بين مختلف دول المجتمع الدولي وفرض

[1] عبد القادر محمد فهي ، مرجع سابق ، ص ، 146.

روسيا الشمالية سيطرتها المباشرة على تلك الدول بوسائل القوة المسلحة من شرق أوروبا كما دفعت هذه المخاوف الكثيرة من دول أوروبا إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتعت باحتكار الأسلحة النووية آنذاك ومحاربة المخططات التوسعية الجديدة للاتحاد السوفيتي في القارة الأوروبية.

وتمثل الإطار النظري لسياسة الاحتواء على إجراء تحليل شامل للأهداف الإستراتيجية السوفيتية وتحليل الطرق التي من خلالها ينظر الإتحاد السوفيتي للغرب الذين يعتبرونه العائق الرئيسي في وجه الشيوعية حيث يقول **كنان** : أن الإستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جس نبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة مركز الغرب أو تلك التي كانت تشكل نزاعات قوى يمكن النفاذ منها واستخدامها كنقطة وثوب نحو إحداث تغيرات تتواءم والأهداف البعيدة المدى لهذه الإستراتيجية ويضيف أن هذه الاستراتيجة كانت مرنة ولم تكن مقيدة بوقت محدد لبلوغ أهدافها ولم يكن لها تقييد في الوسائل التي يجب استعمالها لتحقيق الأهداف.

وقد اعتمدت سياسة الاحتواء لتحقيق أهدافها التدميرية لإتحاد السوفيتي أربع افتراضات واستراتيجيات[1] :

- الحرب الشاملة في حال هجوم على الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية.
- التفوق الجوي ومقدرته التدميرية تفوق تنفيذ أي إستراتيجية هجومية للاتحاد السوفيتي.
- افتراض عدم المخاطرة باستعمال القوة.
- الاقتصار من جانب الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة.

[1] "مفتاح الأبواب المغلقة لفهم الأمن واستراتيجيته "، **المركز الديمقراطي العربي** ، نقلا عن : https://democraticac.de/?p=17041 ، تم التصفح يوم : 2022/01/03.

وبقيت فكرة استخدام القوة مرتبطة في أذهان الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الشاملة ، سواء للدفاع عن أوروبا من الهجوم الشيوعي و للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية من الهجوم المباشر، وقد اتخذ التطبيق الفعلي لسياسة الاحتواء الكثير من الأحلاف والقواعد العسكرية في كل مكان ، وخلق الحلف الأطلسي الذي يعتبر القوة الضاربة والرادعة للاتحاد السوفيتي، أما في آسيا فبدأ تطبيق سياسة الاحتواء بعد سلسلة من مواثيق التحالف وترتيبات الأمن الإقليمي وقد ظهر ذلك جليا بعد الحصار الذي فرضه الاتحاد السوفيتي على برلين والانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا والغزو الشيوعي لكوريا علما أن الولايات المتحدة الأمريكية سبق لها وأن أقامت ميثاق تبادل مع اليابان وكوريا الشمالية في **1953** وتعهدوا بالدفاع عن أي هجوم يقع من طرف الشيوعية وقام حلف جنوب شرق آسيا **1959** وحلف بغداد في الشرق الأوسط.

-نظرية الانتقام الشاملMassive Retaliatio :

هي نظرية بلورها **جون فوستر دلاس** ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات والتي اعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الاحتواء ضد الإتحاد السوفييتي في المرحلة التالية على انتهاء الحرب المباشرة .[1] وتقوم هذه النظرية على أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد هي أن يقنعه مقدما بان أعماله العدوانية ستجلب عليه انتقاما مروعا يجعله يخسر أكثر مما يكسب ومن ثمة فان الهدف من تطبيق إستراتيجية الانتقام الشامل لن يقتصر على مجرد محاصرة الكتلة الشيوعية وتطويقها **(كما كان الهدف من سياسة الاحتواء)** وإنما كان يتجاوز ذلك إلى العمل على تحرير هذه الكتلة وتدميرها ، وهدفها هو حمل الخصم على الاستسلام وفرض إرادة النصر عليه.

[1] عبد العزيز ناصر الصويع ، عبد الله العجلان ، "نظريات في العلاقات الدولية " ، نقلا عن :
https://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=26960 ، تم التصفح يوم : (2022/02/13).

وقد أخذت الاهتمام من طرف الرأي العام الأمريكي الذي رفض مبدأ الحرب المحدودة في مقابل تأكيد المبدأ الأمريكي **"الامتناع عن حرب أو الدخول في حرب شاملة"** وكان ذلك ناتجا من تجربة الحرب الكورية (**1950 – 1953**) الفاشلة.

وجانب الحسم في هذه النظرية يتمثل في أن تُظهر الولايات المتحدة الأمريكية درجة عالية من التصميم لإحباط جميع أشكال التهديد أو الابتزاز الذي قد تتعرض له ، سواء من الاتحاد السوفيتي ، أو من أي قوة أخرى غيره.[1]

لقد قامت هذه النظرية على ثلاث مقومات:

- تخفيض للقوات البرية الأمريكية و تقليص حجم الإنفاق العسكري.
- بناء جدار عازل للكتلة الشرقية عن طريق الأحلاف – حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا.
- أي محاولة لانتهاك الشيوعيين(الإتحاد السوفييتي) لخط التقسيم الفاصل بين الكتلتين يشكل مبررا كافيا لدخول الولايات المتحدة في حرب شاملة ضدها.

المحور الثاني: السياسة الخارجية (المفهوم ، الخصائص ، الأهداف ، الأبعاد ، النظريات ...)

خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسية الخارجية تطوراً أساسياً من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط إرتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات ، ومع تعدد القضايا العالمية ، وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط العالمي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية ، كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاه العام للمجتمعات.

[1] عبد القادر محمد فهي ، مرجع سابق ، ص ، 147.

وفي ظل هذا التطور للظاهرة تطورت بمعيته مفاهيم متعلقة بالسياسة الخارجية ،حيث ظهرت مفاهيم جديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة . فنجد العديد من المفاهيم التي تتداخل ومفهوم السياسة الخارجية أو لها علاقة بها بطريقة أو بأخرى.

1- تعريف السياسة الخارجية.

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت **للسياسة الخارجية** وذلك نظراً لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها: كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة، وإلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية.

ويعرف **مارسيل ميرل** السياسية الخارجية على أنها :"هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ماوراء الحدود".[1]

إن **السياسة الخارجية** هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءاً على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات ، والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها، ويعرفها **جيمس روزنو** على أنها :" مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".[2]

[1] مارسيل ميرل ، **السياسة الخارجية**، تر:خضر خضر و جريس برس (بيروت : سلسلة آفاق الدولية) ، ص . 3.
[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2 (بيروت : دار الجيل، 2001)، ص. 11.

وعليه **فالسياسة الخارجية** لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل ، منها الدائمة أو المؤقتة ومنها المعنوية والمادية، ومنها الأساسية والثانوية، ومنها السلمية والدموية.[1]

فالسياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات ،أو تلتزم بإتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها.[2]

إن **السياسة الخارجية** تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سوءا على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات، ويرى **كارل هولستي** أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الأدوار، ومن أمثلة الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية **حامي المنطقة** كدور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، **والمحب للسلام** والمتميز عن حلفائه **والحليف الموثوق، والنموذج** الذي قامت به كوبا من خلال تأييدها للحركات الثورية ومحاولة تصدير نموذجها الشيوعي ، ومن جانب آخر تتطلب دراسة السياسة الخارجية فهم التوجهات الرئيسية لتلك السياسة ، أو أنماطها والتي تعني تلك الوقائع التكرارية المتماثلة، كالانعزال بالحد من تفاعل الدولة الخارجي أو الحياد، أو عدم الانحياز ، أو لجوء الدولة إلى سياسة إنشاء ودعم الأحلاف.

---

[1] بطرس بطرس غالي ، "السياسات الخارجية للدول الكبرى" ، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، مصر: الجمعية المصرية للعلوم السياسية ، ع.18 (سبتمبر 1962) ، ص .30.

[2] James N.Rosenau ,"Comparing foreign policies : why ,what , how" , in :James Rosenau **"Comparing foreign policies theories , finding , methods** , New York , SAGE publication, 1974 , p.06.

ويختصر **كيسنجر السياسة الخارجية** بأنها تبدأ حين تنتهي السياسة الداخلية.[1]

هذه التعاريف ربطت **السياسة الخارجية** بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمة أنشطتها، إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم ،كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول و إنما هي موجهة لجميع فواعل **النسق الدولي**.

بالإضافة إلى ذلك، **فالسياسة الخارجية** ليست دوما عبارة عن نشاط، فالدول التي تنتهج الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط اتجاه تلك البيئة، وهكذا **فالسياسة الخارجية** لا تعبر دائما عن نشاط تقوم به الدولة.

من خلال التعاريف المقدمة أنفاً ، نخلص إلى التعريف الإجرائي للسياسية الخارجية ، حيث يمكن أن تعرف **السياسية الخارجية** على أنها كل سلوك للدولة يستهدف المجتمع والبيئة الدولية قصد تحقيق أهداف ومصالح تلك الدولة في إطار المصلحة الوطنية.

2-السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها:

ويتداخل تعريف **السياسة الخارجية** مع بعض المفاهيم الأخرى، حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ **السياسة الخارجية**، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية ، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف **السياسة الخارجية**

[1]Henry A. Kissinger ,Domestic politics and foreign policy, In: James N . Roosenau , **International politics and foreign policy**, the free press ,New York ,1969, p.261.

بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على **السياسة الخارجية** وقصورهما يؤدي إلى ضعفها وتبعيتها.

1-2-السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يعرف **هارولد نيكلسون** الدبلوماسية على أنها : " إدارة العلاقات عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين".[1]

إن مفهومي الدبلوماسية ، والسياسة الخارجية مفهومين متكاملان متلازمان ، فالدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية ، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم ، ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية ، تمثل الجانب التشريعي في الدولة في حين تدخل الدبلوماسية في إطار التنفيذ ، بينما يجب أن تكون السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية يقررها رئيس الوزراء – بموجب طبيعة الأنظمة السياسية – بعد موافقة المجالس الانتخابية عليها ، وعلى هذا الأساس فإن السياسة يتم اتخاذ القرار فيها بواسطة أشخاص وهيئات في أعلى المستويات ، أما الدبلوماسية فإنها تزود جهز اتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة.[2]

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية** (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012) ، ص . 103.

[2] مثنى علي المهداوي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية" ، **مجلة العلوم السياسية** ، العراق : جامعة بغداد ، ع . 39/38 (2009) ، ص . 108.

2-2-السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

تعرف العلاقات الدولية على أنها : " كل أشكال الاتصالات بين الدول والحكومات ، وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية."[1]

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال **السياسة الخارجية** لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى، ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول ، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما **السياسة الخارجية** فتعنى بما يجب أن يكون[2]. وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية كاملة وواضحة، وعملياً كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة ، كما أن الدول القوية تسيطر على **السياسة الخارجية** للدول التابعة لها.

3-2-السياسة الخارجية والإستراتيجية:

المقاربة المفاهيمية الأشهر للإستراتيجية ترجع إلى أب الإستراتيجية الألماني **كارل فون كلاوزفيتش** : " الذي يرى في الإستراتيجية منظوراً متعدداً من الالتزامات إلى نهاية الحرب ، وتستوجب إثبات مجموعة من الأهداف السياسية تكن متوافقة مع العمليات العسكرية ، أو حسب العبارة الشهيرة **لكلاوزفيتش** "الإستراتيجية استمرار للسياسة بوسائل أخرى".[3]

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، **مرجع سابق** ، ص . 56.
[2] فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية :منشاة المعارف،1985)، ص .421 .

[3] Philippe Moreau Defarges , **Problèmes stratégiques contemporaines**, Paris : éditions Hachette , 1994, p . 9.

أما **ليدل هارت** فتعريفه للإستراتيجية لا يختلف عن غيره من التعريفات الكلاسيكية التي تربط الإستراتيجية بالمجالات العسكرية ، مفاده أن الإستراتيجية : "هي فن توزيع الموارد العسكرية وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة".[1]

ربط التعريفان **مفهوم الإستراتيجية** بجانب الحرب قديماً ، لكن حديثاً تطورت لتشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية ... إلخ ، فالإستراتيجية هنا أشمل من السياسة الخارجية ، فهي تعني الأهداف العامة للدولة وأدوات تحقيقها من ضمنها السياسة الخارجية ، لذا يرى الدكتور **مازن الرمضاني** بأن : "العلاقة بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية كوسيلة ،فالإستراتيجية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية سياسية واقتصادية وعسكرية ، والجزء المتعلق بالعلاقات الخارجية هو السياسة الخارجية التي تضعها الإستراتيجية موضع التطبيق.[2]

4-2-السياسية الخارجية والسياسة الدولية:

يعرف **حامد ربيع** السياسية الدولية بأنها :" التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[3]

ونستنتج من هذا التعريف مجموعة ملاحظات يمكن إيجازها كالتالي:

-أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ، ولكن ليس بوصفها تعبيراً عن أهداف محلية وإنما بوصفها أنموذجا من نماذج السلوك الدولي.

---

[1] عمرو ثابث ، **الاحتواء المزدوج وما وراءه : تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي** ، ط1 (أبوظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2004) ، ص ص . 11 – 12.
[2] مثنى علي المهداوي ، مرجع سابق ، ص . 108.
[3] أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** (بغداد : دار الزهرة للنشر و التوزيع ، 2011) ، ص . 28.

-أن السياسة الدولية بهذا المعنى تفترض علاقات تقاطعية تفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة ، بل بالإمكان القول التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية ، أي بين أكثر من مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية.

-أن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول – بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي – فحسب ، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية ، طالما لها صفة دولية ، وهذا يعني أن السياسة الدولية تقوم على المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الصليب الأحمر ، والاتحادات العالمية للعمال ، والجمعيات الدولية العلمية ، المنظمات الدولية الحكومية.

5-2-السياسة الخارجية والسياسة العامة:

يظهر **هاورد ليتنر** التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة، ويسرد مثال الأزمة النفطية في السبعينات على إثر حرب **1973** بين العرب وإسرائيل، حيث تحركت الكثير من الدول اليابان وأوروبا خاصة الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضعهم الاقتصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية[1]

وبالتطرق إلى مخرجات **السياسة الخارجية** من أهداف ووسائل يمكن القول أن الأهداف تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية، وتراعى إمكانات الدولة في وضع الأهداف وهي تختلف بحسب القيمة والأهمية فحماية الأمن القومي للدولة بمفهومه الواسع يعتبر أولوية كبرى تسخر لها

[1] Howard H. Lentner , « Public Policy And Foreign Policy :Diverences Intersections Exchange » , **Review of Policy Research** , Volume 23, Number1,(2006),P .171.

كافة القدرات ، بينما تتدرج الأهداف الأخرى من حيث الأهمية على أساس رؤية كل دولة وأوضاعها كزيادة الثراء الاقتصادي والعمل على نشر ثقافة وتراث الدولة في الخارج، ولتحقيق أهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية فهي تسعى لاستخدام العديد من الوسائل أهمها الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس، إن مدى توفر هذه الوسائل يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف **السياسة الخارجية**.

6-خصائص السياسة الخارجية:

للسياسة الخارجية مجموعة من السمات ، يمكن حصر هذه السمات فيما يلي:

6-1-الطابع الخارجي: أي أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية ، وهذا لا ينفي تأثرها بالبيئة الداخلية.

6-2-الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة ، أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية.[1]

6-3-الطابع الاختياري: فالسياسة الخارجية هي برامج وقرارات تصاغ بعد المفاضلة بين عدة بدائل مطروحة أمام صانع القرار.

6-4-الطابع الواحدي: يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى، وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية ، التي تقتضي التفاعل بين وحدات وفواعل عدة ، تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص .27 .

يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة ، مثلاً موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت ومؤيد للإستقلال.[1]

5-6-الطابع الهادفي: تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، وذلك بتوظيف بالموارد المتاحة ، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل إلى البيئة الخارجية ، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم معها لتحقيق مجموعة ما من الأهداف.

6-الطابع العلني: المقصود هنا بعلني لا يقتصر على كون هذه السياسات عبارة عن برامج معلنة وإنما أنها مقصودة ومجردة قابلة للملاحظة.

كما تصبغ **السياسة الخارجية** للدولة عدة توجهات، وذلك حسب الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة ، وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي، فقد تتوجه الدولة بسياستها **إقليمياً** أو **دولياً** ، وذلك وفقاً لمجالها الجغرافي الحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية ، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع لراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية ، وقد تتوجه توجها **تدخلي** أو **لا تدخلي** لتغيير التركيبة السياسية للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير النخب الحاكمة فيها.

[1] المرجع نفسه ،ص .21.

7-محددات السياسة الخارجية:

وهناك عدة محددات تحكم **السياسة الخارجية** وتلعب دور كبير في توجهها ، وتنقسم هذه المحددات إلى **داخلية** و**خارجية** ، ترتبط الأولى أساسا بالبيئة الداخلية والمتمثلة في أهمية الموقع الجغرافي من عدمه ،حجم الموارد المتاحة والإمكانيات الاقتصادية ، القوة العسكرية ، شخصية صناع القرار وتوجهاتهم ، أما الخارجية فهي متعلقة بالبيئة الخارجية أي بالنسق الدولي وتفاعل الوحدات الدولية المختلفة فيه ، ونمط هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية لدولة ما وذلك حسب أهدافها.

و**صنع السياسة الخارجية** يتطلب دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة ، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه المسؤولون موقفاً معيناً كأزمة دولية مفاجئة ، وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءاً على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ، ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر، وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدراً مهماً للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات ، كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه ، كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات ، وتعتبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل ، فإن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار.[1]

[1] لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة :محمد بن احمد مفتي ، ومحمد السيد سليم (الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989)، ص .317.

وتعتبر **البيئة الداخلية** مجموعة العوامل التي تنشأ عن البيئة المحلية وهي متعددة:

-كالجغرافية والبشرية ووفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية ، ومختلف العوامل المجتمعية والثقافية، وتتضمن **البيئة الخارجية** بنية النسق الدولي والحوافز والسلوكات والتفاعلات الناشئة على المستوى الدولي ، والتي تتطلب ردود أفعال بشأنها ، كما تلعب الخصائص النفسية والشخصية لصناع القرار من اتجاهات وميولات دوراً مهماً في التأثير على عملية وضع السياسة الخارجية.

-وأيضا عملية فهم **صنع القرار السياسي** للدولة تنطوي على معرفة **طبيعة النظام السياسي** الحاكم ، ودرجة التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي وذلك للبحث في حجم الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة ، حيث إنه وبالرغم من وجود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية كالسلطة التنفيذية من وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والسلطة التشريعية وغيرها ، إلا أنه قد يكون صانعوا القرار الفعليون هم جماعات مصالح سواءاً المنضوون تحت الأحزاب أو الممثلون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية والإيديولوجية ... ، ويجادل بعض المختصين حول فعالية السياسة الخارجية أن الأنظمة المغلقة أكثر فعالية من الأنظمة الديمقراطية وذلك للسرية المتبعة والمركزية ، ولقلة الضغوط مما يوفر سرعة وسهولة في اتخاذ القرارات مع ضمان الإذعان للخيارات وذلك بتجاهل أصوات المعارضة ، بينما يرى المعارضون لهذا الرأي أن الأنظمة المغلقة تفتقد إلى روح الابتكار والمبادرة، حيث تميل المجتمعات المتقدمة إلى انتخاب الكفاءات القادرة على إدارة التفاوض والعملية الدبلوماسية بشكل فعال كما أن الانفتاح يشرك العديد من الأطراف مما يؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة واختيار البدائل المناسبة[1]

[1] لويد جنسن،**مرجع سابق**،ص ص.126-128.

–**وتمر** عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات **بمراحل** متعددة تبدأ بعملية **جمع المعلومات** المتعلقة بالحافز ، و**تفسير** هذه **المعلومات** في ظل العقائد والخبرات السابقة ، ثم تأتي مرحلة **دراسة البدائل** المتاحة وتقييمها ، لتأتي مرحلة **إعلان القرار وتنفيذه** أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواءاً كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

وقد حاول الكثير من العلماء والمهتمين بالسياسة الخارجية ، وضع نماذج ونظريات لفهم عملية صنع القرار السياسي بهدف فهم السلوك الخارجي ومختلف العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية صياغة القرارات ، وقد اقترنت هذه المحاولات بتطور النظريات العامة في العلاقات الدولية ، والتي اعتبرت الدولة فاعلاً أساسياً ، وقد كان أصحاب هذه النظريات من العلماء السلوكيين الأمريكيين الذين بدؤوا العمل في هذا المجال في خمسينيات القرن العشرين[1] ، ومن أمثلة هذه المحاولات كان نموذج اتخاذ القرار **لريتشارد اسنايدار** والنماذج التحليلية **لغراهام أليسون** ونموذج السياسة الخارجية المقارنة **لجيمس روزنو** وغيرها من النماذج ، التي حاولت التوصل إلى الفهم الدقيق لمختلف القوى والعوامل الثابتة والمتغيرة والمتداخلة التأثير والتي يشكل تفاعلها مجموعة القرارات الخارجية ، ولدعم بنائها النظري فقد عملت هذه النماذج على الجمع بين عدة متغيرات ومستويات للتحليل من البيئة الداخلية بمختلف مكوناتها وعناصرها إلى البيئة الخارجية على تعدد نظمها وبنياتها إلى عامل البيئة النفسية مع إعطاء الأهمية لعنصر الإدراك وقد ركزت هذه الدراسات على أوروبا وأمريكا الشمالية.

[1]Chris Brown, **Understanding International Relations**, (Second Edition , New York: Palgrave publishers,2001), p.76.

8-أهداف السياسة الخارجية:

يعرف الهدف من السياسة الخارجية بأنه " الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية"، ومن الصعوبة تحديد أهداف أية دولة في السياسة الخارجية، على اعتبار أن ما يعد هدفاً بالنسبة لوحدة دولية قد يكون وسيلة لها في فترة زمنية أخرى، كذلك تختلف درجات أهمية الأهداف من دولة لأخرى ويعزى السبب لتبيان العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد الأهداف ، لقد حدد أساتذة السياسة الخارجية ومحاولة منهم لترتيب أهداف السياسة الخارجية حسب المعيار الآتي:

1- 8-أهداف بعيدة المدى:

تعكس هذه الأهداف رؤيا معينة لبنية النظام الدولي كالنظام الاقتصادي الدولي أو النظام الإقليمي.

2- 8-أهداف متوسطة المدى:

تفرض هذه الفئة من أحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة ويتوجب على الدولة الالتزام بهذا التغيير الحاصل، مثل بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية، وخدمة المصالح العامة للدولة. كما أنها تتضمن تحديد مطالب محددة إزاء وحدات دولية أخرى.[1]

3-الأهداف المحورية:

وهي الأهداف التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحياناً كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي، من ثم استثمار الإمكانات

[1] أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص ، 157.

والوسائل كافة من أجل الحفاظ عليها. وتدخل هذه الأهداف ضمن الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول مثل : الأمن ، الحفاظ على الأمن القومي.[1]وعليه تنضوي مجمل هذه الأهداف تحت مفهوم الأمن القومي .[2]

9- المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

9-1- المنظور الواقعي:

تعود جذوره إلى الفكر السياسي اليوناني، مع كتابات **ثيوسيديدس** ''**(Thycydides)** من خلال مؤلفه الحرب **البولوبونيزي The polopannesian war** والى العصور الوسطى مع كتابات **مكيافللي (Mechiavelli)** في كتابه الأمير **(The prince)** وتوماس هوبز **(T. Hobbes)** مع كتابه التنين **(Leviathan)**.عرفت الواقعية تأثير الفكر العسكري الاستراتيجي خاصة بعد الحرب العالمية الأولى من خلال كتابات **كلاوز فيتش Clausuvitz** في مؤلفه " عن الحرب"[3] وترتكز كفكر إستاتيكي على :

أ)الدولة:

هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فهذه الأخيرة عبارة عن تصادم ما بين كرات البليارد (Billard Balle).

---

[1] محمد الدبار "أبعاد السياسة الخارجية –دراسة تأصيلية –" ، **دراسات سياسية** ، (29 مارس 2019) ، 18 ، نقلا عن : https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2019/03/ ، تم التصفح يوم : 2022/01/14.

[2] أندريه بوفر ، **المدخل إلى الإستراتيجية العسكرية** ، ترجمة : أكرم ديري (بيروت : المؤسسة العربية ، 1977) ، ص ، 27.

[3] عمار حجار، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير**،(باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2002)،ص 5.

ب)القوة:

هي أساس العلاقات الدولية، فالدول تتصارع من أجل امتلاك أكبر قوة ، وقد ارتبط مفهوم القوة في الكتابات التنظرية للواقعية مع مفهوم ميزان القوة **(The Balance of power)** أين تتدخل إحدى الدول القوية إلى جانب الطرف الأضعف في الحرب لتحقيق التوازن ومنع الطرف الأقوى من قلب نظام التوازن[1]. وقد اعتبر **موزغنتاو (Morgentheau)** نظام توازن القوة أكثر أنظمة العلاقات الدولية استقرارا حتى أنه ذهب إلى أن نظام ثنائي القطبية الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية سينقلب إلى نظام متعدد الأقطاب، تسعى **الدول اللاملتزمة** فيه داخل كل معسكر إلى امتلاك قوة أكبر، وقد حصر هذه الدول واقعيا في كل من الصين وألمانيا.

ج)المصلحة الوطنية:

هي مرجع كل فعل سياسي، غير أن عدم وضوح المفاهيم الأساسية للنظرية، وانطلاقتها الفلسفية القائلة بالطبيعة الشريرة للإنسان أثر على علمية النظرية، وأدى إلى ظهور الواقعية الجديدة بمنهج وأهداف مختلفة، وكان ذلك من خلال **كينيث والتز (K.Waltz)** في كتابه " نظرية السياسات الدولية " **Theory of international politics** وقد حاول من خلال مجموعة من المنطلقات **المنهجية** الأكثر منها فكرية بناء نظرية علمية ومن تلك المنطلقات:

1_فوضوية النظام الدولي **(anarchry of internatioal system)** وذلك لغياب سلطة عليا تفرض قراراتها على الوحدات السياسية لذلك تسعى الدول لامتلاك القوة للاستقلال بسلوكاتها.

[1] Roche Jean-Jaques**,Theories des Relations international,(Paris :Montechrestien,2004),**p34 .

2_الدول تتصارع من أجل الهيمنة، لذلك لجأت النظرية لبناء نماذج لتفسير ظاهرة الهيمنة (**Hegemony**) .

3_لا يمكن لأية دولة أن تثق في نوايا الدول الأخرى، وهذا ما يجعلها دائما في حالة مأزق أمني (**Security Dilemma**) ، يدفعها إلى زيادة تسلحها.

4_الدول فواعل عقلانية (**National Actors**) تسعى دائما لتحقيق المصالح الآنية (**Relative Gains**).

أما منهجيا فقد اعتبر **النظام الدولي** أحسن مستوى لتحليل حيث اعتبره **والتز** قاعدة تفاعل الوحدات وهو بنية منفصلة عن الوحدات السياسية، لذلك يجب على الباحث لدعم و تغيير سلوك الوحدة السياسية فهم البنية الكلية لنظام الدولي فكل واحد يؤثر على الآخر لكن تأثير النظام أكبر و أشمل.

2-9- المنظور الليبرالي The liberalism paradigam :[1]

يحاول هذا المنظور الإجابة عن أسئلة تختلف عن تلك التي أجابت عليها الواقعية ومنها:

_لماذا تتعاون الدول ؟

_كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أفعال الوحدات الدولية وغير الدولية ؟

انحصرت المرجعية الفكرية للمنظور إلى الليبرالية كفلسفة سياسية أين يعتبر المنظرون **الفرد** كمستوى للتحليل، أما الدولة فدورها ينحصر في إبقاء الاستقرار وحماية ملكيات الفرد، ويعتبر مؤلف **جون لوك** Jhon Loke " **The second treatise on government** "(الاتفاقية الثانية للحكومة)

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1985)، ص 34.

المرجع الأساسي للفكر الليبرالي الحديث، وليبرالية الجماعة (**Intrest group liberal**) التي تعتبر كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية امتداد لبعضهما البعض، ويعتبر كل من روبرت دال (**Robert Dahl**) ولازويل (**Laswall**) من أهم منظري هذه المقاربة .

ويرى أنصار النظرية الليبرالية أن أهمية الاعتماد المتبادل تكمن في أن الاعتماد المتبادل يخلق مصالح متبادلة[1] ، لدرجة أن التراجع عنها يصبح مكلفا في حالة تبني إستراتيجيات نزاعية .

ويمكن الحديث عن أربعة حجج أساسية للدفاع عن هذه العلاقات السببية بين الاعتماد المتبادل والسلام:

واقعيا ارتبط الفكر الليبرالي مع معاهدة **واست فاليا** سنة **1648** التي نصت على فصل الدين عن الدولة ، مما أدى إلى بروز مجموعة من المفكرين الذين رفضوا هذا الطرح ومن ثم انطلقت الكتابات الليبرالية لتعزز أكثر بعد الحرب العالمية الأولى من خلال الفكر الولسني ودعوته لإنشاء منظمة عالمية لحفظ الأمن و السلم الدوليين.و تنقسم الليبرالية كمنظور إلى ثلاث فروع مهمة :

أ)- نظرية السلام الديمقراطي_Theoy of democracy peace :

تعود جذورها إلى الفكر الفلسفي الكانطي في كتابه " السلم الدائم" (**perptual peace**)، و تقوم على دعوة أن النظم الديمقراطية تجنح إلى السلم أكثر من الدول الديكتاتورية وذلك لطبيعة الأنظمة الشخصية في هذه الأخيرة، حيث يكون قرار الحرب بيد رئيس الدولة لا البرلمان ممثل الشعب، مما يعني أن السلم الدولي متوقف على العلاقة ما بين الدولة والشعب و من أهم فرضيات هذه النظرية :-

[1] Charles-philippe david.afaf benessaih. **La paix par l'intégration? theories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité** ,revue études internationales،volume xxv 111 ,N02 ,1997 ,pp 232. 241 .

_الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني يشكلون الفاعلين الأساسيين.

_كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة، تمثل مصالح بعض وليس كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

_سلوك الدولة الذي يعتبر محددا لمستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس شكل وطبيعة الدولة.

ب)- **نظرية الاعتماد المتبادل Theoy of interdpendance** :

تقوم على أن التعاون الاقتصادي ما بين الدول، سيؤدي إلى استبعاد الحرب التي تهدد حالة الرخاء لكل الأطراف الداخلين في عملية الاعتماد المتبادل، برزت هذه النظرية مع روبرت كيوهان **Robert Keohane** الذي أطلق عليها نظرية **الاعتماد المتبادل المركب**، وقد أخذ هذا المدلول شكل أداة تحليلية ومضمونا مفهوميا بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية لهذا طور كل من كيوهان (**Keohan**) وجوزيف ناي Nye وسيلتين تحليليتين هما :

_**الحساسية Sensitivity** : و تعني قدرة الدولة (أ) على التأثير العميق و السريع على الدولة (ب).

_**الانجراحية Vuherability** : تعني قدرة (ب) على مقاومة فعل (أ).

والهدف من المفهومين هو معرفة ما إذا كان جميع الفاعلين في نظام ما يتأثرون على نحو متساو، وهنا نكون أمام اعتمادا متماثلا**Symmetric** أما إذا كان أحد الفاعلين في نظام ما غير مكترث نسبياً بتغيير ما في العلاقات، في حين أن فاعلاً آخر يتأثر كثيراً من جراء ذلك التغيير، فعندئذ يكون الترابط غير متماثل **asymmetric**.[1]

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام: **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 1997)، ص253.

لذلك تؤكد الليبرالية على الاعتماد المتبادل كوسيلة لحل النزاعات ما بين الدول، أين تزداد أهمية القوة الاقتصادية وتوافر المعلومات و الدبلوماسية على حساب استخدام القوة العسكرية.

ج)- النظرية الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) The theory of new liberalism :

يتمثل الهدف الرئيسي لليبرالية الجديدة في تحقيق التعاون بين الدول ، والفاعلين من غير الدول ، وتعترف أن تحقيق ذلك التعاون إنما يعد أمراً صعبا في ظل ظروف الفوضى الدولية ، وبالتالي فهي تؤكد أن المؤسسات الدولية هي أفضل وسيلة لتحقيق ذلك التعاون.[1]

جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها :

- **تركيبة المجتمع الدولي** : كبروز المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.
- **تغيير نمط التفاعل** : بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى اقتصادي وتصاعد بنية التكنوقراط في اتخاذ القرار.
- **التغيير في قيم التعاون** : حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، ومن خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها، ويقول الأستاذ هوفمان **Hofman** :- " في وضع دولي كهذا قد لا تتشارك الدول في قيم واحدة ولكن قد تتشارك في إجراء واحد وانشغالات واحدة ".ومن أهم أسس هذه النظرية :

[1] مروة خليل محمد مصطفى ، **القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير –دراسة تقويمية-** ، (مصر : جامعة الاسكندرية ، 2021) ، ص 172 ، نقلا عن :
https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26f009a890c27d2cfa9a.pdf ، تم التصفح يوم : 2021/01/09.

_ التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة **Obsolut Gains** بالنسبة للدول.

_ يعتبر مبدأ التبادلية **Receiplty** والذي جاء به أكسلور **Axelord** من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين ، وقد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية.

_ طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي **Global civil society** ، والذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية، واعتبره جون كين **John Ken** أداة لنشر السلام[1].و من أهم ما تعرض له المفهوم الليبرالي من انتقادات :

- منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوبا وحكاما في التعاون بل في تحقيق المصالح.
- دور المؤسسات الدولية كثيرا ما يتوقف على دور الدول التي تعتبر المحرك الأساسي لها.

- اعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات والحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حاليا تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية.
- ترى الليبرالية أن عولمة الاقتصاد والقيم عامل ايجابي، غير أن هذه النظرية لا يؤيدها الكثير وذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.

رغم ما تقدم من انتقادات يبقى المنظور الليبرالي أهم من المنظور الواقعي في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية حيث ذهب الأستاذ **تشمبيل (E.Jempiel)** بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي**، (مصر، دار الهدى، ط1، 2005)، ص59.

(Nato) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)، واعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى النظريات الوظيفية في التكامل والاندماج الدولي.

3-9- نظريات التكامل و الاندماج :

إن مختلف النظريات التي تبرز في العلاقات الدولية ما هي إلا لتدعيم مركز الدولة فبعض مجالات العلاقات الدولية يحكمها اعتبار الصراع من أجل الوجود والحفاظ على الذات مثلما هو الحال ضمن الاتجاه الواقعي، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجالات أخرى تنتمي إلى العلاقات الدولية لا يحكمها هذا الاعتبار، تتمثل في التعاون والتكامل الذي يبرز بشكل واضح مع الدراسات التعددية والتي تعد نظريات التكامل والاندماج أحد مساراتها.

-تعريف التكامل :

يختلف الباحثين في تعريفهم للتكامل و السبب في ذلك راجع حسب جوزيف ناي **(Joseph Nye)** إلى اختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل باحث في معالجته لظاهرة التكامل.

يعرف أرنست هاس **(E.Haas)** التكامل على أنه العملية **(Process)** التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية الاجتماعية والاقتصادية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة [1] فالتكامل إذن يهدف لخلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة.

[1] محمد بوعشة، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية**، (مصر:دار الهدى للنشر،ط1، 1998)، ص 167.

ويتقارب تعريف هاس (**E.Haas**) مع تعريف ليون ليندبرغ (**L.Lindbergh**) للتكامل إذ يعتبره : " العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة" في حين نجد كارل دوتش (**Karl Deutch**) في تعريفه للتكامل يركز على زاوية أو معيار غير ذلك الذي أسند إليه هاس (**E.Haas**) بحيث عرف التكامل على أنه " الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي" .

من خلال تعريف **دوتش** يتبين أهمية التجانس الاجتماعي الذي يتحقق وفق **دوتش** بالاعتماد على شبكة من الاتصالات، فكلما كانت هذه الأخيرة على نطاق واسع كلما كان تكامل الشعوب ممكنا وأكثر تحقيقا.

عموما التكامل هو عملية مستمرة، تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على اتخاذ القرارات في هذه المجالات.

التفويض لأن الدول في علاقاتها التكاملية تربط نفسها بالهيكل الجديد وفق اتفاق محدد مسبقا، واقتصار هذا التفويض على بعض المجالات لأنه لحد الآن مازالت هناك وظائف غير ممكن القيام بها إلا من طرف الدولة الوطنية. أما السلطة العليا فهي ممثلة في الهيكل الجديد الذي يملك شرعية قانونية وظيفية تمنحها الوحدات المشكلة له.

إن التعاريف السابقة تعكس مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية فالاختلاف في التعاريف ولد التباين من حيث أساس التكامل ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي :

1- التجانس الاجتماعي.

2- تشابه القيم.

3- المصلحة المشتركة.

4- أهمية التكامل في حد ذاته.

5- مساهمة البيئة الخارجية في التكامل.

6- العلاقات التاريخية الودية.

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى يمكن رصدها أثناء العملية التكاملية في حد ذاتها ووجب الأخذ بعين الاعتبار أن توافر هذه الشروط لا يعني مباشرة نجاح مؤكد للعملية التكاملية كما أن غياب أحدها لا يعني فشلها فالأمر مرهون بواقع التكامل أو بيئته وطبيعة وحداته ، ضف إلى ذلك إمكانية بروز متغيرات جديدة تكون لها القدرة على تحويل مسار التكامل جذريا ومن العوامل التي ساهمت أيضا في نشأت وتنامي التوجه نحو التكامل بين الدول تزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التكتل[1].

يسعى التكامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبصفة خاصة يهدف التكامل أو ينظر إليه على أنه أحسن طريقة تساعد على بناء السلم الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في النظام الدولي المتميز بالفوضى ، إلا أن مثل هذا القول لا يمنع من الحديث عن وجود الصفة النزاعية في العملية التكاملية و الناتجة عن الوحدات السياسية

[1] عامر مصباح، **تحليل التكامل الدولي** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 6، 2008) ص45-55.

المشكلة للتكامل التي لا يمكن أن تبعد أنانيتها ومصالحتها الذاتية التي تهدف لتحقيقها بأقل الخسائر وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صدمات.

تتمثل أهم نظريات التكامل والاندماج في الوظيفية Functionalism والوظيفية الجديدة Neo-Fonctionalism والفدرالية Federalism والكونفدرالية Confederalism إضافة إلى اتجاه عرف بـ الكونسوسياسيونالزم Consociationalism .

- الدستورية:

تعني اتحاد يضم مجموعة من الدول يتم على المستوى الفوقي أي بصورة مباشرة دون تمهيدات اقتصادية تعاونية. يتباين الاتحاد في درجة أو مستوى الروابط الدستورية التي تجمع وحدات هذا الأخير وهنا يمكن التمييز بين الفيدرالية والكونفدرالية.

-الفدرالية:

هناك مستويين للتعامل يمكن توضيحهما:

_تعاون عمودي : و هو التعاون القائم بين الحكومة المركزية أو السلطة الفيدرالية و السلطات المحلية.

_تعون أفقي : و القائم بين السلطات المحلية فيما بينها أين يقومون بتبادل المعلومات و العمل على خلق التوافق بين تداخلاتهم[1] حتى لا يكونوا تابعين مباشرة أو بصورة صلبة للهيئة المركزية.

[1] J.J Roche ,**op .cit** ,p 106.

-الكونفدرالية :

عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية لكن مع الحفاظ على سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف درجة التنظيم الكونفدرالي، يهدف هذا النوع من الاتحاد إلى التنسيق على مستوى السياسة الخارجية والأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية[1].

4-9-النظرية الوظيفية (Fanctionalist Theory)

برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال كتابات **"دافيد متراني"** (David Mitrany)[2] ونقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع[3]،ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال.

والوظيفية ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، وإدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

ويعارض **"دافيد متراني"** الاندماج الإقليمي لأن ذلك في نظره يؤدي إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية) وبالتالي القدرة على استعمال القوة وهو ما يؤدي في رأيه إلى تحول النزاعات من

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، ط1،1985)،ص 282.
[2] عبد العزيز جراد،**العلاقات الدولية**،(الجزائر: مرقم للنشر،1992)، ص 49

مستوى دولي إلى مستوى التجمعات الإقليمية وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي ويقسم العالم إلى محاور محمية من طرف سيادات وطنية غير قادرة على حل المشاكل الداخلية الرئيسية ، وغير مستعدة لترك وحدات أخرى تشارك في حل هذه المشاكل[1]. وقد ذهب **"متراني"** إلى أكثر من ذلك حيث انتقد المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتي تطرح النموذجين الفدرالي والكونفدرالي كحل لتنظيم المجتمع الدولي ويبرر ذلك المنطلق لا يجب أن يكون فوقيا (دستوريا) بل يجب أن يكون قاعديا (تحتيا) يرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ويكون ذلك عن طريق إنشاء وتكوين منظمات وأجهزة دولية تشرف على التعاون الاقتصادي والاجتماعي ومعالجة الاختلال الموجود فيها بطريقة دولية، وعلى توجيه طاقات الشعوب وإمكانياتها نحو خير الجماعة الدولية (**inter-community**)[2].

لذلك أعطيت الأهمية اللازمة للجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تكوين هذه الأجهزة التي تسهر على تحقيق هذا الهدف دون التفرقة بين الشعوب ، فإننا نصل إلى نقطة توحيد المصالح والرغبات وبالتالي يزول خطر السيطرة والصراع، وفي هذا الصدد يرى **"إينيس كلود"** (**Claud-Inis**) بأن نظام الدولة يفرض نظاما تسلطيا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي.

كما يرى أنصار التيار الوظيفي من زاوية أخرى ،بأن القوة لا تؤدي إلا إلى الفرقة والتشتت بالرغم من أن المفترض في أفراد المجتمع الدولي هو التعاون والتكامل وخاصة انطلاقا من البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية، ذلك أنه من شأن هذا التوجه أن يؤدي إلى إحداث التعاون والتكامل في باقي الأبعاد، بالإضافة إلى ذلك فإن من شأن هذا الانتشار أن يؤثر ايجابيا في صميم النظام الدولي.

---

[1] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر : دار الهومة، 2008)، ص 29.
[2] ماجد إبراهيم على،**قانون العلاقات الدولية في السلم و الحرب**، (القاهرة:مطابع الطوبجي التجارية،1993)، ص 239.

فالوظيفية إذن، بهذا الوصف ليست نظرية سياسية ، فهي تتجنب قضايا ومجالات النزاع لتركز على ميادين التعاون وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول ويذهب " دافيد متراني"(**Mitrany-David**) إلى حد القول بأن هناك إمكانية لإقامة مجتمع دولي خال من الحروب والنزاعات عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية عبر إبرام الاتفاقيات و سن المواثيق بين الدول.[1]

خلاصة ما تقدم ،هو أن الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن التعاون يكون منطلقه ميادين السياسة الدنيا (Low-Politices)، والمقصود هنا هو القضايا الاقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا (**High-Politices**)، كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي، والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية ، فهي تؤكد على وجوب التركيز على الأساليب التي تؤدي إلى توفير الرخاء والرفاه الاقتصادي، لأنه المدخل الأنسب للتكامل الدولي، كما تقوم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية في طرحها وهي نقطة الاختلاف الرئيسة بين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة.

4-5- الوظيفية الجديدة Neo-Functionalist Theory:

نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية برزت الوظيفية الجديدة في محاولة منها لتغطية نقائص سابقتها والعمل على وضع إطار تصوري جديد قائم على أساس تكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي ومن أهم أسس الوظيفية الجديدة نجد :

1- البدأ في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.

2- أداء المنظمات وتحقيقها لأهداف الأفراد هو أساس شعور الفرد بالولاء للمنظمة ويتم هذا بعد أن تقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.

[1] ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص 277.

3- أي مستجدات تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها أو التعامل معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى نصل إلى الانصهار البنيوي[1].

4- أهمية دور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية واجتماعية ضاغطة على الحكومات الوطنية.[2]

5- ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

6- الشعوب تعتمد على قاعدة الاستهلاك لا على قاعدة القيم.

تجسدت الوظيفية الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين أمثال" **كارل دوتش**"،"**أرنست هاس**"، و"**أنزلوطي**" وتركيزهم على متغيرات معينة في تحقيق التكامل، وانطلق معظم الباحثين من نماذج واقعية وعملوا على مقارنتها ببعضها البعض.

فنجد **هاس Hass** الذي أكد على مجموعة من العوامل نذكر من بينها ما يلي :

أ- قيام العملية التكاملية أو رفضها قائم على توقعات الربح والخسارة (التكلفة).

ب- التكامل ناتج عن عمل النخب المدفوعة بدوافع مصلحية.

ج- ركز على القوة باعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء.

د- استخدام هاس **(Hass)** مصطلح الانتشار(**Spillover**) ويعني أن تحقيق المنافع في قطاع معين من طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] ناصيف حتي،**مرجع سابق**، ص280.

[2] J.J Roche ,**op .cit** ,p 106.

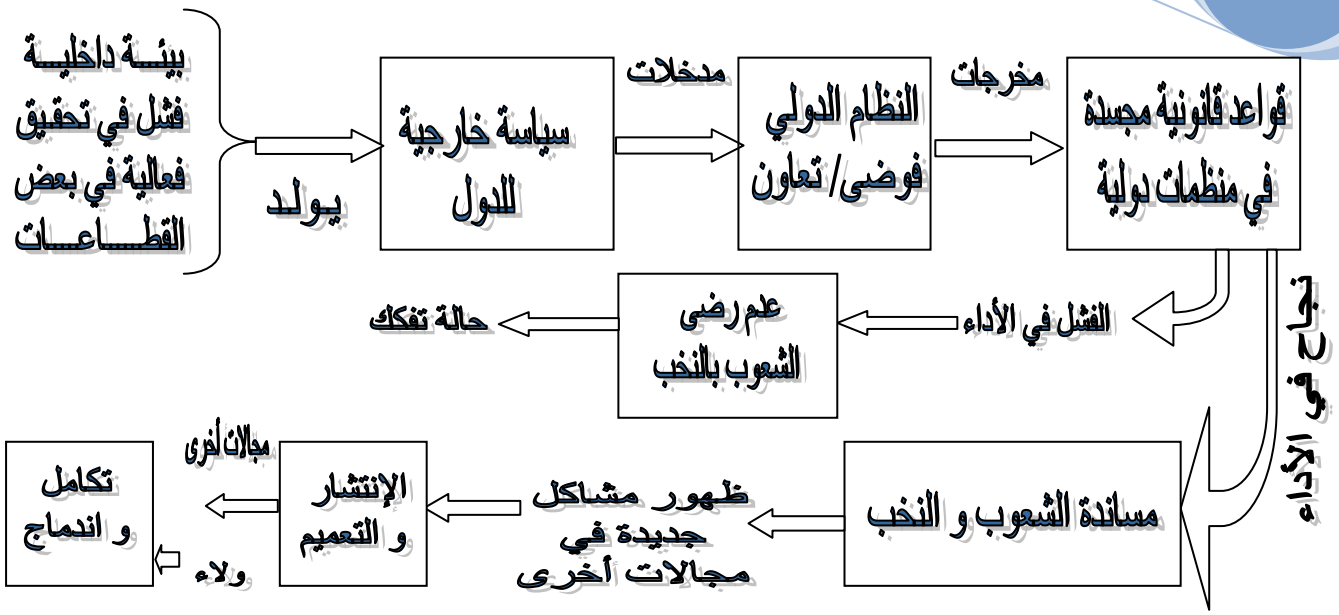

لهذا نجد الوظيفية الجديدة أكدت على ضرورة الربط بين عامل الإكراه في تحقيق التكامل من جهة ودور البيئة الدولية من جهة أخرى، ويعد **ايتزيوني** من بين الذين ركزوا على النخب الخارجية في إحداث عملية التكامل إضافة إلى **هوفمان**، كما أكد **دوتش** على الاتصالات كعامل أساسي لحدوث التكامل يلاحظ أن الوظيفية الجديدة جمعت بين الوظيفية والواقعية فهي رغم تركيزها على التعاون انطلاقا من المجالات التقنية إلا أنها لم تنسى القوة والمصلحة، كما اعتمدت على بعض جوانب المقاربة البنائية من خلال تركيز **دوتش وايتزيوني** على الاتصالات والشعور القائم بين الشعوب.

ويعتبر جوزيف **ناي (Joseph Nye)** : الوظيفية الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدوا أنه وسائل وظيفية[1].

لاقت الوظيفية الجديدة العديد من الانتقادات منها :

1- نجاح التكامل و المنظمة في أداء وظائفها لا يؤدي بالضرورة إلى قيام الشعوب بتحويل ولائها.

[1] أحمد راشدي، ناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية،1998)، ص 152.

2- قد تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسي في أي دولة باتجاه مضاد للتكامل.

3- إعطاء أولوية للقيم المنفعية الاستهلاكية على القيم الرمزية كعوامل في تحفيز السلوك وهي فرضية خاطئة فالقيم الرمزية لها قدرة على استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي أكثر.

4- افتقار بعض نماذج الدراسة للإطار النظري.

5- إهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية.

6- غموض في بعض المفاهيم و تحديد البيئة الدولية.

هذا بالإضافة إلى اتجاه آخر هو **الكوسنوسياسيونياليزم** والمقصود به هو العلاقات العمودية بين الدول والجماعات هذا في شقه الأول **(Consociation)** أما في الشق الثاني من المصطلح **(Symbioses)** فيعني العلاقات النقية بين الدول.

استعمل المصطلح لأول مرة من قبل أرند لجفار **(Arend Lijphart)** عام **1963** ثم أعيد توظيفه من قبل هانس دولدر **(Hans Doalder)** عام **1974**.

جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم كل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة[1].

فيما يعتبر روبرت شوفمان **(Schuman-Robert)** وجان مونيه **(Mounet-jean)** من المبادرين إلى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فوق وطنية (إقليمية) ، والتي من شأنها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية فأغلبية التحاليل التي

[1] عمار حجار ، **مرجع سابق** ، ص ص 17، 18.

بدأت في نهاية الخمسينيات ركزت على محاولات التكامل الجهوي ، من هنا يبرز أهم اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفية التقليدية خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية ، ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى ، ولابد من الإشارة هنا إلى أن التحول في التركيز على المناطق الجهوية ، جاء نتيجة فشل طروحات الوظيفية التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول.

وقد نشأت الوظيفية في خضم الاهتمام بالسلام العالمي. وهي تقترح أن التعاون المتراكم بين الدول والمجتمعات في المجالات غير السياسية ، خاصة المجال الاجتماعي والاقتصادي ، يخلق شروطاً مُسبَقة للسيطرة على النزاعات والحروب السياسية وإزالتها.[1]

كما أنه من الواضح أن الوظيفية الجديدة –كمنهج للتكامل الاقتصادي– تستمد بعض عناصرها من المدرسة التقليدية، حيث تؤكد على اعتبار أن التكامل يبدأ على مستوى السياسات الدنيا، لكن دون أن يتولى ذلك قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنين وهو الأمر الذي تطرحه المدرسة التقليدية.

يتمثل محور الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية والتي منها بطبيعة الحال المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات.

وبعد **"كارل دوتش"** أصبح **"أرنست هاس"** يلقب بأب الوظيفية الجديدة نظرا لمساهمته القيمة في هذا المجال ، ولقد كان هذا الأخير أيضا متأثرا إلى درجة كبيرة بتطور التجربة التكاملية الأوروبية ، ويرى بأن فكر الوظيفية الجديدة يقوم على أساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة بالنسبة لأطراف التكامل وأن هذا الاختلاف هو الذي يولد رغبة في البحث عن الحلول ، وقد ذهب أتباع هذه المدرسة إلى

[1] رغيد الصلح، **التعاون الإقليمي العربي نظريات ومناهج**، نقلا عن:
http://www.arabnc.org/details.php?id=434&cid=153&tohide=0 ، تم التصفح يوم : (2022/02/23)

حد إقامة نظرية للتكامل الإقليمي في المجتمع الدولي وتنبئوا لإقامة نظام على أسس إقليمية تبدأ بالإقليمية الاقتصادية.

بل أن عميد دراسات التكامل **أرنست هاس** ذهب إلى أكثر من ذلك ، حيث تنبأ بأن النظام الاقتصادي الإقليمي سيصل إلى أقصى درجاته للتنظيم الدولي وسيكون دور الأمم المتحدة هو بمثابة السلطة الفيدرالية العالمية للتنسيق بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية وبهذا الطرح يتضح أن الوظيفية التقليدية ، لكنها حددت شروط لا بد وأن تتوافر في أي مسار للتعاضد لكي يتحقق التكامل الإقليمي ومن بين هذه الشروط:[1]

1-أن تكون خطة مسار التكامل محدد وظيفيا، بمعنى أن يكون لها مغزى اقتصادي للدول المعنية.

2-أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتخاذ القرار في بلدانهم.

3-أن يكون هنالك قدر من التجانس بين الدول المعنية و هو الشيء الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة والوسائل الكفيلة بتحقيقها.

4-وجوب توفر نوع من التفاهم وتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية ، والعمل على إعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطنية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم المركز الجديد للتجمع الفوق وطني، بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية و هو الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة مفادها أن وجود مؤسسة إقليمية (عبر وطنية) **Transnationa** أقدر على تحقيق مصالحهم بكفاءة أكبر وبناءا على ما تقدم تكون التجمعات الإقليمية أقدر على تحقيق هذه الشروط

[1] محمد محمود الإمام، **"التكامل الاقتصادي:الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي" في"الاعتماد المتبادل و الواقع العربي مقاربات نظرية"**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1990)، ص 228.

من المنظمات العالمية وإذا نجح هذا المسعى وحقق نتائج ميدانية، تزايد الاحتمال بأن تمتد العملية التكاملية إلى ميادين أخرى.

عموما هناك من يعتبر نظريات التكامل والاندماج نظريات في العلاقات في إطارها التعاوني، إلا أن البعض الآخر يرى فيها مجرد تصورات لا ترقى لمستوى النظرية لاقتصارها على نماذج تطبيقية، إن نظريات التكامل والاندماج تشجع التكامل الإقليمي فهي انطلقت من واقع التجارب الواقعية الإقليمية.

10-وسائل السياسة الخارجية:

مثلما نتحدث في الاقتصاد عن الطلب الفعال ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية، فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة ونعني بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف.

والدولة عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها: الدبلوماسية، القوات المسلحة، الدعاية، الأدوات الاقتصادية.

10-1-الدبلوماسية: Diplomacy

يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. ويعرفها . . . "جورج كينان" بأنها "عملية الاتصال بين الحكومات".

والدبلوماسية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها إيقاف الحروب والنزاعات ، وحتى في حالة السلم فهي وسيلة من أجل بناء علاقات ودية قوية تعود بالنفع العام على الطرفين.[1]

[1] ناظم عبد الواحد جاسور ، **أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دليل عمل دبلوماسي ، والبعثات الدبلوماسية** ، ط1 (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2001) ، ص 497.

والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.

_أنواع الدبلوماسية الحديثة:

إن مما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة.

فقد تأخذ الدبلوماسية شكل "**دبلوماسية القمة**" Summit Diplomacy[1] ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة. لقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية.

وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي.

لقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول ، حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.

إن معظم الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم الوصول إليها بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها أثر على مجرى العلاقات الدولية كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول.

النمط أو الشكل الآخر للدبلوماسية هو "**دبلوماسية الأزمات**"Crisis Diplomacy ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة.

[1] "الدبلوماسية" ، **الموسوعة السياسية** ، نقلا عن :https://political-encyclopedia.org/dictionary/ ، تم التصفح يوم : (2022/02/03).

وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة ، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات.

لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول. وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية.

وأما النمط الثالث والأخير للدبلوماسية المعاصرة فهو "**دبلوماسية التحالفات**" Alliance Diplomacy وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية.

ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات. لقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية.

كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي. ولما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى.

2-10-البعثة الدبلوماسية:

البعثة الدبلوماسية تقوم بعملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة ، وهي طريقة تسوية وتنظيم العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين ،[1] وتتطلب عملية التمثيل والتفاوض التي تجرى بين الدول وما يترتب عليها من أعمال فرعية اضطلاع عدد من الأشخاص بمهام محددة لذا جرت العادة بين الدول أن توفد كل منها مجموعة من الأشخاص للقيام بتلك المهام. وعادة يرأس المجموعة الموفدة

[1] اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1984) ، ص131 .

شخص مسؤول يعتبر الممثل الأصيل لدولته لدى الدولة الموفد لديها ويقوم بإدارة المجموعة وتوزيع العمل بين أعضائها.

وتشكل المجموعة بما فيها الرئيس ما يسمى أو يعرف "**بالبعثة الدبلوماسية**" Diplomatic Mission وليس هناك حجم محدد من الأفراد للبعثة الدبلوماسية وإنما يعتمد عدد أفراد البعثة على المصالح التي تربط الدولة الموفدة للبعثة بالدولة الموفدة إليها وتتحدد، مرتبة البعثة الدبلوماسية حسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية التي تتبادلها مع الدولة الأخرى أو حسب مبدأ المعاملة بالمثل.

إلا أنه من الملاحظ أن معظم البعثات الدبلوماسية تكون على مستوى "السفارة" والتي يرأسها ممثل دبلوماسي برتبة سفير، ويأتي بعد السفارة من حيث الأهمية التمثيلية "المفوضية" ويرأسها ممثل دبلوماسي برتبة "**مبعوث فوق العادة**" أو "**وزير مفوض**" كما قد يرأس البعثة الدبلوماسية "**قائم بالأعمال**" وتقوم البعثة الدبلوماسية بعدد من المهام التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصناعة القرار السياسي الخارجي وبتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

أولى هذه المهام تمثيل الدولة الموفدة للبعثة لدى الدولة المعتمدة لديها، ويتولى رئيس البعثة ذاته مهمة التمثيل حيث يقوم بحضور الحفلات والاستقبالات الرسمية التي تقيمها الدولة المعتمد لديها وتدعى لها السلك الدبلوماسي الأجنبي.

كما يقوم رئيس البعثة الدبلوماسية بزيارات المجاملة التي جرى العرف على القيام بها في المناسبات المختلفة ، وقيام رئيس البعثة بهذه المهمة له معنى خاص في العلاقات الدبلوماسية إذ أن حضوره ومشاركته يترجم الود والاحترام في حين أن غيابه قد يفسر على أنه موقف سلبي من قبل حكومته وهذا قد يؤثر على العلاقات بين الدولتين.

وبالإضافة إلى تلك المهمة تقوم البعثة بمهمة رئيسية أخرى هي التفاوض مع حكومة الدولة الموفدة إليها، وتتطرق المفاوضات إلى كل ما يهم الدولة الموفدة ، ويتم التفاوض عادة بين رئيس البعثة ووزير خارجية الدولة الموفدة إليها، لذا تعمل البعثة الدبلوماسية كقناة للاتصال الدائم بين الدولة الموفدة للبعثة والدولة والموفدة إليها.

كما تقوم البعثة الدبلوماسية بمتابعة كافة ما يحدث في الدولة الموفدة إليها ، وإبلاغ حكومتها أولاً بأول بكل ما يهمها من الأحداث والتطورات، وعادة يستعين رئيس البعثة لمعرفة الأحداث في الدولة المعتمد لديها وتفسيرها بفريق من الملحقين السياسيين والتجاريين والعسكريين وعدد من الخبراء المختصين.

وتقوم البعثة الدبلوماسية كذلك بمتابعة تنفيذ الدولة الموفدة إليها لالتزاماتها تجاه الدولة الموفدة لها والتدخل لدى وزير خارجية الدولة الموفدة إليها البعثة كلما حصل إخلال بتلك الالتزامات، وما يلزم الإشارة إليه في هذا المجال هو أنه ليس لرئيس البعثة الدبلوماسية أو لأي من أعضاء البعثة حق التدخل مباشرة لدى السلطات المحلية ، وإنما يتم التدخل عن طريق وزارة الخارجية وتعلم البعثة الدبلوماسية كذلك على تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولة الموفدة لها والدولة الموفدة إليها.

أخيراً تقوم البعثة الدبلوماسية بأعمال إدارية ذات صلة برعاياها ومواطنيها و أموالهم في الدول المعتمدة الدولة ،[1] وحمايتهم وتسجيل المواليد والوفيات وعمل عقود الزواج والتأشير على جوازات السفر، وعادة تقوم القنصليات التابعة للسفارة بهذه المهام حيث أن معظم هذه الأعمال ليست ذات طابع سياسي كما أن ممارستها لا تؤثر على طبيعة العلاقات بين الدول.

[1] إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص ص ، 131-135.

3-10-القوات المسلحة: Military Power

تعد الوسائل العسكرية أحد الوسائل المهمة والأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وأحد المرتكزات الأساسية لنجاح الدبلوماسية (المفاوضة) [1]ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية "تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها".

والقوات المسلحة تستخدم في أكثر من مظهر واحد، فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي ونعنى به الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية.إن استخدام القوات المسلحة كوسيلة للضغط والردع وقت السلم هو الذي يبرر النفقات الباهظة عليها ويزيد من قناعة المواطن العادي بأهمية النفقات وتحمل آثارها.

فعدم دخول القوات المسلحة في حرب دفاعية أو هجومية لا يعني توقف فاعليتها، بل إن استخدام القوات المسلحة في السلم للضغط والردع يفوق استخدامها في الحرب ذلك أن القتال استثناء والسلام هو القاعدة.

كما أن الضغط والردع، إذا تم من خلالهما تحقيق الهدف القومي، أكثر جدوى من الحرب حيث أنهما لن يكلفا الموطن والمواطن أي عبء إضافي في حين أن الحرب سيترتب عليها خسائر إضافية للوطن والمواطن وحجم هذه الخسائر يتوقف على طول أمد الحرب ونوعية الأسلحة المستخدمة فيها.

[1] عبد القادر محمد فهمي ، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** ، ط1 (بغداد : مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، 2004) ، ص ص 17 -18.

_الاستخدامات المختلفة للقوات المسلحة:

تستخدم القوات المسلحة في أشكال مختلفة، ويمكن أن نحدد ثلاثة استخدامات رئيسية للقوات المسلحة فقد تستخدم القوات المسلحة كأداة للهجوم **Offensive Capability**، واستخدام القوات المسلحة للتوسع والسيطرة سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة. إن احتلال إسرائيل للأراضي العربية، واحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، وأمريكا للعراق مجرد أمثلة لحالات لا حصر لها.

ومما زاد من فاعلية وأهمية استخدام القوات المسلحة كأداة للهجوم هو نجاح هذه السياسة في تحقيق عدد من الأهداف القومية للدول التي أخذت بها.

كما أن الأخذ بإستراتيجية الهجوم في الحرب يأتي من قناعة الدولة المهاجمة بأن الهجوم رغم ما يترتب عليه من مسؤوليات قومية وانتهاك للقوانين الدولية هو أفضل وسيلة للدفاع ، وتحقيق الأهداف القومية، حيث أن الدولة التي تبدأ الهجوم عادة ما تختار الوقت المناسب والظروف الملائمة للقتال، وهذا عنصر هام في تحويل مجرى الحرب وتحديد نتائجها.

وقد تستخدم القوات المسلحة كأداة للدفاع Defensive War Capability واستخدام القوات المسلحة للدفاع استخدام مشروع حيث أن الدولة مضطرة للدفاع عن أمنها ومصالحها القومية.

كما أن الدولة التي تلجأ للدفاع تحظى بدعم وعطف الرأي العام العالمي حيث ينظر إليها على أنها دولة معتدى عليها لكن مقابل الشرعية والعطف العالمي تفقد الدولة التي تلجأ لإستراتيجية الدفاع مزايا عسكرية هامة منها فقدان زمام المبادرة والاستعداد وفرض الحرب عليها في وقت قد يكون غير مناسب ووفق ظروف غير ملائمة.

إن المحصلة النهائية لإستراتيجية الحرب الدفاعية تعتمد على قدرة وإمكانيات حكومة الدولة المدافعة والروح المعنوية لشعبها.

فقد تدخل الدولة في حرب دفاعية لكن نظراً لتوفر الإمكانيات لديها وقدرة حكومتها على التعبئة العسكرية وتضحية شعبها تحول الحرب الدفاعية إلى حرب هجومية بعد احتواء الهجوم المعادي وصده ، ومن ثم تحويل المعركة إلى أراضي الدولة المعتدية.

وفي هذه الحالة تتحول الإستراتيجية للدولة ، من إستراتيجية دفاع إلى إستراتيجية هجوم وهنا تكسب الدولة شرعية الحرب وتحقق مصالح قومية جديدة غالباً ما تكون مصالح إستراتيجية.

وأخيراً تستخدم القوات المسلحة كأداة للردع Deterrent Capability، حيث تستخدم القوات العسكرية أيضا وقت السلم للضغط والردع ، وما يترتب عليها من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية للوحدة الدولية.[1]

ونجاح سياسة الردع يتطلب توفر عدد من المتطلبات الأساسية. أول هذه المتطلبات حيازة الدولة الرادعة إمكانيات كافية من القوة لرد الدولة المهاجمة وإقناعها بان مسار المعركة في حال وقوعها قد يتحول ضد مصلحتها.

ثم لابد أن يكون هناك تصميم ملموس من قبل الدولة الرادعة على الاستخدام الفعلي للإمكانيات المتاحة لها لصد أي عدوان خارجي كما أن الدولة المهاجمة يلزم أن تعرف معرفة دقيقة الإمكانيات المتاحة لدى الدولة الرادعة. فمعرفة هذه الإمكانيات سيساعد على نجاح سياسة الردع وعدم معرفتها سيشجع الدولة المعتدية على الهجوم.

بالإضافة إلى ذلك يتطلب نجاح سياسة الردع معرفة الدولة الرادعة للقيم التي تحكم سلوك الدولة التي تهدد بالهجوم ، فالطبيعية العدوانية للدولة المهاجمة سوف تحد من نجاح سياسة الردع إذ أن الدولة العدوانية عادة ما تقدم على المغامرات العسكرية بغض النظر عن احتمالات النجاح.

[1] إسماعيل صبري مقلد ، **مرجع سابق** ، ص 235.

أخيراً لنجاح سياسة الردع يفترض أن المعتدي يتصرف بطريقة عقلانية ويقدر العائد والتكلفة للعمل العسكري ومدى خدمة هذا العمل للمصلحة القومية ، فغياب العقلانية يعني انعدام التقييم الموضوعي للعمل العسكري والاستسلام للعواطف والرغبات ، وهذا الاستسلام قد يدفع قادة الدولة المهاجمة إلى الدخول في مغامرة عسكرية بغض النظر عن محصلتها النهائية.

4-10-الدعاية: Propaganda

تعني الدعاية أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف عام معين، والدعاية تشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي بالدرجة الأولى، غير أنها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها.

فعموم الدول تستخدم الدعاية في التأثير بنسب مختلفة ، تبعا لقدراتها التقنية والعلمية ، وبما يتوافق مع طموحاتها ونوعية الجمهور المستهدف ، وقد ركزت الدراسات على ثلاثة مجالات جوهرية للدعاية [1]:

- تأثير الدعاية في الاتجاهات وتغيير القيم.
- أثار وسائل الدعاية في تغيير السلوك.
- أثار وسائل الدعاية في الإدراك والمعرفة والفهم.

ولكي تكون الدعاية ناجحة وفعالة يجب أن يتوفر بها عدد من الشروط الأساسية ، يجب أن تتسم أولاً بالبساطة في العرض حتى يمكن فهمها بدون جهد من قبل القارئ والمستمع العادي ، فكلما كانت الدعاية بسيطة كلما زاد تأثيرها في عامة الجماهير وحققت بذلك الأهداف المرجوة منها.

كما يجب أن تتسم الدعاية بالقدرة على جذب انتباه القارئ أو المستمع وإثارة اهتمامه ، وكلما كانت الدعاية مرتبطة بالواقع الذي تعيشه الجماهير كلما قوي جذبها للانتباه. ذلك أن الجماهير دائماً معنية

[1] ليلى حسين السيد ، حسن عماد مكاوي ، **الاتصال ونظرياته المعاصرة** ، ط1 (القاهرة : الدار العربية اللبنانية ، 1998) ، ص ص 294 ، 298–

بواقعها، وبالإضافة إلى الاهتمام بواقع الجماهير يجب الاهتمام بتحريك عواطفهم ، لأن تحريك العواطف يساعد على إثارة الاهتمام بالمادة الدعائية.

والدعاية لكي تكون مقبولة يجب أن تكون إلى حد ما معقولة ، أي أن المادة الدعائية يجب أن لا تخلو من الصحة ، لأن الجماهير حينما تتلقى أي مادة دعائية تحاول مقارنتها إلى حد ما بالواقع للتأكد من مدى صحتها النسبية، ولا يشترك أن تكون كل المادة الدعائية صحيحة.

وحتى تحقق الدعاية التأثير المنشود في عقول وعواطف وسلوك الجماهير يجب أن تكون المادة الدعائية متفقة في المضمون، ذلك أن التناقض في المضمون يؤدي إلى التشكيك في المادة الدعائية.

فإذا كان هدف الإعلام أي بلد مثلاً تقديم مادة دعائية ضد دولة معادية فيجب أن يكون مضمون المادة متناسقاً في الراديو والصحافة والتلفزيون فإذا وجد الجمهور المخاطب، مثلاً أن خبر الإذاعة الدعائي تؤكده الصحافة ويدعمه التلفزيون. فإن هذا سيزيد من قناعة الجمهور المخاطب بصحة الخبر. أما إذا قدمت الإذاعة خبراً إذاعياً، وقدمت الصحف نفس الخبر لكن في مضمون يختلف، وتجاهل التلفزيون الخبر كلية فإن هذا سيدفع المواطن إلى التشكيك في الخبر.

_الاستراتيجيات الدعائية:

مع تطور وتوسع دَوْر وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال التي تجتاح عالمنا اليوم، تتماهى باطِّراد تلك الحدود التي كانت تفصل في الماضي بين دور كل من الإعلامي والمعلِن؛ إذ يضطر كل منهما للتحايل على ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي، مستفيدَيْن من تطور مهارات الاتصال وتقنيات الإبهار ، مما دفعهما للانتقال إلى مستويات أعلى من الإسفاف في نقل الصور المؤدلجة عن الواقع، أو الإمعان في ترسيخ صور أخرى في ذهن المتلقي.[1]

[1] مجموعة من المؤلفين ، "أساليب الدعاية المعاصرة (الغاية تبرر الوسيلة) " ، مجلة البيان ، المجلد 227 ، ص 26 -27 ، نقلا عن https://ketabonline.com/ar/books/2053/read?part=227: ، تم التصفح يوم 2022/01/05.

وفي مجال الاستراتيجيات الدعائية يمكن أن نميز بين نوعين من الاستراتيجيات ، الإستراتيجية الموضوعية أو إستراتيجية الحقيقة **Strategy of Truth** وإستراتيجية الكذبة الكبرى **Strategy of Big Lie**.

_الإستراتيجية الموضوعية:

تعني تقديم المادة الإعلامية للمستمع أو القارئ بشكل إخباري يراعى فيه أكبر قدر من الدقة والموضوعية ومن ثم يترك له مهمة استنتاج مغزى أو دلالة الخبر الإعلامي. والإستراتيجية الموضوعية مبنية على أساس أن تقديم المعلومات الصحيحة ذات أهمية سياسية خاصة لمواطن الدول ذات الإعلام الموجه.

_ إستراتيجية الكذبة الكبرى:

فهي تعني تحريف أو تشويه المادة الإعلامية من أجل التلاعب بالرأي العام الموجه نحوه الدعاية. ولقد استعمل الإعلام النازي هذه الإستراتيجية بفعالية ، معتمداً على الفكرة التي عرضها "**هتلر**" في كتابه **كفاحي** ، وهي أن الكذبة إذا كانت كذبة كبرى ورددت ترديداً كافياً فسوف تصدقها الجماهير تصديقاً جزئياً على الأقل إذ أن أكثر الناس يفتقرون إلى سعة الأفق اللازمة لإدراك أن ترديد تصريحات ما لا يعني صحتها.

عملت إدارة بوش –منذ أن بدأت حملتها– على بث معلومات مضللة في وسائل الإعلام الكبرى الأمريكية والغربية وفبركة القصص الكاذبة وتكرارها باستمرار، حتى يصدق جزء كبير من قصار النظر هذه القصص المفبركة ويؤمنون بأنها صحيحة، بل ويدافعون عنها حتى بعد أن يتبين لهم أنها محض أكاذيب[1].

[1] كمال عبيد ، "الدعاية السوداء" ، نقلا عن : https://pasarmen.com ، تم التصفح يوم : (2022/01/23)

5-10-الأدوات الاقتصادية: Eeconomic Instruments

احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة. وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين:

_الأول، احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة، لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

_ثانياَ، زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.[1]

تعتبر التعريفات الجمركية Tariffs من أهم وأقدم الأدوات الاقتصادية. وتفرض التعريفات الجمركية لأهداف مختلفة.

فقد تفرض كوسيلة للحصول على إيرادات مالية، حيث أن الدولة التي تعاني من مشاكل مالية تجد التعريفة وسيلة للحصول على إيرادات تساهم في دعم الميزانية العامة للدولة.

وقد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية، إذ أن فرض التعريفة الجمركية على السلع المستوردة سيزيد في سعرها ويحد من منافستها للمنتجات المحلية.

كما قد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة للانتقام ضد دولة، حيث أن فرض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من دولة معينة سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحد من الاستيراد منها ووضع العوائق أمام منتجاتها.

[1] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 92.

ثم هناك القيود النقدية **Currency Regulations** وتعني تولي الحكومة بنفسها الإشراف على ما يصرف من نقد في الخارج سواء لشراء سلع أو خدمات أو للسياحة والاستثمار.

وحينما تمارس الحكومة إجراء القيد النقدي فهي تتولى بنفسها الإشراف على منح التراخيص الخاصة بتحويل العملات للخارج وشراء العملات الصعبة مثل الدولار والجنيه الإسترليني.

والحكومات تلجأ عادة لفرض القيود النقدية لحماية ميزان مدفوعاتها، وهو البيان الإجمالي السنوي الذي يصور إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة إلى الخارج وقد تستخدم الدولة الحظر الاقتصادي Embargo كأداة للسياسة الخارجية. والحظر يعني عدم تصدير سلعة معينة إلى دولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو اقتصادية.

وقد يكون الحضر كلياً أي منعاً شاملاً لتصدير السلعة أو جزئياً أي منع تصدير السلعة بنسبة معينة مثال ذلك الحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تصدير النفط لأمريكا وبعض الدول الغربية خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام **1973**.

وعلى خلاف الحظر قد يكون الإجراء الاقتصادي المتبع هو المقاطعة **Boycott**. والمقاطعة تعني رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة أو شركة معينة ، وهي تفرض أما لاعتبارات اقتصادية أو سياسية لكنها كثيراً ما تفرض لاعتبارات سياسية مثل مقاطعة الدول العربية لإسرائيل والشركات الأجنبية التي تصنع فيها.

كذلك يعتبر **الاندماج الاقتصادي** Economic Integration أداة من أدوات السياسة الخارجية إذ أنه عن طريق هذا الاندماج تحقق الدول بعض المكاسب الاقتصادية وتواجه به التحديات الاقتصادية التي ترفعها لها دول وتكتلات أجنبية.

كما أن الاندماج الاقتصادي قد يكون خطوة نحو اندماج سياسي كما كانت الفكرة عند قيام السوق الأوربية المشتركة حيث كان المؤسسون لها يتوقعون أن تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية.

لكن مبدأ السيادة القومية وتوسع دول السوق حال دون تحقيق هذه التوقعات وبقيت السوق مجرد وحدة اقتصادي.[1]

وقد تستخدم الدولة تجميد الأرصدة أو تأميمها كإجراء اقتصادي لتحقيق هدف سياسي، وهذا الأجراء يعني تجميد أو تأميم الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية داخل إقليم الدولة التي تلجا إلى مثل هذا الشكل من الإجراءات الاقتصادية.

والتجميد يعني عدم السماح لدولة أجنبية باستخدام أرصدتها وموجوداتها داخل إقليم الدولة التي اتخذت إجراء التجميد ، حتى تستجيب الدولة الأجنبية للمطالب السياسية أو الاقتصادية المطلوب منها. مثال لذلك تجميد أمريكا للأرصدة والموجودات **الإيرانية** خلال أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران عام **1979**م.

وقد يكون الإجراء الاقتصادي المتبع هو تخفيض قيمة العملة المحلية، والتخفيض إجراء اقتصادي تلجأ إليه الدولة لتشجيع صادراتها إلى الدول الأخرى، حيث أن التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى تقليل ثمن المنتجات المحلية في الخارج وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وهناك أداة اقتصادية أكثر فعالية في الساحة الخارجية ونعني بها المساعدات الخارجية **Foreign Aid**.

والمساعدات الخارجية أول من استخدمها الدول الغنية والقوية في المجتمع الدولي وبالذات الدول الغربية ، حيث وجدت هذه الدول أن المساعدات الخارجية وسيلة فعالة لاحتواء المد الشيوعي وبسط النفوذ الغربي في الدول النامية لكن منذ منتصف الستينات بدأت الدول النامية الغنية تستخدم المساعدات الخارجية كوسيلة لتحقيق أهداف خارجية مختلفة.

[1] الدبلوماسية الاقتصادية ، **الموسوعة السياسية** ، نقلا عن :https://political-encyclopedia.org/dictionary ، تم التصفح يوم:(2022/01/15).

أخيراً تلجأ، الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى المساعدات الفنية Technical Assistance كأداة للسياسة الخارجية، حيث تقوم الدولة المقدمة للمساعدات الفنية بتقديم الخبرات الفنية في مجالات فنية مختلفة مثل الزراعة، الصحة، الصناعة، والتعليم.

ونظراً لتوفر الخبرات والإمكانيات الفنية لدى إسرائيل ونتيجة لقلة مواردها المالية فهي كثيراً ما تلجأ إلى استخدام المساعدات الفنية كأداة لسياستها الخارجية خصوصاً في الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

المحور الثالث : مستويات ونماذج استخدام الإستراتيجية في السياسة الخارجية للدول.

1_مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

كانت البدايات الأولى للتخطيط الاستراتيجي عسكرية الشكل حيث كان يقوم به القادة والملوك أثناء حروبهم ومعاركهم. ويعد المصريون القدماء أول من استخدم الخطط العسكرية ضد أعدائهم.[1]

يمكننا استنباط **مفهوم التخطيط الاستراتيجي** من النقاط التالية_ التخطيط الاستراتيجي هو:

- تحديد العدد الفعلي المطلوب للمؤسسة العسكرية من الكوادر البشرية من أفراد وضباط صف وضباط ومتعاونين، وبيان مؤهلاتهم ومدى الجدوى من خبراتهم من عدمه.
- وضع الخطط المناسبة لاحتواء الثوار بالمؤسسة وفق برامج مدروسة.
- وضع خطط للتدريب التقني والتخصصي للأفراد، وفق احتياجات المؤسسة وما تقتضيه المرحلة.
- تحديد الميزانيات اللازمة لعمليات إعادة إعمار المعسكرات والمنشآت وفق خطط مدروسة، والحد من استنزاف المال العام.

[1] محمد رجب ، "التخطيط الاستراتيجي ... مفهوم عسكري اكتسح حياتنا المدنية "، نقلا عن : https://al-sharq.com/opinion/13/10/2014/ ، تم التصفح يوم : (2022/01/25).

- وضع الخطط والبرامج لعمل استثمارات مادية بالمؤسسة العسكرية، والاستفادة من هذه الاستثمارات في تشغيل أكبر عدد من الشباب من أبناء العاملين بالمؤسسة وكذلك الضباط وضباط الصف المتقاعدين.

2_ فوائد التخطيط الاستراتيجي:

للتخطيط الاستراتيجي عدة فوائد عامة، منها:

- وضوح الرؤية وتحقيق الأهداف.
- الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات.
- تحقيق التكامل والتنسيق بين مكونات المؤسسة.
- السيطرة على مشاكل التنفيذ.
- تحديد الأولويات وترتيبها.
- تخفيض المخاطر.
- أسلوب منظم للتعامل مع المستقبل.[1]

3_ معوقات التخطيط الاستراتيجي:

بعض المعارضين لاستخدام التخطيط الاستراتيجي يعللون قولهم بأن بعض المؤسسات قد فشلت في تحقيق أهدافها بالرغم من إتباعها لخطط إستراتيجية، ولكن الحقيقة غير ذلك، فقد تبين من الدراسات العديدة أن الفشل لا يرجع لاستخدام التخطيط في حد ذاته، بل يرجع في الغالب لأحد الأسباب التالية:

- الإعداد السيئ للخطة وعدم دراسة الواقع بشكل جيد.

[1] رمضان مصطفى عبد الرزاق ، **التخطيط الاستراتيجي** (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ،2012) ، ص 6 ، نقلا عن : https://kenanaonline.com، تم التصفح يوم : (2022/01/15).

- عدم إلمام الإفراد بالخطة العامة للمؤسسة.
- عدم اتخاذ القرارات وفق الخطة الإستراتيجية.
- فقدان التركيز والبعد عن الخطة الإستراتيجية.
- عدم توفر نظام معلومات متكامل وديناميكي[1].

-نماذج التخطيط الاستراتيجي:

عُرف العديد من نماذج التخطيط الاستراتيجي، من أشهرها:

- – نموذج **فايفر P.feiffer**، وهو الأكثر شمولية.
- – **نموذج السيناريو**، وهـو وضـع خطط وتصـورات بنـاءاً على سيناريوهـات قابلـة الحـدوث ، وتستخدمه وزارتي الدفاع **والخارجية الأمريكية**.
- – نموذج **(SWOT)**، وهو تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للواقع.
- – نموذج **(PMSP)**، وهو نموذج يستخدم في البيئات الغير مستقرة مثل البورصة.

5-إدارة التخطيط الإستراتيجي : (الشكل ، المهام ، المتطلبات ، ومراحل إعداد الخطة).

_التصور الفعلي لإدارة التخطيط الاستراتيجي بهيكل المؤسسة العسكرية:

حيث أن الرؤية العامة للمؤسسة العسكرية تحددها المستويات العليا متمثلةً في المجلس الأعلى للدفاع والذي يتكون غالباً من رئيس الدولة ورؤساء الوزارات السيادية ورئيس الأركان العامة للجيش، فإنه يستلزم أن يكون ارتباط وتبعية إدارة التخطيط الاستراتيجي لرئاسة الأركان العامة مباشرةً، بحيث تكون في أقرب موقع من سلطة اتخاذ القرار، وبالتالي يمكنها تحديد الأهداف العامة التي تحقق الرؤية العليا،

[1] رمضان مصطفى عبد الرزاق ، **مرجع سابق** ، ص 7.

ويسهل على فريق التخطيط مراجعة كل ما يتعلق بهذه الرؤية والبحث فيها حتى تتضح الصورة بشكل تام فيتمكن من وضع الخطة الإستراتيجية والخطط البديلة التي تقود إلى تحقيق الرؤية العامة للمؤسسة العسكرية.[1]

والشكل رقم (**1**) يبين موقع الإدارة بالهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل1: ارتباط إدارة التخطيط الاستراتيجي بهيكل المؤسسة العسكرية

1-5-الشكل العام لإدارة التخطيط الاستراتيجي:

وفق الأسس العلمية الحديثة، وحسب ما يقتضيه الوضع الحالي للمؤسسة العسكرية، فإن إدارة التخطيط الاستراتيجي ستتكون من عدد من المكاتب الرئيسية، وهي: مكتب الجودة – مكتب تخطيط الموارد البشرية – مكتب تخطيط الميزانية – مكتب الدراسات والعلوم العسكرية – مكتب نظم المعلومات – مكتب المتابعة وتقييم الأداء.

[1] مجموعة ضباط ، "دور التخطيط الاستراتيجي في بناء المؤسسة العسكرية "، **مجلة المسلح** ، نقلا عن : https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/402-vol-41-38 ، تم التصفح يوم :2022/01/25).

ويتشكل من رؤساء هذه المكاتب فريق التخطيط الاستراتيجي ، ويحدد لكل مكتب مهامه وواجباته واحتياجاته من الكوادر البشرية لأداء مهامه، كما يمكن الاستعانة ببعض الخبرات من خارج المؤسسة في بعض الأحيان حسب ما تقتضيه الخطة. والشكل رقم (2) يبين مكونات إدارة التخطيط الاستراتيجي.

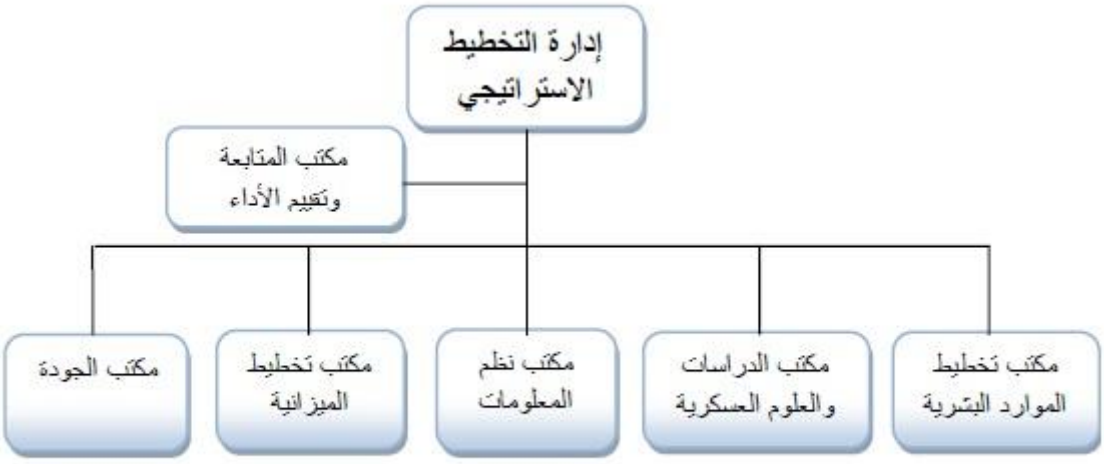

الشكل2: مكونات إدارة التخطيط الاستراتيجي

2-5-مهام إدارة التخطيط الاستراتيجي:

يمكن تلخيص أهم الواجبات والمهام المنوطة بإدارة التخطيط الاستراتيجي في الآتي:[1]

- صياغة الرؤية وتحديد الأهداف للمؤسسة العسكرية. " دراسة الواقع وتحديد الاحتياجات للوصول إلى الرؤية.
- تحديد الأولويات وعرضها على القيادة.
- وضع الخطة الإستراتيجية وعرضها على القيادة خطوة بخطوة.
- متابعة تنفيذ مراحل الخطة الإستراتيجية وفق الجدول الزمني المعد وتقييم الأداء وإمكانية التعديل حسب المتغيرات.

[1] مجموعة ضباط ، "دور التخطيط الاستراتيجي في بناء المؤسسة العسكرية "، **مرجع سابق**.

- تقديم الاستشارات والدراسات للقيادة عند الطلب.
- نشر ثقافة العمل بأسلوب التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة العسكرية لتحسين الأداء وسرعة تحقيق الأهداف.
- تطوير الإدارة بالمؤسسة العسكرية والتحول تدريجياً للإدارة الالكترونية.

3-5-متطلبات إدارة التخطيط الإستراتيجي:

لتتمكن إدارة التخطيط من أداء مهامها، فإنها تحتاج للمتطلبات التالية:-

- استصدار قرار بتشكيل إدارة التخطيط الاستراتيجي، واعتماد صلاحياتها.
- تأهيل وتدريب فريق التخطيط على أساليب التخطيط الاستراتيجي، بدورات مكثفة وسريعة تشمل (التخطيط الإستراتيجي-إدارة الموارد البشرية-الإدارة المالية- إدارة المؤسسات - الجودة الشاملة وتقييم الأداء).
- إظهار دعم الإدارة العليا لفريق التخطيط أمام الموظفين خاصة المسئولين ومدراء الإدارات لتعزيز موقفهم وتسهيل أداء مهامهم[1].
- منح صلاحيات لفريق التخطيط تمكنه من جمع المعلومات والبيانات لوضع الخطة، وتسهيل عملية الاتصال بكافة الوحدات.
- توفير الإمكانيات المادية اللازمة لأعضاء فريق التخطيط للقيام بمهامهم.

[1] فؤاد علي البحراني ، "متطلبات التخطيط الاستراتيجي " ، نقلا عن : https://fuadbahrani.net/2020/06/15/ ، تم التصفح يوم (2022/01/17):.

-مراحل إعداد الخطة:

هناك الكثير من أساليب إعداد الخطط الإستراتيجية . ومن أشهر الأساليب المستخدمة في بناء وإعداد الاستراتيجيات ما يلي:[1]

- أسلوب تحليل الأسئلة الحرجة.
- أسلوب تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر.
- أسلوب تحليل مجالات العمل.
- أسلوب استخدام السيناريوهات.
- أسلوب الطوارئ أو الموقف.
- أسلوب **فايفر**.

5-5-إعداد الخطة الإستراتيجية وفق نموذج فيفر:

وسنوضح هنا **مراحل إعداد الخطة** باستخدام **نموذج فيفر** للتخطيط وهو النموذج الذي تلجأ لاستخدامه الكثير من المؤسسات والشركات العالمية الكبرى حديثاً. ويتكون من المراحل الآتية:-

أ)- التخطيط للتخطيط:

ويعني أن تخطط قبل البدء في عملية التخطيط نفسها ووضع الشروط الأزمة للتخطيط ومنها:-

- تحديد أعضاء فريق التخطيط و عددهم و درجة تفرغهم.
- تحديد المؤثرين و المتأثرين بعملية التخطيط من أفراد وجهات.
- اعتماد نموذج التخطيط لوضع الخطة.

[1] مجموعة من الضباط ، "دور التخطيط الاستراتيجي في بناء المؤسسة العسكرية " ، **مرجع سابق** .

- تحديد نوع وطريقة جمع المعلومات اللازمة لإعداد الخطة.
- تحديد مدة الخطة و المدة الزمنية اللازمة لعملية التخطيط.[1]
- تحديد نوع الدعم اللازم من الجهات العليا.
- تهيئة المؤسسة لعملية التخطيط الاستراتيجي.

ب) استعراض القيم:

ويتم في هذه الخطوة استعراض الأشياء التي تمثل قيم عالية للمؤسسة العسكرية مثل **(الفرد– الأمن– العقيدة العسكرية–الأمانة– التميز– روح الفريق)**، واعتمادها.

ج)الــرؤية:

وهي صورة أو شكل المؤسسة العسكرية بعد عدد من السنين، وتكون الرؤية وفق القيم التي اعتمدتها المؤسسة، فتتصف بالشمولية والوضوح والطموح، وتكون غالباً مختصرة في عدد من الكلمات حتى يسهل حفظها من الجميع، وتعلق في الأماكن البارزة بوحدات المؤسسة.

د)الــرسالة:

وهي نوع المهمة التي تقدمها المؤسسة العسكرية، والمستهدفون بهذه المهمة.

هـ)_ نموذج العمل الاستراتيجي:

يعني مجالات العمل الرئيسية، ومنها:

- مجالات العمل وغاياتها.
- مؤشرات النجاح.

[1] ماجد السقة ، "التخطيط الاستراتيجي باستخدام فايفر " ، نقلا عن : https://ae.linkedin.com/pulse/ ، تم التصفح يوم : (2022/01/13).

- وحدات التنفيذ (الهيكل التنظيمي).

و)_ تقييم الأداء (دراسة الواقع):

وهو تحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة وكذلك المخاطر المتوقعة لكل وحدة ومؤشر باستخدام تحليل **سوات (SWOT)** لتقييم الأداء.

ز)_ تحليل الفجوات:[1]

وهو سد الفجوات والعيوب التي قد تظهر في التخطيط، بمقارنة الوضع الحالي لكل وحدة ولكل مؤشر مع الوضع المطلوب في الخطة الإستراتيجية.

6_وضع الإستراتيجية:

إن التدبر العميق في البيئة الدولية يشير إلى صعوبة وتعقيد التعامل مع تلك البيئة وما تشمله من مهددات وما تشهده من تطورات، دون استراتيجيات متقنة. ومن التحديات المهمة التي يصعب إغفالها في علم التخطيط الاستراتيجي القومي، هو تأثير الجوانب الشخصية للسياسي وللشخصيات القيادية والحزبية والتنفيذية، على المصالح العامة، حيث اتفقت العديد من الدراسات على أن الإنسان بطبيعته البشرية له رغبات تتصل بتحقيق الذات والشهرة والجاه.. الخ، ولا زالت العديد من الدول تعاني من طغيان المصالح الشخصية أو التنظيمية على المصالح العامة، وقد اعترفت النظم الغربية بهذا العجز حيث أثبتت التجارب الطويلة في أوربا أن السلطة مفسدة وأن السلطة المطلقة تؤدي إلى فساد مطلق، لذا فإن مجرد وجود الإستراتيجية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.. الخ، التي يتم من خلالها تحقيق المصالح الوطنية الإستراتيجية وإدارة صراع المصالح الدولية وتحقيق الأمن القومي، دون ترتيبات تعالج الخلل المتعلق بالسلوك البشري أو الحزبي، تجعل من تلك الاستراتيجيات حبراً على ورق وترهن المصالح الوطنية

[1] ماجد السقة ، "التخطيط الاستراتيجي باستخدام فايفر" ، **مرجع سابق.**

الإستراتيجية والأمن القومي على سلوك وتصرفات أفراد، باعتبار أن عدم السيطرة على ذلك السلوك يعني عدم وجود إرادة وآلية فاعلة لتنفيذ الإستراتيجية القومية كما هو محدد، وبالتالي تهديد الأمن القومي وتعطيل المصالح، لهذا اهتم علم الإستراتيجية السياسية بتأسيس الأوضاع التي تؤسس لسيادة النظام الوطني المطلوب لتحقيق المصالح الإستراتيجية الوطنية ويمنع سيطرة أي أنظمة أو أوضاع أخرى تقود لتحقيق مصالح شخصية أو تنظيمية أو تضعف الإرادة الوطنية في تنفيذ الإستراتيجية القومية، مثل تحديد السلطات وتحديد الزمن لممارسة هذه السلطات وإعمال الأنظمة الرقابية الصارمة والتأسيس لإنزال القيم والحريات على الأرض ووضع ضوابط تحكم الخدمة المدنية وسيادة القانون والنظام، وغيرها مما يحد من انفلات الرغبات الشخصية أو الحزبية.

7_أسس وضع الإستراتيجية:

1-7-تحليل ودراسة البيئة الداخلية:

البيئة الداخلية هي التي تستطيع الدولة التحكم فيها والتأثير عليها وتغييرها وفق ما تحتاجه لصياغة استراتيجيتها والتي من خلالها تتمكن القيادة الاستراتيجية من تسيير دولتها بفعالية اكبر وأدق ، ولا يمكن للدولة صياغة استراتيجية بدون تحليل كاف وجيد لبيئتها الداخلية وإمكانياتها، وبمعنى آخر معرفة نفسها وقدراتها ومدى قوتها أو ضعفها، وذلك في محاولة لتسخير بيئتها الداخلية وتطويعها في أغراضها، وتتمثل عوامل البيئة الداخلية في وظائف ونشاطات الدولة الرئيسية لأنها الأعمدة الأساسية لأنشطتها، وتكمن أهمية تحليل هذه العوامل في تحديد مصادر القوة وتدعيمها وتعميمها، ومصادر الضعف لتقويمها وتصحيحها.[1]

[1] محمد حسام سعد ، "اثر البيئة الداخلية والخارجية في صياغة الاستراتيجيات" ، **الشبكة الدولية للمعلومات** ، نقلا عن: https://kenanaonline.com/bdc/ctatweer. ، تم التصفح يوم : (2022/12/25).

أ- دراسة الإستراتيجية القومية للتعرف على المصالح الإستراتيجية الوطنية ونقاط الضعف والقوة والفرص والمهددات والقضايا الإستراتيجية على المستوى العام.

ب-دراسة الإستراتيجية الاقتصادية للتعرف على المصالح الاقتصادية الوطنية المطلوب توفير السند الخارجي لها .

ج- دراسة الإستراتيجية السياسية للتعرف على المصالح السياسية الوطنية المطلوب توفير السند الخارجي لها .

د_ دراسة الإستراتيجية الاجتماعية للتعرف على المصالح الاجتماعية المطلوب توفير السند الخارجي لها .

هـ_ دراسة الإستراتيجية العلمية والتقنية والعسكرية للتعرف على المصالح الوطنية في هذه الجوانب، المطلوب توفير السند الخارجي لها.

و_التعرف على نتائج تحليل الأوضاع الجيو_ستراتيجية بغرض التعرف على الأوضاع المحلية ذات الصلة بالأوضاع الإقليمية .

2-7-تحليل البيئة الخارجية:

تحليل البيئة الخارجية وتتضمن هذه الخطوة جمع البيانات عن البيئة الخارجية بكل تصنيفاتها.[1]

أ)-من منظور الفرص والمهددات.

[1] علي بشار بكر أغوان ،" التحليل الاستراتيجي للبيئة والعوامل المؤثرة على صنع القرار" ، نقلا عن : https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/233858.html /، تم التصفح يوم : (2022/12/23)

ب)-**من المنظور السلوكي** : بغرض التعرف على سلوك الدول والجماعات وتحليل الجوانب الثقافية، ومعرفة اتجاهات الرأي العام والجوانب النفسية وتحليل المؤثرات وانعكاسات العوامل والمتغيرات على التركيبة الاجتماعية .

ج)- **من المنظور القانوني** : بغرض دراسة الأوضاع القانونية الدولية من معاهدات وقوانين ونظم وسياسات .

د)- **المنظور السياسي**، بغرض دراسة النظام السياسي العالمي ومعرفة الاستراتيجيات المطبقة ودراسة القوة الإستراتيجية وعناصرها ومرتكزاتها .

هـ)-من المنظور التاريخي .

8_أهداف التخطيط الاستراتيجي السياسي:[1]

أ. توفير السند المطلوب لتحقيق المصالح الإستراتيجية الوطنية.

ب. تحديد المسار الاستراتيجي للدولة.

ج. تعزيز القدرات التفاوضية الوطنية.

د. بلورة الرؤية الوطنية الإستراتيجية.

هـ. توفير الظروف والأوضاع المطلوبة لضمان تنفيذ الإستراتيجية.

و. بلورة وتوحيد الإرادة الوطنية.

ز. تحقيق التكامل والتناسق والارتباط بين أنشطة الدولة محلياً وخارجياً.

ح. تقوية الشراكة بين السلطة العلمية والسلطة السياسية.

ط. تحقيق التوازن بين السلطتين السياسية والسلطة المهنية.

[1] محمد حسين أبو صالح ، "التخطيط الاستراتيجي السياسي" ، نقلا عن : http://www.strategy.sd/strsyasy.html ، تم التصفح يوم : (2022/01/14).

ك. حماية السيادة الوطنية.

ل. حماية وحدة التراب والشعب.

م. حماية المصالح الإستراتيجية للدولة.

هذا يعني أن أهداف التخطيط الاستراتيجي السياسي تعمل في ستة اتجاهات رئيسة هي :

1. بلورة رؤية إستراتيجية وطنية حول العلاقات الدولية للدولة، يتم من خلالها توفير إطار فلسفي يعمل على توفير التناسق والتكامل بين أنشطة الدولة المتعلقة بالعلاقات الدولية.
2. تعزيز القدرات التفاوضية للدولة في حوار المصالح الدولية.
3. تعزيز بناء شراكة دولية عادلة بين الدولة والأسرة الدولية.
4. توفير الدعم والسند والترتيبات المطلوبة على الساحة الدولية في سبيل تحقيق الخطة الإستراتيجية القومية.
5. تحقيق الأمن بمفهومه الاستراتيجي.
6. توفير الظروف والأوضاع المطلوبة لتحويل الإستراتيجية إلى واقع.

9_تنفيذ الاستراتيجيات:

9-1-متطلبات التخطيط والتنفيذ في الإستراتيجية السياسية:

أ)- القدرة على بلورة المصالح الوطنية الإستراتيجية:[1]

إن أهم مقومات النجاح في الدولة هو قدرتها على بلورة وتحديد مصالحها الوطنية الإستراتيجية، ومن ثم تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لتحقيقها وتأمينها، وهي بهذا تشكل المرتكز الأساسي الذي تدور حوله عمليات إدارة مصالحها في البيئة الدولية، وعلى النقيض فإن عدم بلورة ووضوح المصالح الوطنية

[1] فؤاد علي البحراني ، **مرجع سابق**.

والإجماع عليها، يجعل الدولة كمن يدخل في صراع المصالح الدولية دون سلاح، كما أن عدم وضوح المصالح الإستراتيجية الوطنية يقود لبلورة خطط فرعية تفتقر للرؤية المناسبة.

ب)-الرؤية الوطنية والإستراتيجية للعلاقات الدولية :

إن إستراتيجية العلاقات الدولية تنطلق على خلفية الإستراتيجية القومية للدولة، وهذا يعني عدم إمكانية إعداد خطة للعلاقات الدولية في ظل غياب إستراتيجية قومية، كما أن التخطيط الاستراتيجي للعلاقات الدولية يتوقف كذلك على مدى كفاءة التخطيط الاستراتيجي السياسي ومدى متانة الائتلافات الوطنية الداخلية ، بمعنى أن بلورة ووضوح المسار الاستراتيجي للدولة الذي تعبر عنه الرؤية الوطنية الإستراتيجية ومدى الإجماع الوطني عليها، يتم استكماله بالرؤية الوطنية للعلاقات الدولية التي تنطلق لتساهم فيما يليها دولياً لتحقيق التوجهات والمصالح الإستراتيجية للدولة ، وبالعدم لا يمكن أن نتصور تخطيطاً استراتيجياً للعلاقات الدولية .

من هنا تصبح مهمة بلورة الرؤية الوطنية للدولة حول العلاقات الدولية، هي أول خطوات التخطيط الاستراتيجي للعلاقات الدولية، ومن خلاله يصبح المسار الاستراتيجي للعلاقات الدولية محدداً لا يتأثر بتغير الحكومات أو القيادات، كما أن تحقيق غايات وأهداف إستراتيجية للدولة على الصعيد الدولي يتعذر في ظل غياب رؤية وطنية تحدد ذلك .

ج)-الرؤية الوطنية الإستراتيجية :[1]

شكلت عمليات بناء الجبهة الوطنية عقبة أمام المخططين في أواسط القرن العشرين، حيث يرى خبراء التخطيط أن تحقيق المصالح الوطنية الكبرى يحتاج إلى فترة زمنية طويلة يتم خلالها السير بانتظام تجاه تحقيق أهداف محددة بتراكمات محددة تنتهي بعد عقود من الزمان بتحقيق تلك الغايات والأهداف الإستراتيجية .

[1] فؤاد علي البحراني ، **مرجع سابق.**

إن طول الفترة الزمنية لتحقيق تلك الغايات والأهداف الإستراتيجية يعني تعاقب عدد من الحكومات المختلفة، ليكمن المهدد الحقيقي في أن عدم الاتفاق الوطني على تلك الغايات والأهداف يمنع أو يؤخر تحقيقها، في الوقت الذي تتباين فيه رؤى المؤسسات السياسية الوطنية بتلك الدول.

وما بين هذا وذاك، وفي ظل التحدي الوطني والطموحات الوطنية بتحقيق نهضة أو تنمية طموحة جريئة لبلادهم، فقد برز ما يمكن أن نطلق عليه الرؤية الوطنية الإستراتيجية التي تجسد الإطار الذي لا يجوز الخلاف حوله.

إن المصالح الوطنية الإستراتيجية تعبر عن هذا، وهو ما تحتاج إليه الدول النامية، ليدور الخلاف السياسي بين الأحزاب بعيداً عن تلك المصالح، وهذا هو الأسلوب الأفضل للسيطرة على الخلافات السياسية .

د)-الرؤية الوطنية والإجماع الوطني :

في كثير من الأحيان يعبر عن الرؤية الوطنية بالإجماع الوطني، ومما هو ملاحظ أن المجتمع السياسي يتعامل مع الإجماع الوطني كأنه عملية سياسية منعزلة عن الأوضاع الوطنية الأخرى، يمكن أن تتم في فترة قصيرة من خلال الحوار السياسي بين القوى السياسية أو عقد المؤتمرات .ومما يجب توضيحه في هذا الخصوص، أن الإجماع بمفهومه الاستراتيجي يعبر بشكلٍ كبير عن الرؤية الوطنية الإستراتيجية، أي الإجماع حول المصالح الوطنية الإستراتيجية والإجماع حول المهددات ونقاط الضعف الوطنية والقضايا الإستراتيجية . وهو بهذا الفهم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ترتيبات إستراتيجية تحتاج لمسار زمني طويل تفضي في نهايتها إلى ترقية الوعي الاستراتيجي الوطني وتشكيل السلوك السياسي الاستراتيجي ونشر ثقافة الإستراتيجية وتوفير القيادة الإستراتيجية في المجتمع عامة والمجتمع السياسي على وجه الخصوص، وذلك من خلال استراتيجيات التربية والتعليم والتدريب والإعلام واستراتيجيات المجتمع، حينها يمكن تحقيق الإجماع بشكله المثالي. إذن فالتخطيط الاستراتيجي القومي هو الذي يقود

نحو الإجماع الوطني، كما يفهم من هذا أن الإجماع الوطني نادراً ما يمكن أن يشمل الجميع دفعة واحدة في بدايات وضع الإستراتيجية .

هـ)-ارتكاز القرار السياسي على السند المعرفي :[1]

يعد ارتكـاز القـرار السيـاسي على السند المعرفـي من أهم وسـائل تعزيز القـدرات لتـحقيق المصالح الإستراتيجية للدول ، وإذا ربطنا بين تعقيدات وشراسة الصراع الاستراتيجي على الساحة الدولية والسند المعرفي، تتضح خطورة اتخاذ القرارات الفردية التي تعتمد على الخبرة الشخصية المحدودة للقيادي المعين، وتتضح الخطورة أكثر عندما تدخل الدولة هذا الصراع بآراء وقرارات مزاجية لقادتها، لقد أثبت التاريخ والعديد من الدراسات أثر القرارات الفردية في تعطيل وتهديد مستقبل دول عديدة في العقود الماضية.

من هنا فإن تطوير مبدأ الشراكة بين السلطة العلمية والسلطة الشعبية والسياسية، ومبدأ العمل المؤسسي، يجب أن يمتد ليشمل الخدمة المدنية التي تشكل جهاز الخبراء للدولة الذي يتولى تنفيذ القرار السياسي وفق العلم والقانون .

لذا فقد وضعت خطط لتنزيل هذا الأمر إلى أرض الواقع في العديد من الدول المتقدمة بما جعل كل المخزون المعرفي للدولة مسخراً بصورة أو بأخرى لصالح القرار السياسي أو التنفيذي المتعلق بإدارة المصالح الإستراتيجية لتلك الدول، وهكذا انتشرت مراكز البحوث والدراسات خلف الحكومات والوزارات والأحزاب. في المقابل بالعديد من الدول النامية يتوفر وضع معاكس يسير فيه العلماء في خط موازٍ لا يلتقي مع الخط السياسي ليخرج القرار السياسي إلى الساحة الوطنية لتلك الدولة وكذلك إلى الساحة الدولية حيث صراع المصالح، ضعيفاً دون سند علمي كافٍ فتسقط تلك المصالح وتفشل.

[1] محمد حسين أبوصالح ، **مرجع سابق.**

إننا كما بنفس القدر الذي نهتم فيه بوضع المواصفات للإنتاج بأشكاله المختلفة، ونصدر فيه القوانين واللوائح التي تعاقب على من يخالف تلك المواصفات، فإننا في ظل تعقيدات الصراع الاستراتيجي الذي يستند على المعرفة، يجب بنفس القدر أن نهتم بتأسيس مفاهيم ومواصفات لصناعة القرار، تحمى بقوانين تجعل الخروج عنها جريمة يعاقب عليها القانون، حتى لا تسير الدولة بخبرة وعلوم قلة من أفرادها.

و)-مركز صناعة القرار :

إن المتدبر في المداخل الذكية والمتعددة لاختراق الإرادة الوطنية ، يجد أن تطوير وتأمين مركز صناعة القرار الاستراتيجي يعد أحد أهم الترتيبات لتنفيذ الإستراتيجية وإدارة الصراع والتنافس الدولي ، فبجانب الحاجة لآلية تضمن توفير الإسناد المعرفي الكافي لأي قرار استراتيجي ، وهناك حاجة كذلك لتأمين القرار الوطني من فرص التأثير الأجنبي التي قد تتم بالترغيب أو الترهيب وكذلك تأمين الآلية من تأثير المصالح الخاصة.

إن عدم وجود مركز محدد ومؤمن لصناعة القرار يعني فتح المجال لاتخاذ قرارات بواسطة أفراد بحسن أو سوء نية أو تحت ضغط أوضاع أو مؤثرات معينة لتمرير قرارات قد تضر بالمصالح الإستراتيجية ومصالح الأجيال القادمة.

إن غياب أو ضعف مركز صناعة القرار يعني أن تظل المعلومات الإستراتيجية ونتائج البحوث والدراسات والتحليل الاستراتيجي حبيسة الأدراج ، وفي ظل هذا الوضع تصبح الفرصة مناسبة لاتخاذ كثير من القرارات الفردية القاصرة أو الفاسدة ، يفاقم ذلك عدم وضوح المصالح الإستراتيجية وعقباتها وفلسفة الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلخ ، من الأمثلة على ذلك منح أراضٍ بمئات الآلاف من الأفدنة لعقود تصل لمائة سنة في عدد من الدول النامية، إلى مستثمرين وطنيين أو أجانب دون قيود أو شروط نابعة عن فلسفة الدولة تلزم هذه الشركات بتوظيف أو تشغيل عدد محدد من المواطنين ، النتيجة هي تحول ملكية أراضي الدولة لتصبح في أيدي مائتي شخص أو يزيد لقرن من

الزمان ، وهو ما يعني تهديد كبير للأمن القومي والإضرار بمصالح أجيال قادمة كذلك ... إذن الخلل ليس في المستثمرين وإنما عدم وضوح المصالح الوطنية والفلسفة وعدم وجود مركز لصناعة القرار.

في هذا الخصوص يجب الإشارة إلى ضعف الممارسة البرلمانية حيث يتم اتخاذ قرارات إستراتيجية كالنموذج أعلاه دون موافقة البرلمان والتي تعد واحدة من حلقات تأمين القرار الوطني ومنع الفساد. إن الممارسة العملية في كثير من دول العالم حددت مواصفات وشروط وخطوات لاتخاذ القرارات الإستراتيجية من ضمنها حجم الإسناد المعرفي والمهني والأغلبية البرلمانية المطلقة.

ز)-سيادة المهنية والعلمية والمؤسسية :[1]

يجب الإشارة هنا إلى أن غياب التخطيط الاستراتيجي السياسي في العديد من الدول النامية قاد إلى خلق أوضاع لا تقود لتأسيس الشراكة بين العلم والسياسة وإنما العكس ، ومن الأمثلة على ذلك أن تلك الأوضاع تقود إلى فقدان الإرادة المعرفية، حيث أن عدم سيادة القانون وعدم وجود المؤسسية في ظل انتشار الفساد وعدم خضوع القرار الإداري للضوابط الفنية والإدارية، يقود إلى سعي المسئول الأعلى للسيطرة على مقاليد الأمور، ليصبح هو الآمر الناهي، ومن يخالفه يجد العقاب أو التهميش أو الطرد، وبطبيعة الحال في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تجعل من الصعوبة إيجاد وظيفة أخرى، فإن الواقع يشير إلى أن ذلك الخبير أو الموظف يضطر إلى تنفيذ تعليمات ذلك المسئول، وهذا يعني ببساطة أن تلك الوحدة الحكومية تسير برأي شخص واحد وأن كل الخبرات الموجودة مجمدة دون فائدة، هذا المشهد يمكن أن يتحول ببساطة إلى مشهد عام يشمل الدولة كلها، أي تسيير الأمور وفق رؤى أشخاص قلائل مع تجميد كل جهاز الخدمة المدنية التي تشكل الركيزة الأساسية لخبرة الدولة، وبالضرورة مهما كان ذكاء وعلم ومعرفة هؤلاء، فهو ذكاء وعلم ومعرفة محدودة لا تستطيع مواجهة تحديات وصراع المصالح الدولية المسنودة بالمخزون المعرفي للدولة المعينة.

[1] رمضان مصطفى عبد الرزاق ، **مرجع سابق.**

هذا يعني ضرورة تحديد العلاقة بين السلطة العلمية المهنية والسلطة السياسية ، فإن كنا نعلم أن رئيس الدولة رغم تربعه على قمة هرم الدولة ، لا يستطيع التدخل في قرار الطبيب الجراح الذي يجري عملية جراحية لمريض ، فإننا يجب أن ندرك بأن هذا الجراح يعبر عن الخدمة المدنية كجهاز مهني يقوم على العلم والقانون ، لقد تتبعت قضية وقوع الطائرات في إحدى الدول واكتشفت أن تعليمات خبراء الطيران المدني التي كانت تمنع التصديق لإقلاع بعض الطائرات لعدم استيفاء شروط السلامة وعدم إجراء الصيانات الدورية ... الخ ، كثيراً ما كانت توقف بقرارات سياسية ، والنتيجة سيادة القرار السياسي في موطن يتطلب قراراً علمياً، وهكذا بعد فترة بدأت تتساقط الطائرات .

هذا المثل يعبر عن ضرورة النظر للخدمة المدنية كجهاز مهني علمي ، وأن يقنن ذلك بما يحمي القرار المهني العلمي من التدخل السياسي ، فالسلطة الشعبية أو السياسية لا يجب أن تتدخل في اختصاص السلطة المهنية أو العلمية.

كما يشير إلى أهم محاور **التخطيط الاستراتيجي** السياسي المتعلقة ببلورة الإرادة المعرفية والحفاظ عليها وضمان ارتكاز القرار السياسي على خدمة مدنية ذات إرادة تقوم على العلم وسيادة القانون والمؤسسية، وضمان تأسيس مراكز بحوث ودراسات تعمل وفق حياد علمي مع الالتزام بأمن المعلومات .

ح)-سيادة النظام والقانون :[1]

إن تحقيق المصالح الوطنية الإستراتيجية يتوقف بشكل أساس على مدى سيادة النظام وسيادة القانون ، وأن العكس يعني سيادة نظام المصالح الحزبية والشخصية الضيقة. إن الواقع في العالم يشير إلى هذا الموضوع المتعلق بشكل كبير بالنفس البشرية التي تميل لتحقيق مصالحها وأهوائها ، وما لم يتم السيطرة على ذلك ، فإن الذي سيحدث هو سيادة النظام الخاص الذي أشرت إليه ، فكثيراً ما يخرج المسئول السياسي أو التنفيذي عن النظام والقانون، ولا تتم محاسبته ، فيتطور الأمر إلى أن يصل مرحلة تصبح

[1] محمد حسين أبو صالح ، **مرجع سابق.**

فيها بعض تلك المجموعات الخارجة عن النظام والقانون ، تنظيماً يسيطر على مقاليد السلطة ، وأن هذه المجموعة دائماً ما تسعى لتأمين مصالحها من خلال إشراك قائمة ضخمة من القيادات وكذلك من صغار الموظفين بمختلف مستوياتهم حتى يتم تأمين العمليات المختلفة من أعلى الهرم إلى أدناه ، وبمرور الوقت تتداخل المصالح بين المسئولين في الوحدات الحكومية والنيابية المختلفة ، مع تزايد المصالح في ظل تلك السيطرة .ومن ثم فإن هذا الوضع الهش غالباً ما يسهل اختراقه بواسطة القوى الأجنبية ، وهكذا يسوء الوضع أكثر فأكثر، وصولاً لوضع يجعل تلك المجموعة تقف ضد أي تغيير نحو تحقيق المصالح الوطنية، فالاعتراض على القوانين والسياسات وعلى تعيين بعض الكفاءات وغيرها من الأنشطة... سيكون محوره ومنطلقه في كثير من الأحيان ليس المصلحة الوطنية إنما المصالح الضيقة.

إننا يجب أن ندرك بأن تحقيق المصالح الوطنية الإستراتيجية الطموحة يتناقض مع الوضع الذي أشرت إليه أعلاه، وهكذا تتهدد مصالح الأمم ومستقبل شعوب بأكملها من خلال عمل تلك التنظيمات، إننا يجب أن ندرك بأن الطبيعة الإنسانية تميل للفساد، ولا مجال للتعامل مع هذه الطباع إلا بالالتزام بسيادة القانون والنظام. إن التهاون مع الغلطة الأولى للمسئول المعين يعني زراعة البذرة الأولى لنهاية النظام والعكس صحيح .

ط)_ القدرة الإدارية:

الحديث عن تحقيق المصالح الإستراتيجية الوطنية وامتلاك القوة الإستراتيجية يصبح ساذجاً وغير موضوعي إن لم تسعى الدولة لتعزيز قدرتها الإدارية سواء على مستوى المؤسسات الحكومية أو المنظمات السياسية أو المجتمعية أو القطاع الخاص ، لهذا يعتبر التغيير الإداري أحد أهم ركائز النجاح الاستراتيجي، وهذا بالضرورة يعني وضع أولوية لتطوير القدرة الإدارية للدولة في المراحل الأولى للإستراتيجية.

ك)_الشفافية :

إن من أهم وسائل السيطرة على السلوك الشخصي ومنع الفساد ومن ثم سيادة النظام والقانون، هو الشفافية، أي العمل على مرأى من الرأي العام، والعكس صحيح، فالرغبة في العمل في الظلام دليل على أن هناك خطأ أو فساد يراد ستره، وهو ما لا يجب أن تسمح به الإستراتيجية السياسية، حمايةً للفرد من نفسه وحماية للمصالح العامة، حتى الموضوعات التي تقتضي المصلحة العامة عدم نشرها على الملأ، يجب تناولها في البرلمان .

10_مراحل تنفيذ وتجسيد الإستراتيجية:

أ_دراسة وتحليل البيئة الداخلية الخارجية.[1]

ب_تحديد أهداف الإستراتيجية.

ج_تحديد الإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة.

د_ اختيار الإستراتيجية وتحديد البدائل .

هـ_التنفيذ الاستراتيجي.

و_ التغيير الاستراتيجي.

ز_ المتابعة والقياس والتقييم .

11_الإستراتيجية الشاملة والإستراتيجية الكبرى : (النموذج الأمريكي).

11-1-الإستراتيجية الشاملة: (نموذج الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لمواجهة نفوذ روسيا).

تفتقر السياسة **الأمريكية** تجاه **روسيا** لأي إستراتيجية شاملة ومتماسكة منذ انتهاء الحرب الباردة. وانطلاقـاً من ذلك ، يأتـي التقريـر الصـادر عن "مؤسسـة التـراث الأمريكية" [1] **The Heritage**

[1] علي بشار بكر أغوان ، **مرجع سابق**.

Foundation ، تحت عنوان: "**الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة تجاه روسيا**"، والذي ساهم في إعداده ستة عشرة باحثاً وخبيراً، وحرره "**جيمس كارافانو**" **James Carafano** العامل في مؤسسة التراث.

ويتضمن التقرير "**إستراتيجية شاملة**" مُقدمة لصانع القرار الأمريكي حول كيفية التعامل مع التحديات التي يفرضها التواجد الروسي في مناطق مختلفة من العالم، مما يهدد المصالح الأمريكية وحلفاء واشنطن في هذه المناطق.

- **الإطار العام للإستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا:**

يعتقد معدو التقرير أن نجاح الإستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا يعتمد بالأساس على تقييم طبيعة النظام الروسي ، مع عدم إغفال أن **موسكو** تتبنى أيديولوجية معادية **لواشنطن**، وهو ما يجعلها مصدر تهديد على الرغم من ضآلة احتمالية الصدام المباشر بين القوتين.

وينصح التقرير بتفادي الإستراتيجية الأمريكية الاعتماد على مبدأ "**الاحتواء**" **containment** كما كان متبعاً إبان الحرب الباردة ، **وإنما يجب أن تراعي الإستراتيجية المقررة الاعتبارات التالية:**

1- أن تقوم الولايات المتحدة بتكبيد روسيا خسائر سياسية واقتصادية وعسكرية فادحة لا تستطيع **موسكو** تحملها على المدى الطويل ، نتيجة لتعثر الاقتصاد الروسي.

---

[1]James Jay Carafano (Ed.), **U.S. Comprehensive Strategy toward Russia**, (Washington: The Heritage Foundation, December 2015). On : https://www.heritage.org/sites/default/files/2019-07/SR214.pdf

2- حماية الولايات المتحدة **حلفائها** وضمان مصالحهم، وأن تستجيب لتصرفات روسيا بسياسات تدفع الأخيرة نحو الانصياع، واتخاذ مواقف أكثر قبولاً.

3- أن يتصف رد الفعل الأمريكي بالعقلانية والرشادة والتروي.

4- أن يكون فحوى **الإستراتيجية الأمريكية** قائماً على الدفاع عن القيم التي تتبناها الولايات المتحدة مثل الحرية وسيادة القانون ونبذ الديكتاتورية.

- **نظام بوتين السياسي:**

يعتبر معدو التقرير أن السبب الجوهري وراء تدهور العلاقات **الأمريكية – الروسية** هو نظام الرئيس "**بوتين**" ، والذي تتضح أبرز ملامحه في الآتي:

- **انتهاكات حقوق الإنسان:**

فوفقاً لتصنيف منظمة "**فريدوم هاوس**"، تعتبر روسيا دولة غير حرة ، فهي تفرض مجموعة من القيود على المنظمات غير الحكومية، وتتحكم في وسائل الإعلام . ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يمتد لحرمانها شعوب الدول المجاورة من حق تقرير المصير كما هو الحال في **أوكرانيا**.

وبناءً عليه ، يتعين على **الولايات المتحدة** أن تكون صادقة في الاعتراف بالانتهاكات **الروسية** لحقوق الإنسان داخل وخارج الدولة ، وأن تضرب أمثلة على الانتهاكات **الروسية** الأكثر وحشية ، بالإضافة إلى ضرورة أن تستهدف **واشنطن** الفاسدين ، وذلك باستصدار القوانين التي من شأنها معاقبة **روسيا** على مثل هذه الأفعال.[1]

[1] James Jay Carafano ,opcit.

- **تدهور الاقتصاد الروسي في ظل العقوبات الاقتصادية:**

تستمد **موسكو** نفوذها الجيو_سياسي من واقع كونها توفر نحو **30%** من احتياجات أوروبا للطاقة. وفي هذا الصدد يطالب التقرير بالآتي:

أ)_ ألا تستجيب **الولايات المتحدة** للضغط الأوروبي لتقليل العقوبات على **روسيا** أو رفعها.

ب)_ العمل على تحسين قدرة **أوروبا** على تطبيق هذه العقوبات.

ج)_ إنشاء خطوط الغاز والبترول التي تقلل الاعتماد الأوروبي على **روسيا**.

د)_ إلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات **الأوروبية** المماثلة.

هـ)_ إزالة كافة القيود على صادرات **الولايات المتحدة** من البترول والغاز الطبيعي، لإعطاء أوروبا وآسيا مصادر بديلة للطاقة عن **روسيا**.

و)_ استبعاد **روسيا** من نظام التعاملات البنكية الدولي.

- **التحديات العالمية للسياسة الخارجية والأمنية الأمريكية :**

ثمة العديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة عالمياً، وأوردها التقرير في النقاط التالية:[1]

1- سباق التسلح والسياسة النووية:

فالبرنامج **الروسي** لتطوير الأسلحة النووية يتطلب أن تراجع **الولايات المتحدة** إستراتيجيتها في هذا الصدد عن طريق:

[1] James Jay Carafano ,opcit.

أ)_ تطوير أسلحتها النووية.

ب)_ صياغة إستراتيجية جديدة للحماية والدفاع.

ج)_ انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة "**نيو ستارت**" **New START** التي تهدف إلى تخفيض الأسلحة النووية بين روسيا والولايات المتحدة .

د)_ عدم الدخول في أي مفاوضات من شأنها التقليل من الأسلحة النووية في أوروبا.

د)_ التأكيد على انتهاكات **روسيا** للاتفاقيات الخاصة بالتسليح النووي والحد من التسلح.

2- الدفاع الصاروخي:[1]

اتجهت **روسيا** إلى تحديث منظومة دفاعاتها الصاروخية، لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تتجه إلى:

أ)_ زيادة الاستثمارات الخاصة ببرنامج دفاعها الصاروخي.

ب)_ تشجيع أعضاء حلف شمال الأطلسي "**الناتو**" على تطوير منظومات دفاعاتهم الصاروخية والجوية.

ج)_ التأكيد علانية أن سياسة "**التوازن الاستراتيجي**" لم تعد تحكم علاقات الولايات المتحدة مع روسيا.

3- الأمن الإلكتروني:

نظراً لأن التطور **الروسي** في هذا المجال يمثل تهديداً عسكرياً واقتصادياً للولايات المتحدة، فثمة ضرورة لانتهاج الخطوات التالية:

[1] ناهد شعلان ، "إستراتيجية أمريكية شاملة مواجهة نفوذ روسيا" ، **مركز المستقبل** ، نقلا عن : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/286 ، تم التصفح يوم : (2022/01/19).

أ)_ أن تسمح **واشنطن** بتبادل معلومات الأمن الإلكتروني بين القطاعين العام والخاص من أجل تفادي عمليات القرصنة الإلكترونية.

ب)_ تعريف حدود الدفاع عن النفس لكل مؤسسات القطاع الخاص التي ترغب في المشاركة في عملية محاربة التهديد الإلكتروني.

ج)_ تطبيق إجراءات أكثر ردعاً في مواجهة **روسيا**.

4- سياسات الفضاء:

يبدو أن برنامج الفضاء الأمريكي أصبح تابعاً لنظيره الروسي الذي يتفوق عليه في عدد من النقاط ، لذلك يتعين أن تقوم الولايات المتحدة بتطوير وتحديث القاعدة الصناعية للفضاء.

5_الإعلام الروسي الذي يروج للفكر المعادي للولايات المتحدة والغرب:

ينصح التقرير في هذا الإطار الإدارة الأمريكية بالآتي:

أ)_ استخدام الدبلوماسية الشعبية من أجل التصدي للإعلام **الروسي**.

ب)_ الرد الحاسم على الأكاذيب **الروسية**.

ج)_ إطلاق مراجعة شاملة لكافة المعلومات التي تنشرها **روسيا** عن **الولايات المتحدة وحلفائها**.

د)_ الإعلان أن **روسيا** تقوم بدعم بعض منافذ الإعلام الغربي، والتدخل في عمل المجتمع المدني.

هـ)_ معاملة الصحفيين والإعلاميين الروس التابعين للدولة فيما يتعلق بالتأشيرات بالمثل كما تفعل **روسيا** مع نظرائهم من **الولايات المتحدة**.

و)_ الاعتراف بأن **جورجيا** وغيرها من الدول الحليفة **للولايات المتحدة** في وسط وشرق أوروبا أكثر عُرضة للإعلام **الروسي** ، وتقديم الدعم لوسائل الإعلام المستقلة في هذه الدول.

6- البرامج الثنائية الأمريكية مع روسيا:

يطالب معدو التقرير في هذا الإطار بإلغاء اللجنة الرئاسية الثنائية بين **موسكو وواشنطن**، وإجراء مراجعة شاملة للبرامج المشتركة بين البلدين ، خاصةً تلك التي من المفترض أنها تدعم الديمقراطية في **روسيا**.

7-الدور الروسي المُدمر في المنظمات الدولية:

نظراً لفشل هذه المنظمات في تحقيق القيم التي تدعو إليها، يتعين على **الولايات المتحدة** دعم القيم التي تقوم على أساسها العضوية فيها ، وعزل **روسيا** أو تعليق عضويتها في بعضها، وإنشاء نظام لتقييم عضوية **روسيا** الحالية في تلك المنظمات.

8-الدفاع عن حلفاء واشنطن وتقليل النفوذ الروسي:

يشير التقرير إلى عدد من القضايا المتعلقة بهذا الأمر، وهي كالتالي:

1- مستقبل حلف الناتو:

حيث لا يختلف الهدف الروسي حالياً عما كان عليه إبان الاتحاد السوفيتي السابق ، وفقاً للدراسة، من رغبة في تحييد أو حل **حلف** "**الناتو**". لذلك يقترح كُتَّاب التقرير أن تقوم واشنطن بالآتي:

أ)_ التأكيد على وضوح هدف الحلف في الحفاظ على الأمن الجماعي ووحدة أراضي أعضائه.

ب)_ أن تنتقل بتدريب قوات "الناتو" في أوروبا من مكافحة عمليات التمرد إلى الأمن الجماعي.

ج)_ الضغط على الحلفاء لمزيد من الإنفاق على الأمن .

د)_ إشراك وزراء المالية في دورات "الناتو" لتوعيتهم بمدى أهمية الإنفاق العسكري.

2- أمن الدول الإسكندنافية ودول البلطيق:

يتحقق ذلك عن طريق إتباع الولايات المتحدة ما يلي:

أ)_ اتخاذ قرار بتوسيع قاعدة التجهيزات العسكرية في منطقة **البلطيق**.

ب)_ تحسين العلاقات الأمنية بين **الولايات المتحدة والسويد وفنلندا**.

ج)_ وضع قوات في منطقة بحر **البلطيق**.

د)_ زيادة التعاون في مجال الأمن الإلكتروني مع دول **البلطيق**.

هـ)_ الاستمرار في المناورات التدريبية المشتركة.

و)_ الالتزام ببناء نظام دفاع صاروخي **باليستي** قوي وسريع في أوروبا.

ز)_ تسهيل تصدير الغاز الطبيعي **الأمريكي** إلى دول **البلطيق**.

ي)_ استمرار المشاركة في بعثة القوات الجوية **بالبلطيق**.

3- التهديدات الروسية لوسط أوروبا:

تفتقر هذه المنطقة إلى وجود حيوي لقوات "**الناتو**"، ولذا يجب استمرار وجود "**الناتو**" في شرق أوروبا، وتطبيق سياسة السوق الحرة في مجال الطاقة لتقليل الاعتماد الأوروبي على روسيا، علاوة على بناء قاعدة دفاع صاروخي قوية في أوروبا.

4-النفوذ الروسي في البلقان واليونان وقبرص:

تستغل **موسكو** الظروف الداخلية لهذه الدول في فرض نفوذها. وبناءً عليه ينصح التقرير بالآتي:

أ)_ بقاء **الولايات المتحدة** فعَّالة في هذه المنطقة.

ب)_ الحفاظ على قوات "**الناتو**" في **كوسوفو**.

ج)_ توطيد العلاقات مع الحلفاء **الأوروبيين**.

د)_ إتباع إستراتيجية واقعية تجاه **اليونان وقبرص**، خاصةً فيما يتعلق بالشأن المالي.

هـ)_ حث **قبرص** على قطع علاقاتها مع **روسيا**.

5-الغزو الروسي لأوكرانيا:

هنا يكمن دور **الولايات المتحدة** في إمداد القوات العسكرية **الأوكرانية** بأسلحة دفاعية، وتوسيع نطاق القادة **الروس** المستهدفين في ظل قانون "**ماغنيتسكي**"، وهو القانون الذي يفرض عقوبات على مسئولين

روس متورطين في انتهاكات لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تشجيع التطور الاقتصادي والسياسي في **أوكرانيا**.

6-الاعتداء الروسي على جورجيا:

يتعين على الولايات المتحدة:

أ)_ دعم **الجورجيين** في الدفاع عن أنفسهم.

ب)_ الاستمرار في التدريبات العسكرية المشتركة.

ج)_ إنشاء علاقات مؤسسية بين **جورجيا** و"**الناتو**".

د)_ التأكيد على فشل **روسيا** في وقف إطلاق النار **بجورجيا**.

هـ)_ وضع **روسيا** في موقف المدافع في الأمم المتحدة.

و)_ الضغط على الاتحاد الأوروبي لفتح تأشيرات الدخول **للجورجيين**.

ي)_ تحسين استجابة **جورجيا** لحالات الطوارئ.

ز)_ تقليل الجمارك على السلع **الجورجية**.

7- الصراعات على أطراف روسيا:

حيث تتبع **موسكو** إستراتيجية لتجميد الصراعات لإحكام سيطرتها على المناطق المجاورة ، لذا يتعين أن تدرك **الولايات المتحدة** الخطر الناتج عن هذه الإستراتيجية ، وأن تنادي بعدم شرعية دفاع **روسيا** عن الأقليات ، مع التأكيد على الانتكاسات الناتجة عن التدخل **الروسي** في الدول المجاورة.

8-روسيا ووسط آسيا:

في حالة وقوع نزاعات لن تكون دول وسط آسيا قادرة على حماية نفسها، وبالتالي من الضروري أن تبقى **الولايات المتحدة** فعَّالة في هذه المنطقة، وأن تُولِي اهتماماً أكبر بالقضايا التي لا تتعلق بمصالحها المباشرة ، مع خلق منافسة وتنوع في المنطقة حتى لا تقع تحت هيمنة دولة واحدة ، فضلاً عن تطبيق إستراتيجية "**طريق الحرير الجديد**".

9-الدور الروسي في أفغانستان:

ينصح التقرير **الولايات المتحدة** في هذا الصدد بعدم الاعتماد كليةً على الدعم **الروسي** في **أفغانستان**، وأن تنفتح على الجهود الدبلوماسية الروسية في التعامل مع جيران أفغانستان طالما هدفها استقرار الدولة، مع التأكيد على إمكانية التعاون مع **موسكو** في المصالح المشتركة فقط.

10-علاقة روسيا بالهند:

قادت العلاقات الوثيقة بين **موسكو ونيودلهي** إلى تخلي **الهند** عن إدانة أي من الأعمال **الروسية** ، ومن ثم فعلى الإدارة الأمريكية أن تدرك الآتي:

أ)_ أن العلاقات **الروسية**- **الهندية** مشروع طويل الأمد يتأثر بالعلاقات **الهندية** - **الباكستانية**.

ب)_ زيادة **واشنطن** صادراتها الدفاعية والتعاون مع **الهند** لتقليل اعتماد الأخيرة على **روسيا**.

ج)_ الملاحظة الدقيقة للعلاقة الثلاثية بين **روسيا والهند والصين**.

د)_ عدم الاعتراض على التعاون **الروسي- الهندي** في **أفغانستان** ، طالما لا يتعارض مع الرؤية الأمريكية.

11-العلاقات الثنائية الروسية والتحديات الإقليمية:

عادت **روسيا** من جديد تتبع نفس **الاستراتيجية السوفيتية** في التدخل في كافة القضايا العالمية ليس من أجل تحقيق مصلحة مباشرة ، ولكن لإفساد الأمر أو لتحقيق تقدم على **الولايات المتحدة** في عدد من المناطق، كالتالي:

أ-النشاط الروسي في الشرق الأوسط:

يهدف إلى تقويض دور الولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية، ومن ثم يطالب معدو التقرير واشنطن بأن تندد بعلاقة موسكو الوثيقة مع كل من سوريا وإيران، وفرض عقوبات على الشركات والبنوك الروسية التي تمد دمشق وطهران بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، بالإضافة إلى وقف التعاون مع روسيا في إطار اللجنة الرباعية حتى تقطع موسكو علاقاتها بحركة "حماس".

ب-التهديدات الروسية لشمال شرق آسيا:

خاصةً في ظل تعاونها مع نظام الحكم في كوريا الشمالية، لذلك يجب التطبيق الكامل للقوانين الأمريكية لمعاقبة بيونج يانج وفرض عقوبات أكثر شدة عليها، مع تأكيد مساندة اليابان ضد الانتهاكات العسكرية الروسية.

ج-العلاقة بين روسيا والصين:

فالتقارب بين موسكو وبكين يخلق مجموعة من التحديات أمام واشنطن في عدد من المناطق مثل شرق ووسط آسيا والشرق الأوسط، وبالتالي فهذا الوضع يفرض على الولايات المتحدة أن تتفهم أن أي من الدولتين لن تقف بجوارها، مع ضرورة تقوية تحالفاتها لموزانة الوجود الروسي والصيني في أوروبا وآسيا.

د-النشاط الروسي المتزايد في وسط وجنوب القارة الأمريكية:

ثمة دول في هذه المنطقة تساعد روسيا في تنفيذ سياستها العدائية ضد الولايات المتحدة، وبالتالي يجب أن تدرك واشنطن أن تطويق روسيا في أمريكا اللاتينية يعني تطويق فنزويلا المعادية لها هي الأخرى، مع تقليل الاعتماد على وارداتها من البترول، وتفادي تحقيق كوبا لمكاسب عسكرية واستخباراتية.

هـ-التحدي الروسي لاستقرار القطب الشمالي:

تعمل روسيا على مزيد من عسكرة منطقة القطب الشمالي لتأمين مصادر الطاقة. ولمواجهة هذا التحدي يتعين على الولايات المتحدة التعاون مع حلفائها لتطوير استراتيجية "الناتو" في هذه المنطقة، وأن يكون هناك قوات أمريكية.

2-11-الإستراتيجية الكبرى: (نموذج الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية).

لفترة طويلة كان هناك مفهوم محدد **للإستراتيجية الكبرى** في **الولايات المتحدة**. كان ذلك يشكل نوعا من المظلة التي تخفي تحتها جميع الاستراتيجيات والعقائد المختلفة الأخرى والتي تعمل تحت وجهة نظر عالمية بشكل مشترك مع المصالح الأيديولوجية والوطنية . الخبير العسكري البريطاني **باسيل ليدل هارت**، الذي اشتهر من خلال كتابه "**الإستراتيجية: مدخل غير مباشر**".

دور **الإستراتيجية الكبرى** "هو تنسيق وتوجيه جميع موارد الأمة ، أو مجموعة من الدول، من أجل تحقيق الهدف السياسي للحرب"، في الوقت نفسه فإن القوة العسكرية للدولة هي إحدى الوسائل المستخدمة لإضعاف إرادة العدو، جنبا إلى جنب مع أنواع الضغوط الدبلوماسية والأيديولوجية والمالية والتجارية وغيرها. أحد الجوانب الهامة لهذا المفهوم هو تحضير النظام العالمي لما بعد الحرب في المستقبل، والتي تهدف إلى تحسين السلامة وتجنب مختلف المخاطر، بما في ذلك عدم الرضا المحتمل بين الأطراف المتحالفة في النظام العالمي المستقبلي.

يشير **المفهوم الحديث للإستراتيجية الكبرى** على حد سواء إلى الجوانب العسكرية وإلى أبعاد أخرى أكثر تعقيد ا، والتي تتعلق بعقيدة الأمن القومي ، **هاري يارجر** من معهد حفظ السلام والاستقرار في الجيش الأمريكي يعتقد أن المفهوم "هو فن وعلم لتطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية الاجتماعية والنفسية والعسكرية للدولة وفقا للتوجه السياسي من أجل إيجاد التأثيرات التي تحمي أو تعزز المصالح الوطنية للدولة والجهات الفاعلة في مختلف الظروف ".

وفقا للانعزاليين الجدد فإن **الولايات المتحدة الأمريكية** معرضة للخطر استراتيجيا ، وبالتالي يجب أن تكون جميع الالتزامات السياسة الخارجية بالحد الأدنى ويجب سحب جميع البرامج العسكرية من خارج البلاد ، ويجب أن تتوقف مشاركة الولايات المتحدة في الكتل العسكرية والسياسية الدولية.

الممثلون البارزون لهذه الإستراتيجية هم **إي لوردلينغر** و**ب. بوكانان** و**ت.كاربنتر**. على وجه الخصوص عرض **كاربنتر** ترك جميع المهام الأمنية في أوروبا للأوروبيين ، وتحويل أو حتى حل حلف شمال الأطلسي.

وضع أنصار **المدرسة الواقعية السياسية** نظرية التعامل الانتقائي، الذي يوفر الوجود العسكري الأمريكي في تلك البلدان التي تعتبر مهمة من الناحية الإستراتيجية ومن ناحية المصالح الوطنية . ويشمل هذا الاهتمام أيضا العمل على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنه يعتبر أن أي تدخل عسكري للدفاع عنهم هو أمر غير مقبول.

ويعتقد **الأمميون الليبراليون** أنه لا يجوز للولايات المتحدة أن تحافظ ولا أن تنفق على تفوقها دون الحاجة لذلك. يجب على الولايات المتحدة أن تستثمر في هذا التفوق وتتشارك مع الحلفاء.

ينبغي أن تستخدم الطاقات **لأغراض الليبرالية** بشكل واضح، لأن الأممية الليبرالية تؤكد أن الليبرالية السياسية والاقتصادية ممكنة لجميع الدول الأخرى أيضا، ذلك لن يحدث على الفور، ولكن بعد فترة طويلة من التنمية. على سبيل المثال، كان الهدف من أنشطة إدارة **كلينتون** هو التوسع بالمشاركة بين جميع المجتمعات الديمقراطية ذات اقتصادات السوق الحر. بالنسبة للأمميين الليبراليين، فإن التحدي الرئيسي هو حقيقة أن الولايات المتحدة لا تستخدم تفوقها لبناء عالم يعتمد النظام الليبرالي، ولكن لبناء نظام إمبراطوري.

وأضاف الأمميون الليبراليون بعض التحديات العابرة للحدود الوطنية وغير التقليدية ، والتي تتركز في الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى التهديدات التقليدية ، وبالتالي فإن بناء نظام عالمي جديد يتطلب التعاون من خلال التعددية والمساعدة الدولية لمنظمات محددة ، التعددية هي الإستراتيجية التي تم الإعلان عنها في أولويات الرئيس **باراك أوباما**. الآن يمكننا أن نرى أن هذه البراعة لا تتجلى فقط في الاستمرار باحتلال **العراق**، ولكن أيضا في حرب جديدة في **أفغانستان**، فضلا عن قصف **ليبيا** ومحاولة تدمير **سوريا** وانقلاب في **أوكرانيا** وما شابه ذلك من التحريض في البلدان الأخرى. ينبغي أن يكون الدور

الرئيسي هو توفير الأمن للمجتمعات الديمقراطية عبر الأطلسي، (أي توسع **الناتو**). الأمميون الليبراليون يوافقون على إمكانية بناء شيء مشابه لذلك الذي تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية.

بالنسبة لتلك الجماعات التي تدعو لـ **إستراتيجية أميركية** تعتمد عقيدة التفوق، الهدف لديهم هو الدفاع عن الهيمنة التي تضمن المصالح **الأميركية** في أفضل حال.

ونتيجة لذلك، من المهم الحفاظ على وضعية " **الأحادية القطبية**". لذلك فمن الضروري منع ظهور أية قوة مساوية أو حتى تطمح لأن تكون على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، مثل **الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا**، أي عمل من اللاعبين الرئيسيين في العالم يهدف إلى التعاون ويحمل في طياته دلائل على التوازن مع **الولايات المتحدة** يجب الشك فيه. ينظر لهذه المجموعة من الدول بأنها دول منبوذة، أما التهديدات غير التقليدية فهي لا تزعجهم. الحفاظ على الهيمنة الاقتصادية هو ما يعني قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا الهيمنة العسكرية على هذه المجموعة أيضا.

استخدم مصطلح "الإمبراطورية" في السابق بالمعنى السلبي لانتقاد السياسة الخارجية للولايات المتحدة ولوصف الاتحاد السوفيتي. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تكيف القوميون والمحافظون الجدد الأمريكيون مع الظروف الجديدة.

أصبحت الدلالات التاريخية السلبية لمعتنقي فكرة الإمبراطورية الأمريكية من الماضي، لأن الإمبراطورية الأمريكية الليبرالية "الجيدة" قاومت في حين اختفت إمبراطورية "الشر" القديمة.

وأشار **ماكس بوت** أن " الإمبريالية الأمريكية كانت أعظم قوة للخير في العالم خلال القرن الماضي".

مفكر آخر من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، **روبرت كاغان** كان يدعو الولايات المتحدة "بإمبراطورية الخير"، أدخل هذا المفهوم في أحد مقالاته في مجلة السياسة الخارجية. أنصار الإمبراطورية الأمريكية يعتقدون أنه نتيجة للحرب الباردة، لم تقتصر الولايات المتحدة على القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة، بل أصبحت كقوة إمبريالية. وفقا **لأندرو روس**، الذي يعتمد مزيجا في نظريته من الواقعية الهجومية واستقرار الهيمنة. آلية مراقبة النظام العالمي تتوافق مع آلية سيطرة الإمبراطورية الأمريكية، حتى أن النظام العالمي الجديد هو أمر أمريكي، وما هو جيد لأمريكا، هو جيد لجميع الآخرين.

لا يوجد خلافات خطيرة بين مصالح **الولايات المتحدة** وبين مصالح الدول الأخرى في العالم من وجهة نظر **الإمبريالية الأمريكية**. يجب أن تتحول **العولمة** إلى نوع من **الأمركة**. إدارة وتوسيع وتعزيز العولمة هو إدارة وتوسيع وتعزيز الحكم الإمبراطوري الأمريكي. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون حرة ويحق لها أن تفعل ما تريد، لذلك فكل ما حدث بعد **11 سبتمبر**، الهجوم على **أفغانستان** وإعلان الحرب على الإرهاب وغزو **العراق** كان من أجل العالم. الحروب الصغيرة وتصرفات الشرطة الإمبراطورية في الولايات المتحدة لا تحتاج إذنا من أحد.

وعلاوة على ذلك، خلال العقد الماضي في إطار الإستراتيجية الكبرى، تم التركيز بشكل خاص على عنصر المعلومات. يستخدم خبراء الولايات المتحدة **النوسفير** (المجال الفكري) على نطاق أقصى، ويشمل الأفكار والمعلومات والاتصالات ، بحيث تصبح السيطرة عليه وصفة لتحقيق النصر في الصراعات المستقبلية.

في دراسة نشرتها جامعة السلاح الجوي الأميركي، تظهر أهمية البعد النفسي في **الإستراتيجية الأمريكية** وتشير إلى أن العمليات النفسية والسياسية يجب أن تكون موجهة ليس ضد العدو فقط ، بل

ضد الدول المحايدة والحليفة ، وهو ما يعني أن واشنطن تستخدم أشكال التخريب وطريقة "**القوة الناعمة**" ليس فقط ضد الدول التي تم تحديدها على أنها تهديد، بل ضد جميع البلدان في العالم.

12_مستويات الإستراتيجية:

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية ، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية تتمثل في:

1- 12-المستوى الإستراتيجي:

أو ما يسمى بالمستوى السياسي العسكري، وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيو_سياسية والجيو_ستراتيجية لوحداتها الدولية . فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

2-12- الإستراتيجية الشاملة:

وهي تهتم بكل قطاعات الدولة ، وهدفها خدمة السياسية الوطنية في ايجاد المكانة المناسبة للدولة وتحسينها في النظام الدولي ، من خلال تنمية قطاعاتها المختلفة .

3- 12-إستراتيجية الأمن القومي:

وهدفها تنسيق الإمكانيات القومية، (دبلوماسية ،اقتصادية ،عسكرية ، وإعلامية) ، لتحقيق الأهداف التي تساهم فالأمن القومي.

12-4-الإستراتيجية العليا:

وهدفها هو تنسيق كل موارد الأمة أو مجموعة من الأمم ، لتحقيق الهدف السياسي من الحرب.

12-5-الإستراتيجية العسكرية القومية :

وهدفها تطوير مفاهيم إستراتيجية متكاملة، وسبل العمل الموجهة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية والإستراتيجية باستعمال القوة العسكرية في الحرب ، لتحقيق أهداف إستراتيجية تساهم في تحقيق أهداف الحرب.

12-6-الإستراتيجية التطبيقية أو الميدانية:

وهي الإستراتيجية التي تحدد الطريقة التي تستعمل بها القوة العسكرية في الحرب ، لتحقيق أهداف إستراتيجية تساهم في تحقيق أهداف الحرب.[1]

[1] حسين سنطوح ، "الإستراتيجية دراسة وفن" ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد 04، (جويلية ، 2007) ، ص 60.

هذه المستويات قد تختلف تسميتها ، وقد تتداخل فيما بينها أحيانا ، والأهم من هذا أنها تبرز الطبيعة المرنة لمفهوم الإستراتيجية وقدرته على التمدد.[1]

13_وسائل الإستراتيجية:

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة والناجحة مهما كانت درجة تماسكها المعرفي وواقعية طرحها النظري ومثالية تصورها الفكري إذا لم تسندها الوسائل والإمكانيات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية، وتتمثل هذه الوسائل في مادية ومعنوية نشرحها في ما يلي:

13-1- الوسائل المادية:

يقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية، والوسائل العسكرية ،كل هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير فإنها تمنح للدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.

13-2- الوسائل المعنوية:

تنطوي الوسائل المعنوية على منظومة الأفكار الإيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق تماسكها الداخلي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية وحماية مصالحها الوطنية، فالسياسة الخارجية التي تنطوي على سلوك دولة ما حيال محيطها الخارجي تقوم عادة على وسائل الإقناع والدبلوماسية والتحالفات. وهي في

[1] حسين سنطوح ، **مرجع سابق** ، ص61.

جملتها وسائل معنوية تعتمد على المهارة ومنظومة القيم المغرية للأطراف الأخرى والقادرة على استقطاب الحلفاء وعزل المناوئين ودحر الأعداء.

المحور الرابع: نماذج مختارة عن استراتيجيات السياسة الخارجية لبعض الدول.

1-الإستراتيجية الخارجية الروسية:

1-1-المقتربات النظرية المفسرة للإستراتيجية الروسية:

أولاَ: نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان:

تتلخص نظرية **ماهان** حول القوة البحرية بأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية، وقد أكد **ماهان** على أهمية التطور البحري في تاريخ الدول، كما أكد أن أهم عامل جفل في يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي النى تمتلكها الدولة بقدر ما يكمن في طول السواحل والموانئ التي تسيطر عليها، حيث يعتبر بأن قوى البحر هي النى تتفوق دائما على قوى البر، كون قوى البحر أكثر حصانة لإحاطة المياه بها من كل جانب، وهي التي تتحكم في حركة التجار البحرية أثناء السلام والحرب، كما يؤكد **ماهان** من خلال العديد من كتاباته أن الشرط الأساسي للقوة العالمية هو التحكم في البحر فلقد كان مقتنعا بأن القوة البحرية في المحيطات لها اليد العليا في ترجيح الصراع في أي مشكلة عالمية ، كما يربط **ماهان** القوة البحرية ربطا وثيقا بالتوجه البحري والتجاري للدول المعنية على الرغم من قلة عددها، ولكن حتى إن استطاعت الشروط الفيزيائية تفسير نشوء القوى البحرية إلا ألها لم تكن حاسمة لذلك فهو يستدعي عوامل أخرى كتوسيع الأرض، وحجم السكان، والطابع الوطني، والبنية السياسية التي لم يعد تجمعها معزل للتطور التاريخي للقوي البحرية.[1]

[1] نصري دياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا** (عمان، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع،2010) ،ص ص57 -58.

كما يرى **ماهان** أن تحليل موقف الدولة ووضعها الجيوبولتيكي يجب أن يتم على أساس ست بنود:[1]

1-الموقع الجغرافي للدولة، انفتاحها على البحار، إمكانية إجراء الاتصالات البحرية مع الدول الأخرى، مدى امتداد الحدود البرية، القدر على بسط السيطرة على المناطق الهامة استراتيجيا، قدرة الدولة على تهديد أراضي العدو بأسطولها.

2-الهيئة الفيزيائية للدولة أي هيئة الشُطأن البحرية، وإعداد الموانئ المتموضعة عليها فبهذا يرتبط ازدهار التجارة الإستراتيجية الدفاعية.

3- امتداد مساحة الأرضي، وهي تعادل امتداد الخط الساحلي.

4- العدد الإحصائي للسكان، ويكتسب أهميته على مقدر الشعب على العمل بالتجارة.

5- الطابع القومي، بما فيه مقدرة الشعب على العمل بالتجارة، حيث أن القوة البحرية تعتمد التجار السلمية والواسعة

6- الطابع السلمي للإدارة، وبه ترتبط إعادة توجيه أفضل المصادر الطبيعية والبشرية نحو إنشاء القوة البحرية القادرة.

وقد أضاف **ماهان** أن الدولة التي تقع على البحر يجب أن يكون لديها قوة بحرية مدعمة بجيوش برية ليس في أراضيها فحسب بل، وفي قواعد خارج حدودها حتى يمكنها أن تدفع الخطر من أراضيها قبل أن يصل إلى أراضيها.

[1] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر :عماد حاتم، (لبنان: دار الكتاب للنشر ، 2004) ، ص 112

وتنبأ **ماهان** بأن كلا من بريطانيا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة سوف تجد من مصلحتها السيطرة على العديد من مناطق العالم خاصة الإتحاد السوفيتي والصين، وكان يرى أنه لابد من وجود عازل بحري بين أمريكا وروسيا بحيث تسيطر أمريكا على البحار والمحيطات، وأن لا تدع القوى المعادية تنزل إلى مياه المحيطات، كما فسر **ماهان** ذلك في مدى حرص روسيا في القرن **19** م للوصول إلى المياه الدافئة (البحار المفتوحة)، وهذا ما فسره حرص الإتحاد السوفيتي بعد الحرب العالية الثانية على توطيد علاقاته بكثير من الدول ذات الموانئ البحرية الإستراتيجية المسيطرة على الملاحة البحرية العالمية مثل :كوبا في البحر الكاريبي، مصر متحكمة في قناة السويس، اليمن متحكمة في مدخل البحر الأحمر ، وفي هذا الإطار يؤكد **ماهان** أن **أورواسيا** هي أهم جزء في العالم الشمالي، وأن[1] روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا، وأكد أنها ذات منعة ضد المهاجمين، بل شعر أن من غير المكن مهاجمتها، ومع ذلك فهو يرى في هذا الموقع الأرضي المنيع مساوئ معينة أهمها أنها كتلة أرضية محبوسة، كما يعتقد بأن روسيا هي الدولة التي تتمتع بالسيادة القارية في قلب قارة أواسيا، وفي نظري كان لا يمكن اقتحام روسيا علاوة على أن موقعها القاري المحبوس يتمتع بمزايا كثيرة، كما أن له بعض العيوب، وأن العقبات الطبيعية تحد من حركة روسيا، وأن المسافات الطويلة، وعدم تقدم شبكات النقل بما يعرقل تماسكها بسبب موقعها الجغرافي المحبوس، وقرر أن روسيا تعاني من صعوبة جغرافيتها، ومن تم يمكن على الأقل احتوائها إن لم يكن في الإمكان تحطيمها.

كما استخلص **ماهان** من أعماله ثلاثة قناعات متكاملة تخضع أحيانا للمراجعة .[2]

[1] حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية** (القاهرة: جمهورية مصر العربية، الدار المصرية اللبنانية ،2009)، ص ص 2015-2016.

[2] جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية :النظريات الجيوسياسية**، تر :قاسم المقداد، ط1 (دار نينوى للدراسات والنشروالتوزيع ، 2014)، ص141 .

1- القناعة بتفوق القوة البحرية لأن التعارض بين القوة البحرية والبرية — القارية – هو المحرك الأساسي لتاريخ الأمم، ويتابع **ماهان** مؤكدا على تفوق القوة البحرية في كل الاتجاهات وهو ما يسمح لها بالإحاطة بخصمها، وهذا التفوق يمر عبر أحكام السيطرة على البحار والتحكم بالخطوط البحرية، مما يضطر القوة المحيطية إلى أن تكون متواجدة على الصعيد العالمي بشكل يقارب نزعة الهيمنة.

2- السيطرة على البحار من خلال عدم تشتيت الأسطول الوطني بين البحار والمحيطات ليبقى دائما قويا في المناطق الحساسة

3-الدفاع عن الخطوط البحرية، حيث يعتبر بأن الاتصالات تشكل أهم عنصر في الاسراتيجية السياسية أو العسكرية ومهما يكن فانه من الواضح أن الثنائية المكانية التي أسس **ماهان** عليها مسوغاته قد خفت حدتها اليوم، إذ أصبحت القوة العالمية المهيمنة تربط القوة البحرية بالقوة القارية، وهو ما أدي الاتحاد السوفياتي حينما أراد أن يقوم بدوره العالمي.

ثانيا: نظرية قلب العالم لهارفورد ماكندر(1861-1947)

يعتبر **ماكندر** أول من وضع نسقا تصوريا للتفكير في العالم كوحدة سياسية واحدة قابلة للتحكم وحاول أن يقدم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى وكيفية إدارتها، بحيث تعد نظرية قلب العالم **Heartland** التي جاء بها أول نظرية عامة في الإستراتيجية العامة، كما أنها إحدى النظريات المعروفة في مجال القوى العالمية وقد جاء بهذه النظرية في مقال له تحت عنوان : محور الإرتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ the geygraphical pivot of history [1] كما أنها إحدى النظريات المختصة بمجال صراع القوى العالمية تنظر إلى العالم ككل نظرة كوكبية، كما وجد أن الماء يشغل ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية، بينما يشغل اليابس ربع مساحتها فقط، كما وجد أن قارات العالم القديم الثلاث) أسيا، ، وأفريقيا

[1] نصري دياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مرجع سبق ذكره**، ص52

وأوروبا (تشغل ثلثي مساحة اليابس، ويسكن هذه القارات الثلاث نحو **90%** بينما لا يسكن القارات الأخرى سوى **10 %** من سكان العالم،[1] كما اعتبر قادت العالم القديم الثلاث قارة واحدة أطلق عليها جزيرة العالم التي تمثلها كل من أوروبا، أسيا وأفريقيا، ويرى **ماكندر** أن من يستطع أن يسيطر على هذه جزيرة العالم فانه يستطيع أن يرد العالم، وأن أية قوة بحرية لن تقف في وجه القوة البرية بحكم أن الأخيرة ستكون مسيطرة على هوامش الجزيرة العالمية بما في ذلك القواعد البحرية، كما أن القوة البرية بما تمتلك من إمكانيات بشرية وموارد طبيعية سكون في مركز أقوى يمكنها من غزو أي قارة أخرى وفرض السيطرة عليها.

كما يؤكد **ماكندر** على الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، والمركزية مفهوم نسبي ويمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، إلا أن القارة الأوراسية تقع في مركز العالم، ويقع في مركزها قلب العالم **Heartland** هو تجمع الكتل القارية للأوراسيا، وهذا الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة على العالم بأسره، كما يعتبر **Heartland** هو المنطقة الأكثر أهمية في السياق الأعم ضمن حدود الجزيرة العالمية، وعلى هذا يقوم **ماكندر** بتدريج المدى الكوني عبر نظام الدوائر المتحدة المركز، وأطلق **ماكندر** على المنطقة الوسطى في الجزيرة العالمية اسم منطقة الارتكاز وقد عدل هذا الاصطلاح فيما بعد إلى قلب الأرض **Heartland**

ويلاحظ أن **فيرجريف** هو الذي سبقه في استخدام هذا المصطلح، ويسمى بأرض القلب، بعد ذلك يأتي الهلال الداخلي أو الحدي وهو الطوق المتطابق مع مجالات الحافة في القارة الأوراسية والهلال الداخلي يمثل وفقا لـــ **ماكندر** منطقة حضارة ذات تطور أكثر كثافة، يلي ذلك المنطقة الأبعد نحو الخارج

[1] حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره**، ص208

الهلال الخارجي أو الجزيري، وهي منطقة خارجية بصفة كلية بالنسبة للكتلة القارية للجزيرة العالمية، ويمكن تفصيل قلب العالم وفق ما يلي:[1]

1- قلب الأرض:

يوجد فيه مساحة كبيرة من الأحواض النهرية الداخلية أو المتجهة صوب القطب الشمالي في أوراسيا، وتلك هي المنطقة الممتدة من نهر **الفولغا** غربا إلى سيبيريا الشرقية في الشرق، ومن جبال **الهمالايا** في الجنوب إلى منطقة القطب الشمالي في الجنوب . أشار **ماكندر** أن الملامح المميزة لقلب العالم إنها منطقة محاطة من ثلاث جهات بجبال ويحدها المحيط المتجمد في الجهة الأربعة، مما جعلها حصنا طبيعيا من الصعب الوصول إليه وبالتالي فهو مكان آمن.

2- الهلال الداخلي:

الذي يحيط بقلب العالم ويتضمن أوروبا غرب الأورال وجنوب غرب آسيا خارج الأرضي الإيرانية والهند وجنوب شرق آسيا ومعظم الصين.

3- الهلال الخارجي:

ويضم قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبريطانيا واليابان.

أعاد **ماكندر** في سنة **1943** صياغة أفكاره عن نظرية قلب العالم، حيث تصور منطقه ارتكاز أخري ولو أنها حسب رأيه أقل أهمية من سابقتها وسماها القلب الجنوبي وتتكون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن مياه هذا القلب تفيض من الهضاب الداخلية إلى كل من النيجر والكونغو والزمبيزي والأولانج واللمبوبو، وتصلح الأجزاء العليا لهذه الأنهار كلها للملاحة إلى مسافات طويلة، وثمة

[1] صبري فارس الهيتي، **دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس**،(الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012)، ص 210.

وجه شبه بين منطقتي القطب الشمالية والجنوبية ذلك أن كلا منهما يوجد به غابات وحشائش كثيرة . يتصل القطبان الشمالي والجنوبي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب، وبلاد العرب في رأي **ماكندر** هي تلك التي تمتد من لنيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا، ومن سفوح جبال **طوروس** شمالا حتى خليج عدن جنوبا أي حوالي **1800** ميل وتمتاز هذه المنطقة بوجود ثلاث طرق مائية وهي النيل والبحر الأحمر، نهر الفرات والخليج العربي، كما أن بلاد العرب نفسها تكون طريقا بريا بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي .[1]

أما التعديل الثاني الذي أدخله **ماكندر** على نظريته وهو استبعاد(أرض لينا) نسبة إلى نهر لينا في منطقة القلب وهي تقع إلى الشرق من نهر ينسى لقلة أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، ورأى أيضا **أن** الدول على شاطئ الأطلنطي الشمالي، غرب أوربا وأمريكا الشمالية ترتبط بروابط وثيقة وذات قوة صناعية وعسكرية جبارة، واعتبرها منطقة جيو إستراتيجية خطيرة، واستحدث اصطلاح جديد هو الحوض الأوسط ويقصد به شمال المحيط الأطلنطي وشرق الولايات المتحدة وغرب أوروبا.

أما على المستوى السياسي فكان ذلك يعني الاعتراف بالدور القيادي لروسيا في المفهوم الاستراتيجي، حيث يقول **ماكندر** : تحتل روسيا في هذا العالم موقعا استراتيجيا مركزيا هو المربع الذي ينسب لألمانيا في أوروبا، وبإمكانها أن تسدد الضربات وأن تستقبلها في الوقت نفسه من كافة الاتجاهات باستثناء الشمال، والتطور النهائي لحركيتها والمربط بالسكك الحديدية ليس إلا مسألة وقت، ويرى **ماكندر** في هذا السياق أن المهمة الأولى للجيوبولتيكا الانجلو ساكسونية هي الحيلولة دون تشكل الاتحاد الاستراتيجي القاري حول المحور الجغرافي للتاريخ، وعليه فان إستراتيجية قوى الهلال الخارجي تتمثل في انتزاع أكبر قدر ممكن من الأماد الشاطئية من**Heartland** ووضعها تحت سيطرة الحضارة الجزيرية

[1] نصري دياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مرجع سابق**، ص ص 56-57.

ثالثا: النظرية الجيو_ بوليتيكية.

يرى أصحاب هذه المدرسة أن الحكومة الروسية بالغت في التوجيه نحو الغرب، بينما أهم احتياجات روسيا هي في الشرق والجنوب الأوراسي الذي يعتبر أساس الهوية الحضارية . وهي التي تستطيع من خلالها التحرك بأكثر مرونة وقدرة على التأثير.

مؤكدين على أن الحفاظ على الهوية **السلافية** ، الطموح الأوراسي يكون عبر الأطراف البرية والوصول إلى المياه الدافئة يتم عبر الحفاظ على أوكرانيا، ودليلهم في ذلك الصراع الدائم بين الشرق والغرب لأهميته الجيو_بولتيكية .

إن الدعوة إلى الأولوية الأوراسية، وبعث الهوية الوطنية الروسية، هو أنجع لروسيا حسب **دوستوفيسكي** الذي يعتبر أن نفوذ روسيا في آسيا أفضل من أوربا، حيث قال: "**في أوربا نحبس أنفسنا طفليين أما في آسيا فنستطيع أن نمشي كالأسياد**"[1]

من خلال دراسة هذا المبحث والمتمثل في الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية الروسية خلصنا إلى أن وضوح التصورات الإستراتيجية الروسية بخصوص ضرورة استرجاع الهيبة والمكانة الدولية الضائعتين والحفاظ على مصالح الأمن القومي الروسي باستعمال كل الوسائل الناعمة والصلبة عكس ما كان موجودا في الفترة السابقة التي غابت فيها الرؤى الإستراتيجية الواضحة لمستقبل روسيا الاتحادية في النظام الدولي.

[1] - Richard sakawa, **russian politics and society**, london&new York: routledge taylor&francis group, fourth edition, 2008, p, 378 .

1_2_محددات الإستراتيجية الروسية:

أ)- المحددات الداخلية للإستراتيجية :

تعد المحددات الداخلية من أهم عوامل تكوين أي إستراتيجية، فاتساع المساحة والطبيعة البشرية وخصوصية التقاليد الاجتماعية والموقع الجغرافي وكذا الجانب الاقتصادي والعسكري من أبرز محددات لتكوين أي إستراتيجية والإستراتيجية الروسية كغيرها من الإستراتيجيات تهتم بهذه المتغيرات.

_ المحدد الجغرافي :

تعد المتغيرات الجغرافية، لاسيما الموقع الجغرافي ، عنصرا فاعلا في التأثير في السياسة الخارجية للدول، وعلى الرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الأسلحة ووسائل الاتصال والمواصلات المعاصرة ، فإنه مازال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر ، فهو ما يزال يؤثر في أفعال النخبة الحاكمة ، وإن كان هذا التأثير يتوقف على مدى إدراك أهمية هذا المتغير وتفسيره لدى صانع القرار ، ويعود هذا إلى سببين : أولهما أن الواقع الجغرافي للدولة يرتب أحيانا مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا ، وذلك بفعل تمتع الجغرافية بالثبات النسبي والثاني هو دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول ، وانعكاس ذلك على نوعية علاقتها بالدول الأخرى ولاسيما القريبة منها جغرافيا .

فتأثير المتغيرات الجغرافية على روسيا يكمن في موقعها الجغرافي الحالي التي تعد الوريثة للاتحاد السوفيتي السابق.[1]

[1] لمى مضر جرئ الإمارة ، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** ، (الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2005) ، ص 15

حيث تقع روسيا الاتحادية في نصف الكرة الأرضية الشمالي ، وتعد روسيا أكبر الدول ، حيث تبلغ مساحتها **17075 ,4** ألف كيلو مترا مربعا ، الجزء الأوروبي من روسيا (يمثل ربع مساحة الدولة) يقع في أوروبا الشرقية ، ويسمى الجزء الأوروبي لروسيا أما المنطقة الواقعة شرق جبال الأورال (وتمثل ثلاثة أرباع مساحة الدولة) تسمى الجزء الآسيوي لروسيا ، ويقع حوالي **18%** من أراضي روسيا في نطاق الدائرة القطبية الشمالية ، تطل روسيا على ثلاثة محيطات :المحيط القطبي المتجمد شمالا والأطلنطي غربا والهادي شرقا ولديها أطول حدود تبلغ **62,3** ألف كيلومترا ، منها **12,6** ألف كيلومترا من الحدود البرية و**37,7** ألف كيلومتر من الحدود البحرية .

يتراوح مناخ روسيا بين رطب قاري في معظم روسيا الأوروبية ، وشبه قطبي شمالي في سيبيريا ، ومناخ قارص في القطب الشمالي ، تعتبر حالة التجمد السائدة في أغلبية سيبيريا العائق الأعظم أمام التنمية ، فضلا عن أن الظروف المناخية القاسية ، والتضاريس ، وبعد المسافة تعيق استغلال الموارد الطبيعية .[1]

وبهذا ومن خلال نظرة واحدة إلى الخريطة سنلاحظ أن الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية هو موقع قاري بكل ما ينطوي عليه هذا الموقع من أسباب القوة والضعف ، صحيح أن هذا الموقع يتيح لها مزايا إستراتيجية لا يستهان بها إلا انه ليس بالموقع الجغرافي المثالي من حيث السيطرة وبسط النفوذ فقد حرمت البلاد من تأثير البحار ، كما حرمت من الموانئ الجيدة التي تطل على بحار دافئة صالحة وعلى صلة ميسورة بالعالم الخارجي ، وهي المعاناة نفسها للاتحاد السوفيتي .[2]

_ المحدد السكاني :

[1] مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص . 147 .

[2] مضر الإمارة ، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003 ، مرجع سابق** ، ص . 16 .

يعتبر المتغير البشري من أهم مقومات قوة الدولة، إذ يمثل ركن من أركان قيام الدولة، فتعد الشعوب المتجانسة أقوى من الشعوب التي لا تعرف وحدة متجانسة. فوجود أي إختلاف مهما كانت ستقلل من قوة الدولة، كما تساهم العوامل الثقافية والسلوك السياسي في تحديد وإبراز السلوك المجتمعي ككل.

تحتل روسيا من حيث السكان المرتبة الخامسة بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا حيث بلغ عدد سكانها **148** مليون و**800** ألف نسمة منهم **130** مليون ذو أصول روسية **73** % منهم يعيشون في المناطق الحضرية ، أكثر من 5 ملايين من التتار ، ما يقارب **4** ملايين من الأوكرانيين ، **1,7** مليون من تشوفاش و**1,7** مليون يهودي ، ما يقارب **1,3** مليون باشكير ، أكثر من مليون بيلاروسيين وأكثر من مليون من المولدفيين ، تعد روسيا مجتمعا متعدد الأعراق وتشمل أكبر المجموعات العرقية الروس بنسبة **81,5** % والتتار **3,8**% والأوكرانيين **3**% ، التشوفاش **1.2**% الباشكيرية **0,9**% ، البلاروسيين **0,7**% ، المولدفيين **0,7**% وأكثر من **80**% من السكان يتحدثون اللغة الروسية الأصلية ، أما عن اللغات الأخرى تستخدم في مناطق الأقليات العرقية ، كما أن لروسيا تنوع ديني تمثل في الديانتين الرئيسيتين الأرثوذكسية المسيحية والإسلام ، يبلغ عدد المسلمين في روسيا **19** مليون مسلم فهي تعد ثاني أكبر ديانة في روسيا ومعظمها في "باشكورتوستان" ، "داغستان "، "كباردا "، "بلكاريا"، "أوسيتيا الشمالية" ، "تتارستان" ، "أنغوشيا" و"الشيشان"، وقد واجه الكرملين عدد من القوميات الإسلامية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا وبخاصة في منطقة القوقاز ، مما انعكس سلبا على علاقاته معهم جميعا ، وخاض الحرب مرتين في الشيشان.

وقد أدرك القادة الروس دور هذه الفئة المسلمة وما تلعبه داخليا وخارجيا بانضمام روسيا إلى منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب ، فضلا على أن الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين** " كان أول من اعترف

رسميا بأن روسيا هي بلد إسلامي إضافة إلى أبعادها الأخرى حيث قال: [1] " **إن المسلمين في روسيا لديهم كل الحق للشعور بأنهم جزء من الأمة الإسلامية العالمية ، وأن روسيا كانت ولا تزال حليفا جيو سياسي للإسلام** " ، وما يلاحظ أن الرئيس " **فلاديمير بوتين** " قد واصل على منوال الرئيس " ديمتري ميدفيديف " **يوم أن قال** " **إن روسيا بصفتها عضوا مراقبا في منظمة المؤتمر الإسلامي عازمة على مواصلة توسيع الحوار البناء مع العالم الإسلامي ، أنني متأكد من أن هذا الانخراط النشط سيسهم في خلق نظام أكثر إنصافا في العلاقات الدولية وحل النزاعات على الصعيدين العالمي والإقليمي** ".[2]

_ المحدد الاقتصادي:

استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها ، وبالذات خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، واعتماده قواعد اقتصاد السوق وإنشاء قوة شرائية لدى المستهلكين وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال وخفض الضرائب ، أن يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء ، إن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوروبا ، واتساع نشاط الرأسمال الروسي العام والخاص خارج حدود روسيا نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي .[3]

رغم أن حجم الاقتصاد الروسي يبلغ نصف حجم الاقتصاد السوفيتي سابقا إلا أن الموجودات الاقتصادية وأصولها الثابتة في روسيا عظيمة الحجم ، وتملك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم والمطلوبة للصناعات الحديثة ، وتعتبر جبال " الأورال " الغنية بكميات هائلة من

---

[1] رسلان غوربانوف ، عبد الله رينات محمدوف ، **المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2012) ، ص ص.3،2.

[2] **المكان نفسه.**

[3] لمى مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص . 149 .

النفط والغاز الطبيعي والفحم والأخشاب من أهم مناطق احتياطات الموارد الخام في روسيا ، مما يجعل روسيا في طليعة الدول الغنية في المواد الخام المختلفة ، ويعتبر النفط والغاز من أهم مصادر العملة الصعبة لروسيا ، كما أن روسيا تنتج وتصدر العديد من المعادن الأخرى ، مثل الذهب وأنواع الوقود المختلفة ، وقد ورثت روسيا معظم الصناعات العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق ، وتعتبر صناعة السلاح في روسيا أكبر المنتجات الصناعية المصدرة إلى العالم . [1]

أما عن النمو الاقتصادي فقد بلغ سنة **2002** ما يعادل **4,7%** ليقفز سنة **2003** إلى **7,3%** والى **7,1** % سنة **2004**، و**5,8%** سنة **2005** ما يبين عودتها إلى الساحة الاقتصادية الدولية غير أن هذا الرجوع تم بفعل الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول والغاز باعتبارهما يشكلان المصدر الاستراتيجي في الصادرات ،وهذا من خلال إنتاج بلغ 7,3 مليون برميل في اليوم الواحد من أوت 2003 ما جعل روسيا تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج وثاني أكبر مصدر للبترول الخام الشيء الذي يصنف روسيا ضمن قائمة الدول البترولية ، هذا بالنظر إلى الإدارة السياسية المعلنة لرفع إنتاجها إلى 150 مليون طن مع بداية 2020.

واحتلال مرتبة المنتج والمصدر الأول للطاقة طوال القرن الواحد والعشرين ، كذلك تعتمد روسيا على هذه الموارد لتسديد الديون الخارجية بحيث تذهب **50%** من المداخيل لهذا الغرض، أيضا ترتكز الإستراتيجية الطاقوية الروسية على السوق الأوروبية حيث تزوده ب **50%** من حاجياته من البترول كوسيلة لتنويع الزبائن وعدم البقاء تحت رحمة الزبون الأمريكي ، وتستحوذ روسيا على **26,7** % من احتياطي الغاز في العالم وبالتالي فهي تعتبر أول منج للغاز في العالم بنسبة **22.1** % من الإنتاج العالمي الشيء الذي يعتبر ورقة رابحة بالنسبة للقادة الروس خاصة في الوقت الذي تعرف فيه منطقة

[1] أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية** (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2011) ، ص ص . 105 ، 106

الشرق الأوسط حالة من عدم الاستقرار .كما قام الرئيس " **فلاديمير بوتين**" في **16 ماي 2003** بتطوير الروابط الاقتصادية مع "دول كومنولث الدول المستقلة " (*).[1]

وبفضل الأسعار المرتفعة لبرميل النفط كان نمو ناتج المحلي الإجمالي في عام **2013** في روسيا **1,3** % في ظل سعر **108** دولارات لبرميل النفط ، وفي عام **2014** بلغ هذا النمو **0,6** % فقط عندما كان سعر برميل النفط حوالي **98** دولارا ، علما بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة **2012** كان نحو **3,4** % ، بينما كان المعدل المتوسط لنمو هذا المؤشر حوالي **7**% سنويا خلال الفترة من **2000** وحتى **2007** آنذاك.[2]

الملاحظ أن المتغيرات الاقتصادية في روسيا كانت وما تزال أحد العوامل التي تؤدي دورا في رسم الإستراتيجية الروسية ، فكلما وجدت روسيا أن إقامة علاقات مع أي دولة ستعود عليها بالفائدة ، تتحفز وتندفع أكثر نحو هذه الدول ، ونحو إقامة علاقات اقتصادية وسياسية معها ، حتى ولو كانت هذه الدول ذات توجهات سياسية مختلفة ، فروسيا تسعى إلى إقامة علاقات تعود عليها بالفائدة ، بغض النظر عما سوف تعكسه مثل هذه العلاقات .[3]

_ المحدد العسكري:

(*) كومنولث الدول المستقلة : منظمة دولية أورو- آسيوية مكونة من 12 جمهورية سوفيتية سابقة ومقرها "مينسك"" روسيا البيضاء "، مكونة من روسيا ، بيلاروسيا ، أوكرانيا ، مولدافيا ، جورجيا ، أرمينيا ، أذربيجان ، تركمانستان ، أوزبكستان ، كازاخستان ، طاجيكستان وقرغيزيا ، فهي منظمة تتحد بتعاون متميز وتشمل مجالات التجارة والتمويل والقوانين والأمن ، كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة التهريب والإرهاب .

[1] صابر ايت عبد السلام ،" **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة** "، نقلا عن :

http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_3335.html ، تم التصفح يوم : (2022/02/14).

[2] هاني شادي ، **"الاقتصاد الروسي مع بداية 2016 "**، نقلا عن :

http://mobile.assafir.com/Article/1/466178 ، تاريخ التصفح يوم : (2022/02/23)

[3] مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص . 157 .

ورثت روسيا الاتحادية الاتحاد السوفيتي الذي كان حتى حين تفككه يشكل القوة العالمية الثانية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن أنها ورثت الجزء الأعظم من الترسانة النووية الإستراتيجية السوفيتية التي توصف بأنها آلة عسكرية ذات حجم متضخم للغاية وهي بهذا تعد إحدى القوى الكبرى بامتلاكها ترسانة نووية تأتي في المرتبة الثانية في العالم .[1]

مع تولي الرئيس" **فلاديمير بوتين**" رئاسة روسيا في عام **2000**، بدأت تؤتي خطوات الإصلاح العسكري ثمارها حيث شهدت روسيا على مدى السنوات العشر **(2000- 2009)** من فترة لأخرى محاولات لإحداث إصلاح هيكلي في الجيش وتحويله إلى جيش احترافي والاعتماد على مستويات تقنية أكثر كفاءة [2] ، ففي خطاب للرئيس " **فلاديمير بوتين** " أمام البرلمان في **12 ديسمبر 2013** أشار إلى تنامي القدرة العسكرية الروسية مشيرا إلى أن روسيا بعقيدتها العسكرية وقدراتها ومنظومات التسلح العصرية المتوافرة لديها قادرة على التعامل مع التحديات والمخاطر المتمثلة في زيادة القدرات العسكرية للدول وظهور منظومات تسلح جديدة مثل القنابل النووية المحدودة والصواريخ التدميرية غير النووية والمنظومة الصاروخية المفاجئة وبعيدة المدى، وضمان أمن الدولة وسلامتها ، وقد أشار إلى أن روسيا بصفتها دولة عظمى لا تسعى إلى الهيمنة أو القيادة الدولية والإقليمية وهذا ما اعتبره بعض المحللين انتقادا غير مباشر للولايات المتحدة .[3]

بحسب إحصاءات أوردها موقع "**Global fire power** " لعام **2016** ، يعد الجيش الروسي ثاني أقوى جيش بين جيوش العالم بترسانة عسكرية برية وبحرية وجوية ضخمة، يزيد عدد دباباته على **15398**، فيما يصل عدد طائراته إلى **3547** طائرة حربية، و **751** مقاتلة وحوالي1438طائرة هجومية. وبالإضافة إلى قوة صاروخية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى ، يمتلك الجيش الأحمر عددا من الأساطيل

[1] **المرجع نفسه** ، ص 159 .
[2] معتمد عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص ص . 58، 59 .
[3] إبراهيم نصر الدين وآخرون ، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2014)، ص ص . 57، 58 .

البحرية والغواصات النووية وحاملة طائرات واحدة ، على مستوى القوة البشرية، يبلغ عدد من يصلون إلى سن التجنيد في روسيا سنويا نحو مليون و**355** ألف شخص تقريبا، بلغ عدد الجنود الاحتياط فقط مليونين و485 ألفا.

وخلافا لما جرى عليه العمل فمن المعروف أن العقيدة العسكرية الروسية يتم إصدارها عادة كل عشر سنوات حيث تم إصدار آخر وثيقة[1] من طرف الرئيس الروسي السابق في فيفري 2010 وهو ما يفسر ما أدخله الكرملين من إضافات وتعديلات على النص السابق لهذه العقيدة العسكرية التي أقرها الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين** " سنة 2014 وليس في عام 2020 كما هو مقرر حيث كشف الرئيس " فلاديمير بوتين " أن روسيا " **صارت مدعوة إلى تغيير عقيدتها العسكرية ، ولاسيما بعد إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على نشر عناصر درعها الصاروخية في أوروبا وألاسكا (المجاورة للشرق الروسي في شرق سيبيريا) ، وتعزيز قوات " ناتو " ونشر قواعد عسكرية جديدة في بلدان شرق أوروبا ، على تخوم الأراضي الروسية ، إلى جانب الاستمرار في خطط " عسكرة الفضاء الكوني ، ومحاولات استخدام الأسلحة الإستراتيجية بوصفها أسلحة غير نووية** " كما نصت العقيدة العسكرية على عنصر مهم وخطير من بين أربعة عشر خطرا عسكريا خارجيا أساسيا على روسيا وهو يتمثل ب " "**نشاطات أجهزة الاستخبارات والمنظمات التخريبية الأجنبية ، والتهديدات المتصاعدة للتطرف والإرهاب ، بما فيها أعمال المنظمات الإرهابية والأفراد التي تهدف الى تقويض سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ وتقنياتها** "[2].

---

[1] ايت عبد السلام ، **مرجع الكتروني سابق** .
[2] **"العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"** ، نقلا عن : http://aawasat.com ، تم التصفح يوم : (2022/01/30).

_المحدد السياسي :

تتكون روسيا الاتحادية من 84 عضوا ، أو وحدة إدارية فيدرالية أساسية، وهي 21 جمهورية و9 أقاليم و46 مقاطعة و6 مناطق حكم ذاتي (الواحدة منها مقاطعة و5 دوائر) ومدينتان **القيادة السياسية** فيدراليتان (موسكو وسانت بطرسبورغ) ،ووفقا للدستور الصادر في عام 1993 تعتبر روسيا دولة يرأسها رئيس منتخب .

على الرغم من إن الدور الروسي كان مرتبكا وضبابيا ، بفعل إعادة بناء الاتحاد الروسي ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي السابق، الا أن تسلم الرئيس "فلاديمير بوتين " للحكم كان إيذانا بإعادة بناء للفعالية الروسية على المستويين الداخلي والدولي .

كانت المهمة الرئيسية للرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين** " استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى ، من خلال الثبات على مواقف مستقلة ، دون رفض الماضي السوفيتي أو التكفير عنه، لأنه جزء من الذاكرة الروسية الوطنية وعامل مؤثر في تكوين المجتمع الروسي الحديث، ولهذا السبب عادت بعض الرموز القديمة للدولة السوفيتية بالظهور، ومنها العلم الأحمر كرمز للجيش الروسي والنجمة السوفيتية المذهبة ترافق ذلك مع وقف التدهور الإقتصادي، وزيادة معدلات، النمو حيث عالج مشكلات كثيرة، كانت تعترض طريق روسيا مثل الدين العام وإعادة إطلاق مشاريع التنمية وبناء القدرات الروسية العسكرية المتجددة، والقضاء على الفساد .[1]

إن انطلاق القيادة الروسية، لهدف زيادة تعظيم قوة روسيا ونفوذها، واستعادة بعض قوة الاتحاد ورغبتها في استبعاد العودة لسياسات الحرب الباردة، لمعرفتها بأنها حرب مكلفة ماديا وسياسيا وأمنيا ، في حين، أنها لم تزل مستمرة في سعيها لمكافحة أثارها السلبية داخل مجتمعاتها، هذا غير ما لديها من

[1] حميد حمد السعدون ، " الدور الدولي الجديد لروسيا " ، **مجلة الدراسات الدولية** ، ع .42 ، العراق ، 2009 ، ص ص . 1 ، 2 .

شبكة المصالح المتعددة، مع أطراف دولية كثيرة، وهذا بلا شك يتقاطع ومنهجية سياسات الحرب الباردة وتداعياتها المختلفة .[1]

_النخبة السياسية :

يمكن التمييز داخل النخبة السياسية الروسية بين تيارات أو اتجاهات رئيسية عدة يمثلها أولا الإصلاحيين الليبراليين ، وثانيا القوميون والمحافظون والشيوعيون ، ثم ثالثا اتجاه الوسط إضافة إلى اتجاهين هما يمين الوسط ويسار الوسط : [2]

- **الليبراليون** : يرى أنصار هذا التيار أن الطريقة المثلى لتحقيق المصالح الوطنية الروسية تتم من خلال أتباع سياسة تعاونية مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، والدعم الغربي يعد أساسيا من أجل التخلص من الصعوبات الداخلية التي تمر بها روسيا في المرحلة الانتقالية ، ويقر هذا الاتجاه بحق جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في الاستقلال .
- **القوميون والمحافظون والشيوعيون** : القوميون يركزون على وحدة روسيا ، ويشككون في النيات الغربية ، ويفضلون أن تعتمد روسيا على مواردها الذاتية في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية ، ويربط هذا التيار مشكلات روسيا بالعامل الخارجي ، ويدعو الى إتباع سياسة توسعية لروسيا بحيث تسيطر من جديد على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق أما عن المحافظون فهم يفضلون العودة إلى النظام المركزي في الاقتصاد ويرفضون اقتصاد السوق ، كما يرون ضرورة تنمية القدرات العسكرية الروسية ، ويرفضون أن يكون للدول المجاورة لروسيا حقوق مساوية لروسيا ، يدعون إلى بناء دولة روسية قوية تحمي الأقليات الروسية في الخارج ومن بين أهم رموز هذا التيار " **ألكسندر روتسكي** " و" **رسلان حسبولاتوف** "

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 3 .
[2] مضر جرئ الإمارة ، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** ، **مرجع سابق** ، ص ص . 86- 89 .

وبالنسبة للشيوعيين فهم من دعاة توسيع نطاق الأسواق والنفوذ الروسي وإقامة علاقات مميزة مع دول الشرق الأسيوية والعالم الإسلامي والصين ، والسعي لإعادة الاتحاد السوفيتي على أساس طوعي تدريجيا وعبر الاستفتاء ، يسعى هذا التيار لتقييد النفوذ الغربي على روسيا ، ومن أبرز القيادات الشيوعية ، أما عن الاتجاه الوسط فالسائد بينهم يؤمن بروسيا الموحدة وبضرورة تجنب أي سياسات تؤدي الى تجزئة البلاد ، والحد من اللجوء الى الغرب لتوفير الاستثمارات والمساعدات لروسيا هناك في هذا الاتجاه تيارين الأول يمين وسط فهم يفضلون التحول الى اقتصاد السوق تدريجيا مع الحفاظ على دور واسع للدولة ، أما عن الثاني " يسار وسط فيرى هذا الاتجاه أن روسيا كمزيج أوروبي– آسيوي ، كما يعكس ذلك تكوينها العرقي ويدعو الى الحفاظ على مصالح روسيا الاقتصادية والعسكرية والدفاع عن الروس في الجمهوريات السوفيتية السابقة .[1]

- هناك مجموعات تؤثر في السياسة الدولية منها ما يعرف بمجموعة" **السيلوفيكي**" فهي تؤمن بأن مصلحة روسيا الأساسية هي في حماية محيطها الجغرافي من التأثير الغربي واعتماد سياسة مناوئة للغرب. وتعد رؤى المفكر الروسي ألكسندر دوغين المقرب من الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين** " ومؤسس "**حزب أوراسيا**" مثالا للجانب المتطرف من رؤية مجموعة "**السيلوفيكي**" فهم يرون أنفسهم سوفيت لكن ليسوا شيوعيين، واهتمامهم الأول هو الأمن القومي الروسي، في المقابل نشأت نخبة أخرى مدفوعة بقاعدة رجال الاقتصاد والقانون والأعمال عرفت باسم "**سيفيليكي**" "**Civiliki**" تمحورت رؤيتها حول فكرة أن مصلحة روسيا تكمن في الانفتاح على الغرب والتطوير الاقتصادي، ولموازنة هذه المجموعة سياسيا استدعى الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين** " أحد رموزها " **ديمتري ميدفيدف** " ليكون رديفه في الكرملين، وعليه فإن سياسة روسيا اعتمدت لفترة على التوازن بين هاتين المجموعتين: **السيلوفيكي** ويمثلها " **فلاديمير بوتين**"، و"**السيفيليكي**" ويمثلها " **ديمتري ميدفيدف**"، وانعكس هذا التوازن على توزيع المناصب

[1] **المرجع نفسه** ، ص . 89.

حيث تولى رموز "**السيلوفيكي** "بعض وزارات الدولة كالخارجية والداخلية والاستخبارات ، بينما تولي رموز من "**السيفيليكي** "وزارات المالية والاقتصاد والعدل.[1]

إن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الروسي لا تجعل جهة واحدة داخل روسيا مركز القرار أو صاحبة القوة والشرعية التي تمكنها من فرض رؤيتها، وبالتالي تلعب النخبة السياسية وشبكة العلاقات بين رجالها دورا محوريا في توجيه السياسة الروسية، ولذلك فإن فهم مزاج ورؤية هذه النخبة يقود إلى فهم أفضل لسياسة روسيا، ويبدو اليوم أن مجموعة "**السيلوفيكي**" هي التي تتصدر المشهد الروسي. [2]

ب)- المحددات الخارجية للإستراتيجية الروسية:

للمتغيرات الخارجية تأثيرا بشكل أو بآخر في إستراتيجية أي دولة وذلك لمحدودية قدرة الدولة على التأثير فيها، وإنما عليها أن تتكيف معها، أيضا تعد عملية معرفة وتحليل البيئة التنافسية والخصوم أهمية خاصة واستثنائية لأنها تحاكي بعنق أبرز المتغيرات ذات التأثير المباشر في الدولة، فهناك متغيرين أديا دورا مؤثرا في الإستراتيجية الروسية هما المتغير الإقليمي والمتغير الدولي:[3]

_المحدد الإقليمي:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت دول جديدة كانت منضوية أساسا تحت ظل الاتحاد السوفيتي السابق ، ولكن عملت روسيا دائما على ممارسة نوعا من الهيمنة على الأقاليم المجاورة لها التي ظلت بمثابة مناطق نفوذ لها ، وعملت على منع أي تدخلات خارجية في هذه المنطقة (آسيا الوسطى) ، وتعاملت مع هذه المنطقة على أنها تمثل منطقة أمن استراتيجي بالنسبة لروسيا ، فلذلك كانت تخشى حدوث أي نزاعات في هذه الدول يمتد آثارها إليها ، كما عملت على الدفاع عن مصالح الأقليات الروسية

---

[1] سعود كابلي ، **"نظرة تفسيرية للسياسة الروسية : دور النخبة السياسية"**، نقلا عن : http://www.alwatan.com.sa/Article/Detail.aspx?Articleld=1721 ، تم التصفح يوم : (2022/01/28)

[2] **المكان نفسه**.

[3] لبنى عبد الله محمد، علي يسن عبد الله ،**" السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011- 2014"** ، نقلا عن: http://democraticac.de/?p=16397 تم التصفح يوم: (2022/01/12).

الكبيرة داخل هذه الجمهوريات.[1] وهو ما يبدو واضحا من خلال ربط هذه الدول بمعاهدة الكومنولث ، إذ تم إنشاء " كومنولث الدول المستقلة " في **21 ديسمبر 1991** ، وذلك إدراكا من روسيا أنها لا تستطيع الاستغناء عن هذه الدول ، حيث أقامت موسكو روابط سياسية وعسكرية بينها وبين هذه الدول ، وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة ، وإبرام معاهدة رسمية تربط بين القوات المسلحة لدول الكومنولث .

كما أن ردة فعل الروسي على الغزو **الجورجي لاوستيا** الجنوبية كانت بالنسبة للكثير من المراقبين والمحللين مفاجئة فلم يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم والقوة والسرعة ، حيث سعت روسيا من خلال تدخلها في **جورجيا** منع توسع **حلف شمال الأطلسي** الذي يسعى بحزم إلى ضم كيانات جديدة كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق إلى عضويته ،[2] ونشر المنظومة الصاروخية الأمريكية بالقرب من الحدود الروسية ، كما أن **روسيا** تدرك أن لكل من **أوسيتيا وأبخازيا** أهمية استراتيجيه لها للحفاظ على تواجدها في منطقتي البحر الأسود وجنوب **القوقاز**.[3]

وقد اعتبر وزير الخارجية الروسي " **سيرجى لافروف** " توسع الغرب في اتجاه أوروبا الشرقية عبر عضويتي حلف الناتو والاتحاد الأوروبي " **السلوك الاستراتيجي الغربي المتمثل بنشر نفوذه الجيوبوليتيكي إلى الشرق أنه نسخة جديدة من سياسة احتواء روسيا** "، فروسيا تفضل دائما أن تبقى هناك دول مستقلة في أوروبا تشكل منطقة عازلة تفصل بينها وبين تحالف **أنجلو – ساكسوني** محتمل ضدها، خاصة بعد وصول الغرب إلى جورجيا وأوكرانيا، لذلك استخدمت روسيا أدوات القوة الناعمة والصلبة من أجل الحفاظ على مكانتها في مناطق نفوذها، فعملت على تأسيس سلسلة من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل: الاتحاد الجمركي مع بيلاروسيا وكازاخستان، وتعزيز " **منظمة معاهدة**

---

[1] مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص . 277 .
[2] **المرجع نفسه** ، ص ص . 297- 299 .

[3] قيس العبيدي ، **" الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيوبوليتيكية "**، نقلا عن :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=152833 ، تم التصفح يوم : (2022/02/14)

الأمن الجماعي "، و" **منظمة شنغهاي للتعاون** "و" **المجموعة الاقتصادية الأوراسية** ".وأيضا استخدام القوة العسكرية، فقد عملت على فصل أراض من **جورجيا** حين اعترفت باستقلال إقليمها **أبخازيا وأوسيتا** الجنوبية ،وأيضا في الحالة الأوكرانية، وضم القرم ،وهذا ما يشير إلى محاولة روسيا لتأكيد حقها **الجيوبوليتيكي** في مناطق مصالحها المميزة.[1]

لقد جاء تجاهل الغرب للمطالب الأمنية الروسية القارة الأوروبية والمضي ضم دول شرق ووسط أوربا إ حلف الأطلسي دافعا قويا لتوجه **موسكو** إ الشرق الآسيوي لتعويض انحسارها الأم على الساحة الأوروبية وازدياد إدراكها لأهمية المصالح المشتركة التي كن أن تتحقق مع الدول الآسيوية ،ومن هنا جاء التقارب الروسي مع الدول ا هة آسيا ومنها الصين واليابان والهند.[2]من خلال سعيها للتعاون مع الصين لا سيما في مجال النفط الخام ، وتصدير الأسلحة ، وأيضا لمواجهة تعزيز الدفاعات الأمريكية المضادة للصواريخ في آسيا ، كما تسعى روسيا للتعاون مع اليابان فقد عقدت صفقة ضخمة لبيع الغاز الطبيعي الروسي المسال إلى اليابان.[3]

_ المحدد الدولي:

تشهد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة ، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تبوء مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية ، ويساعدها في ذلك أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحول ، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجا ، من حيث بروز القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي

[1] عماد قدورة ، " محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع " ، **مجلة سياسات عربية** ، ع .9 ، جويلية 2014 ،ص ص . 49، 50 .
[2] مهدي الراوي ، **مرجع سابق** ، ص . 171 .
[3] عبد الله محمد علي يسن عبد الله ، **مرجع سابق** .

وحتى العسكري في المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري ، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية ، تقنية ، ثقافية ، دون استبعاد القوة العسكرية أن تؤثر في مجالات دولية واسعة.[1]

لعل روسيا أصبحت الآن في موقع أهم ومرتبة أعلى مما كانت عليه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، هذا في الوقت الذي انخفضت فيه مكانة الولايات المتحدة الأمريكية نسبيا في قيادة حركة النظام الدولي وظهور قوى صاعدة مثل "**البريكس**" " **BRICS**" التي تضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا تدعم التعددية القطبية الاقتصادية .مما يبين أن طبيعة النظام الدولي أصبحت أكثر تعقيدا ، وهو ما يدفع بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى تنسيق سياسات مشتركة أو متجانسة في تعاملهما مع بعض وهو ما أصبح يتضح من خلال التعامل مع القضايا الدولية مثل " الأزمة السورية ، الملف النووي الإيراني " .[2]

3-1- طبيعة الإستراتيجية الروسية:

تعمد جل الدول إلى تبني إستراتيجية خاصة، فهناك بعض الدول تتبنى إستراتيجية دائمة في حين هناك دول أخرى تتبنى إستراتيجية مؤقتة، كما تختلف كل إستراتيجية من فترة إلى أخرى وككل الإستراتيجيات مرت الإستراتيجية الروسية بمراحل مختلفة، خاصة كون روسيا كانت ولا تزال تتمتع بثقل سياسي على مستوى المشهد الدولي، كونها الوريث السياسي والعسكري للإتحاد السوفيتي السابق، فقد كانت التوجهات السياسية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي من أهم المعضلات التي واجهتها، في ظل المعطيات الجديدة المتمثلة في الانهيار الشامل للإتحاد السوفيتي وفي ظل تشكل النظام الدولي أحادي

[1] خضر عباس عطوان ، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي ، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 20 (2008)، ص . 48 .
[2] لبنى عبد الله محمد علي يسن عبد الله ، **مرجع سابق** .

بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية جعل عملية صياغة الإستراتيجية الروسية في إطارها الخارجي ذات تناقضات ما بين الواقع الجديد والواقع السابق.[1]

4-1- توجهات الإستراتيجية الروسية:

مع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي بدأت السياسة الخارجية الروسية، وعلى مدى عامين تقريبا، توافقا واستجابة مع المواقف الغربية ، وبدأت روسيا في الانسحاب من بعض المواقع التي كان وجودها فيها يمثل نوعا من التحدي الموجه للغرب، بل إن روسيا في حكم الرئيس الروسي السابق "**بوريس يلتسين**" رغم كل روابطها مع الصرب صوتت لمصلحة العقوبات الاقتصادية ضد يوغوسلافيا السابقة بسبب أزمة البوسنة ، ولكن مع نهاية عام **1991**، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتعرض لنقد عنيف، فكان صعبا على روسيا الاستمرار في سياسة التعاون مع الغرب، ولم يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن تلك السياسة واختارت العودة إلى معظم المراكز التي تخلت عنها، سياسة قائمة على تدرج في الأولويات أسوة بالدول العصرية الأخرى وليس إخضاعا لهيمنة مظلة المواجهة الأيديولوجية كما كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة ولتضع على قمتها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الأوحد الأمريكي.[2]

وقد تبلور هذا الاتجاه بصورة واضحة بعد تولي " **بوتين** " للرئاسة بالإنابة بعد استقالة " **يلتسين** " في **31ديسمبر 1991** ثم رسميا بعد انتخابه في **مارس 2000** ونجاحه في فرض السيطرة الروسية على **الشيشان** وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة الروسية .[3]

---

[1] جواد بشارة،" **الإستراتيجية الروسية الجديدة في العالم وإنعكاساتها** " ، نقلا عن :
http://elaph.com/Web/opinion/2015/10/1051090.html ، تم التصفح يوم :(2022/01/22)

[2] أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا ..وإرث بريجنيف"، **مجلة المجلة**، ع.1588 (أكتوبر 2013)، ص.8.

[3] **المكان نفسه**.

أشارت هذه المرحلة إلى عهد مختلف في تاريخ السياسة الروسية الخارجية نحو السعي إلى تحقيق المصالح الإستراتيجية لروسيا ، وإعادتها إلى مكانتها العالمية، فأضفى الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين** " على هذه السياسة ديناميكية جديدة بتغيرات وبتقديرات براغماتية تعي جيدا المواقع الملائمة والأدوار التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية، فتطلب الأمر استقرار الجبهة الداخلية بسبب التداخل بين السياسة الداخلية والخارجية، كما بدأ في رسم دوائر حمراء لمصالح روسيا الإستراتيجية في الداخل والخارج ، ووضع نظرة إستراتيجية في علاقة روسيا الخارجية وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، سعى الرئيس الروسي" **فلاديمير بوتين** " إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفيتي السابق، كطريقة إلى تحسين المكانة الروسية عالميا، كما ركز على تطوير فكرة روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين "الأوراسية " ،و كذا ضمان حريتها واستقلالها من أجل تنفيذ سياستها الداخلية والخارجية .[1]

وهكذا هدفت السياسة الروسية إلى إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة بالإضافة إلى البعد الأسيوي فيما يتعلق بمصالح روسيا في منطقة **أوراسيا** من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند والعالمين العربي والإسلامي، بعد أن سدت الأبواب في وجه روسيا غربا بسبب توسع حلف الأطلسي نحو دول الجوار القريب في أوروبا الشرقية، التي كانت تشكل مع الاتحاد السوفيتي السابق كتلة **حلف وارسو**.[2]

قد بدت السياسة الروسية أكثر وضوحا وصلابة منذ استلام الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين** " مقاليد الحكم ، وظهر ذلك من خلال مواقف بلاده في تأييد القانون الدولي والشرعية الدولية ، ومعارضة محاولات الهيمنة الأمريكية، وعمله على توسيع قاعدة التعاون والشراكة مع أوروبا ، وسعيه إلى زيادة روابط التحالف والقوة بين دول الكومنولث ، وفي سنة 2005 صرح أمام المجلس الفدرالي في البرلمان

[1] محمد مجدان ،**مرجع سابق** ،ص ص.44 ، 45.
[2] _ وليم نصار ، **مرجع سابق**، ص ص.43 ، 44.

بأن[1] :"**سياسة روسيا الحديثة تقوم على مبادئ التوقعات البراغماتية وسيادة القانون الدولي [...] وفي هذا الوقت من العولمة ، فيما تتكون هندسة دولية جديدة ، فإن الأمم المتحدة تأخذ أهمية جديدة ، فهي أكثر المنتديات الدولية تمثيلا و شمولية ، وستبقى العامود الفقري للنظام العالمي الجديد** ".[2]

قد كشف الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين**" في مؤتمر ميونيخ المنعقد في **10 فيفري 2007** عن جوانب المدرك الروسي للسياسة الأمريكية عالميا وأوروبيا ، حيث أكد آنذاك رفضه للقطبية الدولية الواحدة وللانفراد الأمريكي بتقرير مصير العالم ، وأشار إلى بزوغ مراكز قوى سيكون لها أدوار ، فالإمكانات الاقتصادية للمراكز الاقتصادية الجديدة ونموها سوف تحول حتميا إلى نفوذ سياسي وسيعزز ذلك التعددية القطبية، كما اعتبر الرئيس" **فلاديمير بوتين** " أي استخدام للقوة بطريقة شرعية إذا كان القرار مخول من قبل الأمم المتحدة وليس من **الناتو** أو **الاتحاد الأوروبي**.[3]

لكن السياسة الروسية في عهد الرئيس" **فلاديمير بوتين** " لم تكن بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، بل من خلال السير بخطى ثابتة، ولو بطيئة لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها موسكو عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وتعود موسكو غير الشيوعية إلى دولة كبرى قادرة على المنح والمنع معا.[4]

وبعد نحو شهر من رئاسته الثالثة ، كتب **بوتين** في صحيفة " **الشعب** " الصينية عشية زيارته لـ "**بكين** " في **جوان 2012** ، مقالا بتوقيعه جاء فيه أنه " **دون مراعاة مصالح روسيا والصين ومشاركتهما المكثفة لن تسوى قضية في العالم ، ولا شيء سيتغير**"، هذا المقال حمل أكثر من إشارة لأنه يصدر

---

[1] **المكان نفسه**.
[2] كاظم هاشم نعمة ، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** (عمان ، الأردن : دار أمنة للنشر و التوزيع ، 2013) ، ص. 242.
[3] دياب ، **مرجع سابق** ، ص . 9 .
[4] **المكان نفسه** .

لمناسبة زيارة الصين التي فضل" **فلاديمير بوتين** " القيام بها على الاستجابة لدعوة من الرئيس الأمريكي "**باراك أوباما**" للمشاركة في قمة الثمانية في **كامب ديفيد** .

قد سيطرت أجواء الحرب الباردة مع الغرب مجددا على تحركات القيادة العسكرية الروسية إذ أعلنت **موسكو** في **جويلية 2012** عن خطة إستراتيجية لتعزيز قدراتها البحرية الضاربة في المياه الدولية مع توسيع قطاعاتها الأساسية بكلفة تزيد على **70 مليار دولار**، وخلال تدشين فئة الغواصات الروسية الجديدة الأولى التي جرت في **10 جانفي 2013** قال "**بوتين**": " أود أن أؤكد مجددا أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هو واحد من أولويات روسيا الرئيسية ".

وهذا ما يبين أن السياسة الخارجية الروسية بعد ما شهدته من عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية ، وأصبحت تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة المصالح الوطنية الروسية .[1]

5-1-مميزات الإستراتيجية الروسية :

يمكن تحديد أهم سمات الإستراتيجية الروسية في السنوات الأخيرة من خلال تحديد أهم معالم توجهات روسيا الاتحادية الإستراتيجية، والتي تتمثل فيما يلي:

أ)-الواقعية :

تتجسد هذه السمة في سعي القيادة السياسية الروسية إلى بناء سياسة براغماتية ، عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية، التي كانت تميز التحرك الدبلوماسي والسياسي السوفيتي في الماضي القريب، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية.

[1] راشد، **مرجع سابق** ، ص. 12.

ب)-براغماتية القيادة:

وتتمثل في لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة بدأت تعمل بها، حيث عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة، بما فيها الأيديولوجية الماركسية **اللينينية**.[1]

ج)-الديناميكية:

وتظهر ديناميكية أو فاعلية الإستراتيجية الروسية من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الأيديولوجية الشيوعية، حيث ظهر **فلاديمير بوتين** في نظر الغرب كحام للخط الإستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق، مع الإصرار على وحدة تراب الاتحاد الروسي وعدم التفريط بها، وإتباع مختلف الوسائل، بما فيها القوة العسكرية ، لتأكيد هذه الوحدة، كما في الموقف من تمرد **الشيشان**.[2]

د)_المنافسة:

وهي هدف جديد على السياسة الروسية، ولأجله أجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية، لكن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات، التي سرعان ما انعكست على الإستراتيجية الروسية, من خلال إعادة ترتيب الأولويات، الذي انعكس في خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة، وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج.

---

[1] عمر كوش، **"الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة"** ، نقلا عن :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/6/27/ ، تم التصفح يوم : (2022/02/05).

[2] إبراهيم منشاري،**" مستقبل العلاقات الأوروبية _ الروسية في ضوء أزمة القرم"** ، نقلا عن :
http://www.acrseg.org/5839 ، تم التصفح يوم : (2022/01/25).

وهذا يظهر الفارق بين الإستراتيجية الروسية الحالية وما كان متبعا في الحقبة السوفيتية، إذ خلافا للاتحاد السوفيتي, تفضل روسيا الاتحادية، ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها، وتؤكد المؤلفة أن بلوغ هذه الغاية يتطلب المزيد من الاستثمارات من جهة، والإصلاح البنيوي للقاعدة الصناعية الروسية لرفع مستواها التنافسي من جهة أخرى.[1]

هـ)– حرية الحركة:

يمكن تلخيص سياسات الرئيس الروسي **بوتين** منذ توليه مقاليد الحكم في روسيا بمسألتين أساسيتين:

–**الأولى داخلية** : ومفادها تأمين السيادة الكاملة لروسيا على أمورها الداخلية، عبر تحييد التأثير الخارجي على سياسة روسيا الداخلية وحشد الشعب الروسي وراء الفكرة الوطنية.

– **أما المسألة الثانية:** فهي الحفاظ على حرية حركة على المسرح الدولي تسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها وراء البحار عموماً، وفي جوارها الجغرافي المباشر خصوصا[2].فحرية الحركة تتجسد في تفكك الإتحاد السوفيتي لم يفرض شروط على روسيا، فهي ليست مجبرة على الإنصياع لموقف الدول الكبرى، مما جعلها قادرة على التصدي لكل نمط جديد في العلاقات الدولية وبما يتفق مع مصالحها.

و)–المرونة:

وتظهر من ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية بخصوص مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها، ففي حين ترى الولايات المتحدة مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي، وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على

[1] كوش، **مرجع سابق .**
[2] كمال مساعد، **"إنقلاب المشهد الإستراتيجي ميدانيا وروسيا تغير المعادلة العسكرية في سورية"**، نقلا عن: http://www.ssnp.info/index.php?article=105921 ، تم التصفح يوم : 2021/12/23)

الوضع السياسي القائم فيها، تؤيد روسيا الجهود الجماعية ، والاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم.[1]

أما فيما يخص الإستراتيجية الروسية حيال المنطقة العربية والإسلامية فيمكن تحديدها كالتالي:

- تأمين حدودها وامن الجمهوريات السوفيتية السابقة، ولاسيما حيال النزاعات الإسلامية المتزايدة في هذه الدول، من خلال علاقة جيدة مع الدول العربية .
- الحفاظ على الاستقرار في المناطق الجنوبية خوفا من التمدد الإسلامي المتطرف، والحفاظ على سياسة "**الدومينو**" من خلال الاستقرار الأمني والسياسي. ومن هنا كان دخول روسيا كعضو مراقب إلى **منظمة المؤتمر الإسلامي** عام **2003**.
- السعي الروسي الدائم إلى إيجاد تكتل قطبي للوقوف بوجه القطبية الأحادية، من خلال لعب دور مميز على الساحة الدولية، مما يفسر إقامة العلاقات الميزة مع الدول المناهضة لأمريكا كسورية و وإيران وقبلهما العراق .
- إعادة الدور الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط كقوة كبرى من اجل الهيمنة على وسط أسيا ، من خلال مصالح مشتركة تعمل من خلالها على تطوير العلاقات مع إيران ونقل التكنولوجيا إليها دون الضرر بمصلحتها.

الحاجة الروسية إلى أسواق تجارية جديدة لبيع السلاح والحصول على مكاسب اقتصادية ولاسيما الاستثمارات، من هنا نرى بعض القادة الروس الذين يحاولون تقديم روسيا كأنها بديل لأمريكا في المنطقة من خلال الدخول إلى زوايا العالم العربي. فالواقع الحالي لروسيا الاتحادية يشير إلى أن الدولة استطاعت

[1] كوش، **مرجع سابق.**

أن ترسم لها إستراتيجية جديدة بعد مرحلة من التفكك وان تقر نظاما اقتصاديا يعمل وفق آليات السوق ، مدعما بنظام التعددية السياسية الإثنية والدينية التي يتصف به النظام .[1]

-الإستراتيجية الخارجية الصينية:

ثمة سمات أساسية تميزت بها الإستراتيجية الصينية في عالم ما بعد الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في نظام دولي أحادي القطبية ، بعد أن كان محكوما بالقطبية الثنائية.

ومما لا شك فيه أن المتغيرات الدولية يضاف إلى جانبها جملة متغيرات إقليمية أسهمت في إعادة تعريف الإستراتيجية الصينية ، هذا إذا لم تكن أسهمت فعلا في إعادة بنائها على أسس وتصورات جديدة.

1- محددات الاستراتيجية الأمنية الصينية :

أ-المحددات الاقتصادية:

شهد العالم سنة 2010 حدثا هاما على مستوى الاقتصاد العالمي ، تمثل في احتلال الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث مساهمتها في الصادرات العالمية متجاوزة ألمانيا ، وتحولها إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومتجاوزة اليابان لأول مرة ، وذلك بفضل تحقيقها مؤشرانت اقتصادية متميزة ، حيث سجل الناتج الخام نموا بـ 10.1 بالمئة ، بفضل ناتج قدر بـ 9.854 ترليون دولار.[2]

[1] _ خالد ممدوح ألعزي، **"العالم العربي والإسلامي في الإستراتيجية الروسية "**، نقلا عن :
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-22-04-10-2.htm ، تم التصفح يوم : (2022/01/12)

[2] China economy overview , in ; http // ;www.theodora.com/wfbcurrent/China_economy.htm.

ساهم التقدم الاقتصادي الصيني منذ 1978 تحولات في خريطتها الاجتماعية وواقعها الاقتصادي ، وبفضل هذه السياسة انتقل ما يقارب 150 إلى 200 مليون صيني من دائرة الفقر المطلق ، وتضاعف متوسط الدخل الفردي لما يقارب ثلاثة أرباع سكان البلاد.[1]

ب_المحددات العسكرية:

تعتبر الصين من الناحية الإقليمية قوة عسكرية كبرى ، إذ يضم التنظيم القتالي لجيش التحرير الشعبي من الوحدات والأفراد والدبابات والطائرات ، أكثر من مما تضم أي مؤسسة عسكرية في آسيا ، والميزانيات الدفاعية الصينية في تزايد ، وجهود التحديث مستمرة ، مما يساهم في زيادة القدرات العسكرية الصينية وتطوير ونشر قدراتها.[2]

2-الأيديولوجية وأثرها في تحديد معالم الإستراتيجية الصينية:

وصفت المرحلة التي بدأت مع النصف الثاني من القرن الماضي بأنها مرحلة الأيديولوجيات المتصارعة ممثلة بالكتلتين السوفيتية والأمريكية ، وبسبب تنامي قوة العامل الأيديولوجي اندفعت القوتين العظمتين ، السوفيتية والأمريكية في عملية سباق تسلح على درجة عالية من الخطورة.

لقد اتخذت الأديولوجيات ، الماركسية والرأسمالية من مخاطبة الرأي العام هدفا لها ، وامتدت جاذبيتها إلى كثير من الشعوب والمجتمعات ، وهذا بين لنا كيف أن الصراعات والمعتقدات والأفكار أصبحت في عالم ما بعد الحرب العالمية بمنزلة إحدى القوى الرئيسة الحاكمة في سلوك الدول.

من جهة ثانية فإن جانبا من تصرفات هذه الدول بات يسوغ في إطار صراع عقائدي محض لكي يكب شيئا من الشرعية والقبول الدولي ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الأيديولوجيات أصبحت أداة

[1] السيد أمين شلبي ، **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة** ، ط1 (القاهرة : عالم الكتاب ، 2001) ، ص 131.
[2] توماس ويلبورن ، "السياسات الدولية في شمال شرق آسيا : المثلث الاستراتيجي الصين –اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية "، **سلسلة دراسات عالمية** ، العدد 12 ، أبوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط 1 ، ص 51.

الإستراتيجية غير المباشرة التي تنتهجها بعض القوى العظمى في المجتمع الدولي وتحولت إلى وسيلة فعالة من وسائل حرب الدعايات الموجهة وعمليات التشهير السياسي والتحريض ضد الأنظمة الحاكمة.

هذا المناخ الأيديولوجي ، بكل ضغوطه ومؤثراته ، لم تكن الصين بمنأى عنه ، إذ صبغت إستراتيجياتها بصبغة أيديولوجية ربما أكثر تشددا من الاتحاد السوفيتي وخصوصا في المرحلة الأولى من الحرب الباردة وإلى الحد الذي اتهم فيه الصينيون السوفيت بخروجهم على الماركسية _ اللينينية عند تبنيهم لسياسة التعايش السلمي ، كما تبنوا مفاهيم تصب في عقيدتهم السياسية وبنائهم الأيديولوجي كمفهوم الجيش العقائدي ، وإمكانية خوض حروب شعبية ضد القوى الامبريالية ، ولم يحدث الانفراج في العلاقات الصينية – الأمريكية إلا مع مطلع السبعينات من القرن العشرين.

ومع ذلك نلاحظ أنه رغم ما طرأ على العلاقات الأمريكية _ السوفيتية من مظاهر تكيف ومرونة واضحة خلال مرحلة التعايش السلمي والوفاق الدولي ، فقد بقي المتغير الأيديولوجي حاضراَ في العديد من السياسات والمواقف الدولية ،كما أصبح له تأثير في السياسات الخارجية ، فضلا عن بقائه معياراَ للتميز بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي أحدث تداعيات مماثلة على مستوى البناء الأيديولوجي للعقيدة الماركسية ، فقد وصفت المرحلة التاريخية التي أعقبت انهياره بأنها مرحلة انهيار للأيديولوجيا الماركسية ذاتها ، ولم يلح في الأفق ما يمكن التعويل عليه باعتباره يمثل القوة القادرة على أن تملأ الفراغ الأيديولوجي الذي أعقب غياب الاتحاد السوفيتي.

وبالنسبة للصين ، التي اعتقد البعض أن بإمكانها أن تكون القوة المرشحة لتؤدي دور البديل الأيديولوجي ، فإن فرض فرص اختبارها أثبت عدم فاعليتها في هذا الميدان ، ولعل مرد ذلك يعود إلى

جملة عوامل منها ، أن الصين لا تمثل دولة استقطاب أيديولوجي ، ونتج عن هذا ، أنها لا تملك مقومات الانتشار العقائدي ، أو القدرة على إدامة صراع أيديولوجي تشكل دول العالم النامي ساحاته الرئيسية.[1]

يفترض بدولة الاستقطاب الأيديولوجي أن يوجد لديها بناء فكري وفلسفي متماسك سواء كان ذلك على مستوى مكانتها كدولة قائدة ، أو على مستوى القوى والأطراف المساندة لها والمؤمنة بأيديولوجياتها ، ولا يبدو أن الصين تمثل الدولة الأيديولوجية القائدة لكي تؤدي نفس الدور ، وتندفع بالدرجة نفسها من القوة العقائدية والزخم الثوري لنشر أيديولوجيتها ، كما كان عليه حال الاتحاد السوفيتي.

وبسبب عدم توافر هذه الخاصية فإن الصين تفتقر إلى الولاءات السياسية والانتشار الأيديولوجي في مناطق عديدة من العالم ، إن ما أضعف من قدرة الصين على الانتشار العقائدي ، ضعف أساليبها الثقافية ، ومحدودية أدواتها الدعائية كما كان السوفيت يتميزون باستخدامها وتوظيفها ، يضاف إلى ذلك ، ضعف قدرة الصين على تأمين الدعم العسكري وتوظيف الأدوات الاقتصادية والمالية في مجال الترغيب والترهيب ، كما كان يفعل السوفيت في مناطق عديدة من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن ما هو مثار اليوم هو ، فاعلية القوة الاقتصادية ، وشروط التنافس والنمو الاقتصادي ، وسيادة فلسفة اقتصاد السوق ، وذلك بهدف تأمين بيئة دولية خالية من الضغوط والتحديات التي تفرضها المعطيات الأيديولوجية كشرط للصراع أو عوامل اللاستقرار، وفي كل الأحوال لا تعفي الإستراتيجية نفسها عن رسم معالم الطريق وتأمين الوسائل لبلوغ هذه الغايات.[2]

وعلى هذا ، فإن الإستراتيجية الصينية أخذت تدرك مثل هذه التحولات ، وأخذت تبحث لنفسها عن سبل جديدة تتوائم وهذه التحولات العالمية ، وان تتعامل مع القوى الدولية المؤثرة وفق منظار يختلف كثيرا عن ما كان سائداً في عصر الصراعات الأيديولوجية.

---

[1] عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 242.
[2] عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 243.

3-العقيدة الأمنية للإستراتيجية الصينية :

رغم أن الرؤية الأمنية بأبعدها الإستراتيجية تحدد طبيعة الدور التي تضطلع به الدولة ضمن البنية الهيكلية للنظام الدولي ، فإن السمة التي تميزت بها الرؤية الأمنية للصين في إطار مدركاتها الإستراتيجية ما تزال تميل إلى أن تكون إقليمية الأبعاد أكثر من أن يحكمها إطار عالمي ، إذ لا يبدو أن الصين قد طورت عقيدة أمنية بمواصفات عالمية ، كما كانت عليه العقيدة الأمنية السوفيتية التي كانت ترى أن أي تحرك أمريكي وفي أي منطقة من العالم يمكن أن يشكل تهديدا أمنيا لإستراتيجيتها الكونية ، ولعل مرد ذلك يعود إلى جملة عوامل يأتي في مقدمتها طبيعة المبدأ الذي حكم العلاقات السوفيتية _ الأمريكية ، والذي يذهب إلى أن الخلل الذي يصيب العلاقة القائمة بينهما بطرح إمكانية اختلال التوازن بمعناه الشامل لذا لم يدع السوفيت الأمريكيين أن يحققوا انتصارات إستراتيجية في مناطق مختلفة من العالم ، باعتبار أن ذلك يعد مكسبا لغير صالحهم ، والعكس صحيح بالنسبة إلى النظرة الأمريكية في تفسيرها للتحركات السوفيتية ، وبحكم هذا المبدأ بقيت علاقات القوى متوازنة ومستقرة نسبيا في إطار توجهات السياسة الأمنية لكل من القوتين العظيمتين.

من ناحية أخرى ، اعتمد منطق التفكير الاستراتيجي الصيني على نوع من الفصل بين المناطق الأكثر اقتراباً من حدود الصين الوطنية ، وتلك التي تتميز ببعدها الجغرافي من حيث دلالاتها المرتبطة بمفاهيم الأمن الوطني ومدركاته ، فواقع الصين الإقليمي يضم مجموعة قوى حتمت على الصين أن توجه الانتباه إليها نظراً لاقترابها الشديد من حدودها الوطنية.[1]

فقبل زوال الاتحاد السوفيتي توزع الجهد السياسي والاستراتيجي الأمني للصين على ساحة متعددة الجبهات ، فمن ناحية كان على الصين أن تؤمن متطلبات سياسية دفاعية تكون قادرة على مواجهة

[1] عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 244.

الضغوط السياسية والعسكرية السوفيتية ، وأن تطور سياسات ردع نووية تعادل بها الرادع النووي السوفيتي ، وكانت هناك أيضا جبهة الهند المدعمة سياسيا وعسكريا من قبل الاتحاد السوفيتي بهدف مشاغلة الصين وتشتيت جهدها العسكري.

هذه الأوضاع فرضت على الصين أن تحصر اهتمامها بالمناطق القريبة من حدودها الوطنية ، وأن تطور سياسات وأنظمة تؤمن لها القدرة على المجابهة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بقيت اهتمامات الصين الأمنية في إطار بيئتها الإقليمية ، فالمشكلات التي تثيرها لاوس وكمبوديا وتايوان والكوريتان والهند تبدوا من وجهة نظر القادة الصينيين أكثر إلحاحا من تلك التي تثيرها الأوضاع والسياسات في مناطق أخرى من العالم . فالقادة الصينيون لا يجدون في القارة الأوروبية مثلا ما يمكن أن يثير هاجسهم الأمني ، وبتنفس الدرجة التي كانت تثيرها لدى السوفيت ، إذ كانت القارة الأوروبية بجناحيها الشرقي والغربي موضع اهتمام أمني لكل من السوفيت والأمريكيين على حد سواء وما يقال عن أوربا يمكن أن ينسحب على مناطق أخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث لا يوجد للصين ما يمكن يثير اهتماماتها الأمنية فيها ، نظراً إلى ابتعادها عن حدودها الوطنية ، بعبارة أخرى لا يوجد للصين حضور واضح وإسهامات مباشرة ، كما كان للسوفيت في مجال الدعم العسكري والمساعدات المالية والمساندة المعنوية لأطراف إقليمية يمكن أن تعتبرها امتدادات إستراتيجية _ أمنية لنفوذها في مناطق ثالثة.

وعلى مستوى الصراع العربي _الإسرائيلي يمكن أن نلاحظ أيضا أنه في الوقت الذي كان فيه السوفييت يعدون أنفسهم طرفا دوليا مباشرا في أي تسوية محتملة، وأن لهم تصورات ووجهات نظر لما ينبغي أن يكون عليه السلام في المنطقة ،فإن دور الصين لم يكن بالدرجة نفسها من الفاعلية والحضور ، وكان محددا ، بل هامشيا.

وعلى هذا تحددت أولويات إستراتيجية الصين الأمنية بجملة اعتبارات منها:

1_التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم ، وقد عدت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يحتل إلتزاما ثانيا لا يمكن الحياد عنه وهذا يعني أمرين : أولهما تأكيد الأمن الوطني الصيني ، بما فيه إتمام توحيد أراضي الصين ، سيكون بالوسائل السلمية.

ومع ذلك ،فإن هذا التأكيد لا ينفي احتكام القيادة الصينية إلى الوسائل العسكرية إذا ما شعرت أن هدفها أهدافها الإستراتيجية المرتبطة بوحدة وسلامة أراضيها معرضة للتهديد من قبل قوى خارجية ، وهذا ما حصل حينما استنفرت الصين قوتها العسكرية وقامت باستعراض كبير للقوة حين طورت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه تايوان في مارس 1996 ، الأمر الذي أدى إلى أن تشعر القيادة الصينية بأن التغيير في التوازن العسكري لن يكون لصالحها ، وأنه سيشجع الاتجاهات الاستقلالية في تايوان ، في حين بقيت الولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها بمنزلة الدولة الضامنة لأمن تايوان في مواجهة التحركات الصينية ، ومن ناحية أخرى تعد واشنطن أن علاقتها بـ تايوان ضرورة إستراتيجية بصفتها تمثل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها في شرق وجنوب شرقي آسيا ، التي تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية ، ثم التحالف مع اليابان في الشرق ، ثم تمتد لتشمل تايوان ، ثم الفلبين في الجنوب الشرقي.

2_الحفاظ على وحدة أراضي الصين ، واعتبار ذلك واحدا من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني ، ومع أهمية هذا الهدف ، فإن القيادة الصينية تؤكد أنها لن تكون الطرف البادئ باستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة ، والغاية التي تسعى إليها القيادة الصينية أكثر إلحاحا كمشكلة تايوان وتوطيد أقدام الوجود الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي ، ومعالجة قضية جزر سبراتلي ، وحقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك.[1]

[1] عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 246.

وعلى الرغم من أن الصين تمكنت من إعادة جزيرة هونج كونغ للوطن الأم ، فإن الهم الرئيسي المتبقي هو إعادة توحيد تايوان مع الصين الشعبية ، ولبلوغ هذه الغاية لم يُظهر قادة الصين أي استعداد للتنازل فيما يخص المسائل الجوهرية والأهداف الإستراتيجية ، على الرغم من الضغوط الغربية.

3_وتعتمد الإستراتيجية الأمنية للصين على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها ، ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم عل الصين أن تجعل من أولوياتها الإستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة. ولما كان من الصعب جمع كل هذه الدول المجاورة للصين في اتفاقية أمنية واحدة ، وذلك بسبب أن المشكلات القائمة بينها وبين هذه الدول تختلف في طبيعتها من دولة إلى أخرى ، فإن الصين اعتمدت مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية ، وهو المبدأ الذي يحكم علاقاتها مع العديد من الدول المجاورة ، وتتطلع الصين ، ضمن المدى الزمني المتوسط والبعيد ، إلى أن تكون محورا لتقديم المزيد من الدعم للدول المجاورة ، تأسيسا على قواعد التعاون الأمني الثنائي.

الإستنتاجات

- الدراسات الإستراتيجية هي مجال أكاديمي متداخل التخصصات يركز على دراسة استراتيجيات الصراع والسلام، وغالبًا ما يولي اهتمامًا خاصًا بالعلاقة بين السياسة الدولية والاستراتيجية الجغرافية والدبلوماسية الدولية والاقتصاد الدولي والقوة العسكرية. تتناول الدراسات أيضًا مواضيع مثل أدوار الاستخبارات والدبلوماسية والتعاون الدولي للأمن والدفاع. يُدرس هذا الحقل بطبيعة الحال على المستوى الأكاديمي أو المهني ، وعادةً على المستويات الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية العسكرية.
- مرت الدراسات الإستراتيجية بمراحل أدت إلى تطورها وذلك بفعل تأثير بعض الأحداث الدولية ، وخاصة بعد الحرب الباردة ، فتطور هذا المجال كغيره من مجالات الدراسات السياسية ليتمشى مع الظروف الدولية الراهنة.
- تتميز الإستراتيجية الخارجية لكل دولة عن الأخرى ، وفق الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالدولة ، وكذا مكانتها وقوتها ومحدداتها (امكانياتها : الاقتصادية ، العسكرية ، التكنولوجية ...) ، ومدى انخراطها في نزاعات وتنافس دولي ، وكذا مدى قوة الدولة المنافسة ، كل هذه العوامل تؤثر على الإستراتيجية التي تضعها وتتبناها الدولة.

قائمة المراجع

1_الكتب:

أ_باللغة العربية:

- أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** (بغداد : دار الزهرة للنشر و التوزيع ، 2011).
- إبراهيم نصر الدين وآخرون ، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014).
- السيد أمين شلبي ، **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة** ، ط1 (القاهرة : عالم الكتاب ، 2001) .
- أندريه بوفر ، **المدخل إلى الإستراتيجية العسكرية** ، ترجمة : أكرم ديري (بيروت : المؤسسة العربية ، 1977).
- سعد شاكر شلبي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوس**،(عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013).
- لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
- منير شفيق، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق** (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)،ص ص، 51،52.
- حامد أحمد مرسي ، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية** (القاهرة : مكتبة مدبولي ، د.س.ن) .
- مارسيل ميرل ، **السياسة الخارجية**، تر:خضر خضر و جريس برس (بيروت : سلسلة آفاق الدولية).
- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2 (بيروت : دار الجيل، 2001).

- هايل عبد المولى طشطوش ، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية**_(الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012).

- فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية :منشاة المعارف،1985).

- عمرو ثابث ، **الاحتواء المزدوج وما وراءه : تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي** ، ط1 (أبوظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2004).

- لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة :محمد بن احمد مفتي ، ومحمد السيد سليم (الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989).

- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1985).

- غراهام ايفانز و جيفري نوينهام: **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 1997).

- جهاد عودة، **النظام الدولي** ، ط1 (مصر، دار الهدى ، 2005).

- محمد بوعشة، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية** ،ط1 (مصر:دار الهدى للنشر ، 1998).

- عامر مصباح، **تحليل التكامل الدولي** ، ط 6 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008).

- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ، ط1(لبنان: دار الكتاب العربي ،1985).

- عبد العزيز جراد،**العلاقات الدولية**،(الجزائر: مرقم للنشر،1992).

- حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر : دار الهومة، 2008).

- ماجد إبراهيم على،**قانون العلاقات الدولية في السلم و الحرب**، (القاهرة:مطابع الطوبجي التجارية،1993).

- أحمد راشدي، ناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية ،1998).

- محمد محمود الإمام، **"التكامل الاقتصادي:الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي" في"الاعتماد المتبادل و الواقع العربي مقاربات نظرية"**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1990).

- ناظم عبد الواحد جاسور ، **أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دليل عمل دبلوماسي ، والبعثات الدبلوماسية** ، ط1 (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2001).

- اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1984).

- كاظم هاشم نعمة ، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** (عمان ، الأردن : دار أمنة للنشر و التوزيع ، 2013).

- عبد القادر محمد فهمي ، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** ، ط1 (بغداد : مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، 2004).

- ليلى حسين السيد ، حسن عماد مكاوي ، **الاتصال ونظرياته المعاصرة** ، ط1 (القاهرة : الدار العربية اللبنانية ، 1998).

- نصري دياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا** (عمان، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع،2010).

- ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر :عماد حاتم، (لبنان: دار الكتاب للنشر ، 2004).

- حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية** (القاهرة: جمهورية مصر العربية، الدار المصرية اللبنانية ، 2009).

- جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية :النظريات الجيوسياسية**، تر :قاسم المقداد، ط1 (د.ب .ن : دار نينوى للدراسات والنشروالتوزيع ، 2014).

- صبري فارس الهيتي، **دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس**،(الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012).

- لمى مضر جرئ الإمارة ، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** ، ط 1 (الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2005) .

- رسلان غوربانوف ، عبد الله رينات محمدوف ، **المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2012).

- أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية** ، ط1 (بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2011)

ب_باللغة الفرنسية:

-Philippe Moreau Defarges , **Problèmes stratégiques contemporaines**, Paris : éditions Hachette , 1994.

-Roche Jean-Jaques,**Theories des Relations international**,(**Paris :Montechrestien**,2004).

ج_باللغة لانجليزية:

-Henry A. Kissinger ,Domestic politics and foreign policy, In: James N . Roosenau , **International politics and foreign policy**, the free press ,New York ,1969.

-Chris Brown, **Understanding International Relations**, (Second Edition , New York: Palgrave publishers,2001).

-Richard sakawa, **russian politics and society**, london&new York: routledge taylor&francis group, fourth edition, 2008.

2_الأطروحات والمذكرات:

- نسيمة طويل، "**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الحاج لخضر _باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010).

- عبد القادر محمد فهي ، **المدخل في دراسة الإستراتيجية** (العراق : جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، مذكرة ماجستير منشورة ، 2009) .

- عمار حجار، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، **مذكرة ماجستير**،(باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2002).

-

3_مقالات:

أ_باللغة العربية:

- بطرس بطرس غالي ، "السياسات الخارجية للدول الكبرى" ، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، مصر: الجمعية المصرية للعلوم السياسية ، ع.18 (سبتمبر 1962) .

- مثنى علي المهداوي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية" ، **مجلة العلوم السياسية** ، العراق : جامعة بغداد ، ع . 39/38 (2009).

- حسين سنطوح ، "الإستراتيجية دراسة وفن" ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد 04، (جويلية ، 2007).

- حميد حمد السعدون ، " الدور الدولي الجديد لروسيا " ، **مجلة الدراسات الدولية** ، ع .42 ، العراق ، 2009 .

- عماد قدورة ، " محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع " ، **مجلة سياسات عربية** ، ع .9 ، جويلية 2014 .

- خضر عباس عطوان ، "سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي" ، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 20 (2008).

- أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا ..وإرث بريجنيف"، **مجلة المجلة**، ع.158 (أكتوبر 2013).

- توماس ويلبورن ، "السياسات الدولية في شمال شرق آسيا : المثلث الاستراتيجي الصين –اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية "، **سلسلة دراسات عالمية** ، العدد 12 ، أبوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ب_باللغة الفرنسية:

-Charles-philippe david.afaf benessaih. "**La paix par l'intégration? theories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité**" ,**revue études internationales**،volume xxv 111 ,N02 ,1997 .

ج_باللغة الانجليزية:

James N.Rosenau ,"Comparing foreign policies : why ,what , how" , in :James Rosenau **"Comparing foreign policies theories , finding , methods** , New York , SAGE publication, 1974 .

-Howard H. Lentner , « Public Policy And Foreign Policy :Diverences Intersections Exchange » , **Review of Policy Research** , Volume 23, Number1, 2006.

4_مواقع الانترنت:

أ_باللغة العربية:

- "**قاموس الأعمال**"، نقلا عن : http://www.businessdictionary.com/definition/strategy.html ، تم التصفح يوم : (2022/02/05)
- " **قاموس أكسفورد**"، نقلا عن : http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/strategy ، تم التصفح يوم : (2022/02/05)
- أحمد الشاروت "الفرق بين الإستراتيجية والتكتيك والعلاقة بينهما" ، نقلا عن : https://ae.linkedin.com/pulse/ ، تم التصفح يوم :(2022/01/22)
- أسامة الخراط ، " الفرق بين التخطيط الاستراتيجي والتفكير الاستراتيجي" ، نقلا عن : https://ar.weblogographic.com/difference-between-planning#t ، تم التصفح يوم :(2022/01/02).
- الوليد أبو حنيفة ، "تطور حقل الدراسات الإستراتيجية والنظريات المفسرة له " ،**المركز الديمقراطي العربي** ، (16 ديسمبر 2016) ، نقلا عن : https://democraticac.de/?p=41167 ، تم التصفح يوم : (2021/11/10).
- "تطور حقل الدراسات الاستراتيجية والنظريات المفسرة له" ، **المركز الديمقراطي العربي** ، نقلا عن : https://democraticac.de/?p=41167 ، تم التصفح يوم : 2022/02/12.
- علي بشار بكر أغوان ، "جدلية العلاقة بين الاستراتيجية والعلاقات الدولية "(مقاربة تاريخية) ، **الحوار المتمدن** ، العدد 3446 (2011/08/03) ، نقلا عن : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269862 تاريخ التصفح يوم : (2021/11/09)
- الموسوعة السياسية ، نقلا عن : https://political-encyclopedia.org/dictionary/ ، تاريخ التصفح يوم : (2021/11/09).

- "نظرية المباريات في العلاقات الدولية" ، **الباحثون السوريون** ، ص 1، نقلا عن : file:///C:/Users/pc/Downloads/syr_res_6886.pdf تم التصفح يوم :(2022/02/12)

- "مفتاح الأبواب المغلقة لفهم الأمن واستراتيجيته "، **المركز الديمقراطي العربي** ، نقلا عن : https://democraticac.de/?p=17041 ، تم التصفح يوم : 2022/01/03.

- عبد العزيز ناصر الصويع ، عبد الله العجلان ، "نظريات في العلاقات الدولية " ، نقلا عن : https://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=26960 ، تم التصفح يوم : (2022/02/13).

- محمد الدبار "أبعاد السياسة الخارجية –دراسة تأصيلية –" ، **دراسات سياسية** ، (29 مارس 2019) ، 18 ، نقلا عن : https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2019/03/ ، تم التصفح يوم : 2022/01/14.

- مروة خليل محمد مصطفى ، **القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير –دراسة تقويمية–** ، (مصر : جامعة الاسكندرية ، 2021) ، ص 172 ، نقلا عن : https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26f009a890c27d2cfa9a.pdf ، تم التصفح يوم : 2021/01/09.

- رغيد الصلح، "**التعاون الإقليمي العربي نظريات ومناهج**"، نقلا عن:

- http://www.arabnc.org/details.php?id=434&cid=153&tohide=0 ، تم التصفح يوم : (2022/02/23)

- "الدبلوماسية" ، **الموسوعة السياسية** ، نقلا عن :https://political-encyclopedia.org/dictionary/، تم التصفح يوم : (2022/02/03).

- مجموعة من المؤلفين ، "أساليب الدعاية المعاصرة (الغاية تبرر الوسيلة) " ، مجلة البيان ، المجلد 227 ، نقلا عن :https://ketabonline.com/ar/books/2053/read?part=227 ، تم التصفح يوم 2022/01/05.

- كمال عبيد ، "الدعاية السوداء" ، نقلا عن : https://pasarmen.com ، تم التصفح يوم : (2022/01/23)

- "الدبلوماسية الاقتصادية" ، **الموسوعة السياسية** ، نقلا عن :https://political-encyclopedia.org/dictionary، تم التصفح يوم:(2022/01/15).

- محمد رجب ، "التخطيط الاستراتيجي ... مفهوم عسكري اكتسح حياتنا المدنية "، نقلا عن : https://al-sharq.com/opinion/13/10/2014/ ، تم التصفح يوم : (2022/01/25).

- رمضان مصطفى عبد الرزاق ، **التخطيط الاستراتيجي** (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ،2012) ، ص 6 ، نقلا عن : https://kenanaonline.com، تم التصفح يوم : (2022/01/15).

- مجموعة ضباط ، "دور التخطيط الاستراتيجي في بناء المؤسسة العسكرية "، **مجلة المسلح** ، نقلا عن : https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/402-vol-41-38 ، تم التصفح يوم :2022/01/25).

- فؤاد علي البحراني ، "متطلبات التخطيط الاستراتيجي " ، نقلا عن : https://fuadbahrani.net/2020/06/15/ ، تم التصفح يوم :(2022/01/17).

- ماجد السقة ، "التخطيط الاستراتيجي باستخدام فايفر " ، نقلا عن : https://ae.linkedin.com/pulse/ ، تم التصفح يوم : (2022/01/13).

- محمد حسام سعد ، "اثر البيئة الداخلية والخارجية في صياغة الاستراتيجيات" ، **الشبكة الدولية للمعلومات** ، نقلا عن:.https://kenanaonline.com/bdc/ctatweer ، تم التصفح يوم : (2022/12/25).

- علي بشار بكر أغوان ،" التحليل الاستراتيجي للبيئة والعوامل المؤثرة على صنع القرار" ، نقلا عن : https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/233858.html /، تم التصفح يوم : (2022/12/23)

- محمد حسين أبو صالح ، "التخطيط الاستراتيجي السياسي" ، نقلا عن : http://www.strategy.sd/strsyasy.html ، تم التصفح يوم : (2022/01/14).

- ناهد شعلان ، "إستراتيجية أمريكية شاملة مواجهة نفوذ روسيا" ، **مركز المستقبل** ، نقلا عن : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/286 ، تم التصفح يوم : (2022/01/19).

- صابر ايت عبد السلام ،" **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة** "، نقلا عن : http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_3335.html ، تم التصفح يوم : (2022/02/14).

- هاني شادي ، "**الاقتصاد الروسي مع بداية 2016** "، نقلا عن : http://mobile.assafir.com/Article/1/466178 ، تاريخ التصفح يوم : (2022/02/23).

- "**العقيدة العسكرية الروسية الجديدة**" ، نقلا عن : http://aawasat.com ، تم التصفح يوم : (2022/01/30).

- سعود كابلي ، "**نظرة تفسيرية للسياسة الروسية : دور النخبة السياسية**"، نقلا عن : http://www.alwatan.com.sa/Article/Detail.aspx?ArticleId=1721 ، تم التصفح يوم : (2022/01/28)

- لبنى عبد الله محمد، علي يسن عبد الله ،" **السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011 -2014** " ، نقلا عن: http://democraticac.de/?p=16397 تم التصفح يوم: (2022/01/12).

- قيس العبيدي ، " **الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيوبوليتيكية** "، نقلا عن : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=152833 ، تم التصفح يوم : (2022/02/14)

- جواد بشارة،" **الإستراتيجية الروسية الجديدة في العالم وإنعكاساتها** " ، نقلا عن : http://elaph.com/Web/opinion/2015/10/1051090.html ، تم التصفح يوم :(2022/01/22)

- عمر كوش، "**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**" ، نقلا عن : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/6/27/ ، تم التصفح يوم : (2022/02/05).

- إبراهيم منشاري،" **مستقبل العلاقات الأوروبية _ الروسية في ضوء أزمة القرم**" ، نقلا عن : http://www.acrseg.org/5839 ، تم التصفح يوم : (2022/01/25).

- كمال مساعد، "**إنقلاب المشهد الإستراتيجي ميدانيا وروسيا تغير المعادلة العسكرية في سورية**"، نقلا عن: http://www.ssnp.info/index.php?article=105921 ، تم التصفح يوم : (2021/12/23)

- خالد ممدوح ألعزي، "**العالم العربي والإسلامي في الإستراتيجية الروسية** "، نقلا عن : http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-22-04-10-2.htm ، تم التصفح يوم : (2022/01/12)

ب_باللغة الانجليزية:

-James Jay Carafano (Ed.), **U.S. Comprehensive Strategy toward Russia**, (Washington: The Heritage Foundation, December 2015). On : https://www.heritage.org/sites/default/files/2019-07/SR214.pdf

-"China economy overview" , in ;
http // ;www.theodora.com/wfbcurrent/China_economy.htm.

الفهـــــــــــــرس

	العنـــــــــــــوان	رقم الصفحـــة
	_مقدمـــة.....	5
_المحـــور الأول:	_مفهوم الإستراتيجية.....	6
	1_تعريف الإستراتيجية.....	6
	2_الإستراتيجية والمصطلحات المتشابهة.....	10
	أ)_الفرق بين الإستراتيجية والتكتيك	10
	ب)_الفرق بين الإستراتيجية والتخطيط.....	12
	3_التطور التاريخي للإستراتيجية.....	13
	_التحول في الدراسات الإستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة.....	13
	أ)_الفترة :1991_1999.....	13
	ب)_الدراسات الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.....	13
	4_موقع الدراسات الإستراتيجية في العلاقات الدولية.....	17
	5_الإستراتيجية والنظرية في العلاقات الدولية.....	18
	5_1_نظرية المباريات.....	19
	5_2_نظرية الردع/ توازن الرعب النووي.....	21
	5_3_نظرية الاحتواء.....	22
	5_4_نظرية الانتقام الشامل.....	24
_المحـــور الثاني:	_السياسة الخارجية (المفهوم،الخصائص، الأهداف، الأبعاد...)	25

	1_تعريف السياسة الخارجية.....	**26**
	2_السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها.....	28
	2_1_السياسة الخارجية والدبلوماسية.....	29
	2_2_السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.....	30
	2_3_السياسة الخارجية والإستراتيجية.....	30
	2_4_السياسة الخارجية والسياسة الدولية.....	31
	2_5_السياسة الخارجية والسياسة العامة.....	32
	6_خصائص السياسة الخارجية.....	33
	6_1_الطابع الخارجي.....	33
	6_2_الطابع الرسمي.....	33
	6_3_الطابع الإختياري.....	33
	6_4_الطابع الواحدي.....	33
	6_5_الطابع الهادفي.....	34
	6_6_الطابع العلني.....	34
	7_محددات السياسة الخارجية.....	35
	8_أهداف السياسة الخارجية.....	38
	8_1_أهداف بعيدة المدى.....	38
	8_2_أهداف متوسطة المدى.....	38
	8_3_الأهداف المحورية.....	38
	9_المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.....	39
		39
		41
		46

	1_9_المنظور الواقعي.....	
	2_9_المنظور الليبرالي.....	
	3_9_نظريات التكامل والاندماج.....	
	4_9_النظرية الوظيفية.....ص 50	
	5_9_الوظيفية الجديدة.....ص 52	
	10_وسائل السياسة الخارجية.....ص58	
	1_10_الدبلومـاسية.....ص 58	
	2_10_البعثة الدبلوماسية.....ص 60	
	3_10_القوات المسلحة.....ص 63	
	4_10_الدعـــايـــة.....ص 66	
	5_10_الأدوات الاقتصادية.....ص 69	
_المحـور الثالث:	**_مستويات ونماذج استخدام الإستراتيجية في السياسة الخارجية للدول.....**	**72**
	1_مفهوم التخطيط الاستراتيجي.....ص 72	
	2_فوائد التخطيط الاستراتيجي.....ص 73	
	3_معوقات التخطيط الاستراتيجي.....ص 73	
	4_نماذج التخطيط الاستراتيجي.....ص 74	
	5_إدارة التخطيط الاستراتيجي.....ص 74	
	1_5_الشكل العام لإدارة التخطيط الاستراتيجي.....ص 75	
	2_5_مهام إدارة التخطيط الاستراتيجي.....ص 76	
	3_5_متطلبات التخطيط الاستراتيجي.....ص 77	
	4_5_مراحل إعداد الخطة.....ص 78	

5_5_إعداد الخطة الإستراتيجية وفق "**نموذج فيفر**".....ص 78

6_وضع الإستراتيجية.....ص 80

7_أسس وضع الإستراتيجية.....ص 81

7_1_تحليل ودراسة البيئة الداخلية.....ص 81

7_2_تحليل ودراسة البيئة الخارجية.....ص 82

8_أهداف التخطيط الاستراتيجي السياسي.....ص 83

9_تنفيذ الاستراتيجيات.....ص 84

_متطلبات التخطيط والتنفيذ فالإستراتيجية.....ص 84

10_مراحل تنفيذ وتجسيد الإستراتيجية.....ص 92

11_الإستراتيجية الشاملة والإستراتيجية الكبرى (النموذج الأمريكي)..ص 92

11_1_الإستراتيجية الشاملة (الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة نفوذ روسيا)... .....ص 92

11_2_الإستراتيجية الكبرى (الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية).....ص 104

12_مستويات الإستراتيجية.....ص 109

12_1_المستوى الإستراتيجي.....ص 109

12_2_الإستراتيجية الشاملة.....ص 109

12_3_إستراتيجية الأمن القومي.....ص 109

12_4_الإستراتيجية العليا.....ص 110

12_5_الإستراتيجية العسكرية القومية.....ص 110

12_6_الإستراتيجية التطبيقية أو الميدانية.....ص 110

13_وسائل الإستراتيجية.....ص 111

	1_13_الوسائل المادية.....ص 111 2_13_الوسائل المعنوية.....ص 111	
_المحـور الـرابع:	**_نماذج مختارة عن استراتيجيات السياسة الخارجية لبعض الدول [الإستراتيجية الخارجية الروسية،الإستراتيجية الخارجية الصينية]**	**112**
	1_الإستراتيجية الخارجية الروسية.....ص 112 1_1_المقتربات النظرية المفسرة للإستراتيجية الروسية.....ص 112 **أولاً:** نظرية القوة البحرية لـ **ألفريد ماهان**.....ص 112 **ثانياً:** نظرية قلب العالم لـ **هارفورد ماكندر**.....ص 115 **ثالثاً:** النظرية الجيو_بوليتيكية.....ص 119 2_1_محددات الإستراتيجية الخارجية الروسية.....ص 120 أ)_المحددات الداخلية للإستراتيجية الروسية.....ص 120 ب)_المحددات الخارجية للإستراتيجية الروسية.....ص 131 3_1_طبيعة الإستراتيجية الروسية.....ص 134 4_1_توجهات الإستراتيجية الروسية.....ص 135 5_1_مميزات الإستراتيجية الروسية.....ص 138 _الإستراتيجية الخارجية الصينية.....ص 142 1_محددات الإستراتيجية الأمنية الصينية.....ص 142 2_الأيديولوجية وأثرها في تحديد معالم الإستراتيجية الصينية.....ص 143 3_العقيدة الأمنية للإستراتيجية الصينية.....ص 146	
استنتاجات:		**150**

قائمة المراجع:		**151**